محمد الشريف ساحلي

تخليص التاريخ من الاستعمار

ترجمة : محمد هناد

محمد الشريف بن دالي حسين



منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال

محمد الشريف ساحلي

تخليص التاريخ من الاستعمار

ترجمة :

محمد الشريف بن دالي حسين

محمد هناد

منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال

تقديم

صدر كتاب تحرير التاريخ من الاستعمار سنة 1965 بدار نشر ماسبيرو، بباريس.

لقد شغل الموضوع الذي يتناوله هذا الكتاب دوما بال المتعطشين إلى العودة إلى جذورهم التاريخية، واستعادة هويتهم الوطنية. وليس هناك من يمكنه أن ينكر أن تاريخ الشعوب التي عرفت الاستعمار قد كتبه كتبة* السيطرة الاستعمارية بالدرجة الأولى، كتبة* تمثل همهم الوحيد في تشويه الحقائق، وطمس ماضي هذه الشعوب حتى يتسنى لهم إقناعها بـ"قصورها الفطري عن الاستقلال"، وبضرورة قبول حياة الذل والهوان. هذا، ولم تخل هذه الدعاية – التي ما انفك يُروِّج لها من طرف أوساط استعمارية ادعت اعتماد أدوات العلم – من آثار، ليس فقط على الجهلة، وإنما أيضا على بعض العقول النيرة، وحتى البصيرة منها بشؤون السياسة ممن كنا نأمل أن نلمس لديهم بعض الشيء من روح النقد.

إن في هذا الكتاب فضحا وتحليلا للطرق، والتصورات، والأساطير الباطلة المستعملة في التاريخ الاستعماري الرسمي الذي تقرر أن يُكتب لبلدان المغرب على وجه العموم، والجزائر على وجه الخصوص. ومن حيث هو كذلك، فهو جدير أن يكون بمثابة فاتحة لإعادة كتابة تاريخ هذه الشعوب وفق أسس جديدة.

لقد نفدت الطبعة الأولى من هذا الكتاب في أقل من سنة بعد صدورها من دون أن يصل منها إلى القارئ الجزائري أي شيء تقريبا. وذلك لأسباب ليس للمؤلف، ولا للناشر، أية مسؤولية فيها.

وفي الختام، يعود إلى القارئ الحكم، في نهاية الأمر، على مدى فائدة هذا الكتاب وقدرته على الصمود أمام امتحان الزمان.

عمليات الإدماج اللامعقولة كما تبرر المؤامرات والدسائس ومتاريس مدينة الجزائر".

وإنه لم العدل أن يقر المرء بأن المؤرخين الأوائل ومحرري الأخبار الخاصة بالاحتلال الفرنسي لم يكونوا ليشغلوا بالهم بهذا الشغل الشاغل بل بهذه الفكرة المتسلطة كما كدت أن أقول. فكانوا من خلال شعورهم بالتفوق، ويقينهم بالنصر النهائي، يستمدون صراحة قاسية تبلغ أحيانا حد الوقاحة واحترام الخصم احتراما لا جدال فيه كما تشهد بذلك كتابات وتصريحات أشخاص من مثل سانت أرنو (Saint Arnaud) وبيجو. (Bugeaud) وبدا للعيان، عند مطلع القرن العشرين شيء من الإحساس بالخطر لدى الطبقة المفكرة والحاكمة في المستعمرة، وكنتيجة طبيعية لسياسة الإعمار الأوروبي، كان الاستعمار الرسمي يعتمد على مصادرة وحشية لأملاك الفلاحين الجزائريين، قصد إنشاء دوائر ومراكز الاستعمار، بطريقة مخططة محكمة.

ومما زاد عواقب هذه السياسة خطورة، وجود سيناتوس كانسيلت 1865 وقانون وارنييه (1873) (Warnier) الذي كان هدفهما القضاء، بذريعة تفريد الملكية على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي تتصدى للتوغل الاستعماري.

وكتب مؤلفو دراسة سسيولوجية، سنة 1908، ما يلي: "لقد قضينا على القوات التي كان بإمكانها أن تصمد في وجهنا؛ ولكننا، في آن واحد، حطمنا القوات التي كان في وسعنا أن نعتمد عليها: لكأننا أتينا بمدحلة لتمر على البلاد الجزائرية برمتها. فلم يعد يقف في وجهنا حسب عبارة جول كامبون (Jules Cambon) إلا قلة قليلة من الرجال الذين لم نتمكن من استمالتهم إلى قلوبنا[1].

فتدمير الشعب الجزائري وتحويله من منتج إلى كادح، كان قد أدى إلى إفلاس العشرات بل مئات الآلاف من الأسر. وكان لابد من أن يثير ذلك، سنة 1900، اضطرابات اجتماعية، جعلتهم يتبصرون في أمر المسؤولين المحليين. وصرح عامل عمالة وهران بما يلي: "عندما يشتكي الأهالي من البؤس الذي يتخبطون فيه، وحينما يتحكم فيهم الجوع، فلا يمكن لأي اعتبار أخلاقي أن يكظم غيظهم، ولا لأي قمع أن يوقفهم..."

وجاء الحديث عن "مسألة الأهالي"، وذهب الأمر بالبعض أن اقترح الترويج "لاستعمار الأهالي"، غير أن جشع الأوساط الاستعمارية لم يكن ليشفى: فبعد مصادرة الأودية والسهول الساحلية، وجهوا أنظارهم إلى الجنوب، نحو السهول العالية الداخلية. وكتب أحد الناطقين بلسانهم ما يلي: "هل من الضروري أن يترك 300.000 هكتار، غير منتجة كي يسمح لمئات من العرب بأن يسوقوا إليها خرافهم، خلال شهرين أو ثلاثة أشهر في السنة ؟ "[2]، الأمر الذي دفع بمؤلفين واعيين إلى الإجابة المناسبة الآتية: "وهل من الضروري أن يحكم على المئات بل الآلاف من الخراف بالهلاك من أجل جمع بعض الهكتولترات من القمح في السنوات الوافرة العطاء؟[3]

وكان الاستعمار يسجل تأخرات في زحفه نتيجة للمقاومة المتزايدة، وذلك رغم الجهود المتشعبة التي تواصلت مدة زمنية طويلة أخرى. فالمجتمع الجزائري الذي عانى الكثير من المتاعب بسبب الاحتلال، ونتيجة لفقدان حرياته وجزء هام من تراثه، قد أصبح يعبر عن شيء يفوق إرادته في البقاء على الحياة : فعلامات النهوض تكاثرت عشية حرب 1914–1918. وانتقل عدد السكان من 2.733.000 نسمة في الفترة التي تتراوح بين 1861 و1872، إلى 2.152.00، لينتقل سنة 1900 إلى أكثر من 4.000.000. وكثيرون هم الجزائريون الذين انقطعوا إلى التجارة، فحققوا أرباحا كبيرة وظفوها في استرجاع بنايات ريفية، وأخرى حضرية. وكان استرجاع البنايات بالشراء متزايدا. وأنشأت نخبة قليلة جرائد لخوض المعركة ضد قانون الأندجينا، وضد نظام التمييز. فبدأ الكفاح السياسي الذي لم يعرف نموه قوة كبيرة إلا غداة الحرب الكونية الأولى التي ساهم فيها عشرات الآلاف من الجزائريين. وأقلقت صحوة الشعب هذه، السلطات الاستعمارية التي تصنعت ردود فعل دفاعية. وكان أن مثل إنشاء جامعة الجزائر سنة 1909، حدثا هاما. فأصبح للاستعمار، من الآن فصاعدا، وكره الإديولوجي، ومنبته الذي سينبغ فيه كثير من الأنصار المندفعين: فمنهم رجال قانون من أمثال ميلو، وفيبيا، ويوسكي، ولامبير؛ ومنهم مؤرخون من أمثال: إ.ف. غوتيي، وجورج مارسي، وكريستيان كورتوا (Christian Courtois)، وروجي لوتورنو، وغابريال كامبس؛ وفلاسفة كليون

غوتيي؛ ولسانيون من أمثال: هانري باسيت، وهانري بيريس، وكثيرون آخرون ممن ستصبح بهم القائمة طويلة دونما جدوى.

ومهما كانت الأفكار الشخصية التي ساورت هؤلاء الجامعيين، فإنه كان يصعب عليهم أن يبرئوا أنفسهم من التأثر بالوسط الاستعماري الذي أصبح وسطهم. فانتهى بهم الأمر إلى تأييد القضية. وقد أقر غزيل (Gsell)، مؤرخ إفريقيا القديمة، بذلك، في كثير من اللباقة [4]. فالمؤرخون سواء كانوا واعين أم مناصرين مرغمين للنظام الاستعماري، دأبوا على تقديم صورة يائسة عن الماضي الجزائري، وانكبوا على استعراض النتائج الفاجعة، مستغيثين بالاحتلال الفرنسي الذي أتى في أوانه [5]، واستغلوا جميع الحيل التي عمد إليها تنقيبهم ومخيلتهم. فهؤلاء المؤرخون يكثرون الشواهد والافتراضات والاقتراحات ليؤكدوا صحة مسلمتهم المتمثلة في أن الجزائر بلد تابع لغيره قضاء وقدرا. وكان إ.ف. غوتيي (E.F. Gauthier) وستيفان غزيل (Gsell Stéphane) يمثلان رأس هذه المؤامرة: الأول بافتراضه جمود البربر، والآخر بفرضياته الجغرافية و السسيولوجية. وعاد جوليان (Julien) وكورتوا (Courtoix) ولوتورنو (Le Tourneau) إلى فرضيتيهما، وبالغوا فيهما، إن صح القول، غير أن الفرضيتين بدتا، غداة الحرب الكونية الثانية، مبتذلتين باليتين حيال تصاعد الحركة الوطنية.

وتأسس سنة 1949، بمتحف باردو، مخبر علم الإنسان وعلم آثار ما قبل التاريخ الذي تخرج منه فريق من علماء الآثار الذين تكفلوا بإنعاش فرضيتي غزيل (Gsell) وغوتيي. وما مؤلف غابريال كامبس (Gabriel Camps) الأخير إلا دليلا على هذه النزعة. ويبدو لنا أنه من العدل والإنصاف أن نشير إلى شذوذ بارز عن هذه النظرة إلى التاريخ: ونود بهذه المناسبة أن نتحدث عن الكتاب الذي عنوانه: "الجزائر: ماض وحاضر [6]"، والذي، بالرغم من صدوره المتأخر وعيوب تنضيد حروفه، حاول جاهدا أن يقاوم تيار الحقيقة الرسمية ليحرر تاريخ الجزائر من الأوهام. فاستعمار تاريخ الجزائر كان من صنع مؤرخين عدة. وإنه لمن الأهمية بمكان عظيم أن يكون الفصل الخاص بالشواهد والفرضيات المميزة، مسبوقا بتحليل النزعات المختلفة، والفرضيات المتنوعة.

الفصل الأول
مقتطفات من كتب بعض المؤرخين

1. الطريقة :
خارج كل تسلسل زمني.

"تظل المعلومات التي تحصل عليها من خلال ما كتبه المؤلفون القدامى جزئية وناقصة، كما أسلفنا الذكر... وهكذا، تمكن ستيفان غزيل (Stéphane Gsell) من رسم صورة عن البربر – خارج كل تسلسل زمني – استكملت، فيما بعد، دونها عميق تعديل"

جان لسوس (Jean Lassus)

(تاريخ الجزائر بقلم لسوس (*Lassus*)، مارسي (*Marçais*)، بارب (*Barbes*)، موييسو (*Mouilleseaux*) وبوايي (*Boyer*)، *1962*، ص.*15*).

2 – أوضاع شمال إفريقيا الحرجة

"حضارة أو استبعاد، أو حرية وهمجية".

غاستون بوتول (Gaston Bouthoul)

(مقدمة الطبعة الثانية لترجمة مقدمة ابن خلدون)

3 – عدم أهليته للاستقلال

"كلما توغلنا في تاريخ شمال إفريقيا، لاحظنا أن كل شيء يحدث كما لو كانت هذه المنطقة قد أصيبت بعدم أهلية للاستقلالس".

ش.أ جوليان (C.A.Julien) وس. كورتوا (C. Courtoix)

(تاريخ شمال إفريقيا، الطبعة الثانية، *1951*، ص. *48*).

4 – عدم قدرته على توحيد الصفوف

"عدم قدرة شمال إفريقيا التاريخي على تحقيق وحدته، ليس بحديث العهد. فغياب شخصية معترف بها عالميا كما يؤكد ذلك غوتيي (E.F Gauthier) يعد نتيجة لذلك. بلد البربر، المغرب أو شمال إفريقيا، هذه البلاد تبدو منشقة على عصاها، منذ الألفية الثامنة.

غابريال كامس (Gabriel Camps)

(أنصاب تذكارية وطقوس ضريحية، *1961*، المقدمة، ص.*7*).

5 – المقهورون دوما.

"كلما توغلنا في الماضي، لاحظنا سلسلة متصلة من الاحتلالات الأجنبية: فالفرنسيون حلوا محل الأتراك الذين خلفوا العرب. وكان هؤلاء العرب قد سدوا مسد البيزنطيين الذين نابوا مناب الوندال. وكان هؤلاء الوندال قد قاموا مقام الرومان الذين كانوا قد خلفوا القرطاجيين. ولابد من أن نشير إلى أن الغزاة، مهما كانوا، يظلون أسياد المغرب إلى أن يخرجهم منه غزاة جدد. فما أفلح الأهالي يوما في طرد الغزاة الأسياد".

إ.ف غوتيي.

(ماضي شمال إفريقيا، ص.*24*)

6 – سوء الحظ الجغرافي

"إن التقسيم إلى مقاسم مستقلة بذاتها قد عرض الوحدة السياسية للخطر من جهة، وشجع، في منطقتي القبائل والأوراس مثلا، على تشكيل مجموعات أصلية "قاومت، ولا تزال تقاوم إلى يوم الناس هذا، انتكال التاريخ"

ش.أ جوليان(C.A. Julien) وس. كورتوا (C. Courtois)

(المؤلف المذكور، ص.*12*)

"حقا، لعل السهوب التي لها الأهمية الكبرى في المنطقة والتي ازدادت بروزا خلال الألفيات الأخيرة، هي التي تؤدي الدور الهام في التطور البشري بشمال

إفريقيا.. وهي التي تفرض شروط حياة متنوعة. فتارة تبعد الرجال أو تكاد، وتارة تكرههم على حياة متقلبة، تضفي انسجاما على تتابع الفصول، وتارة أخرى تقتضي بأن يستسلموا في صبر حيال تعاقب السنوات العجاف".

ش. أ. جوليان وس. كورتوا.

(المؤلف المذكور، ص ص. *14*و *16*).

7 – شمال إفريقيا: استعمر منذ نهاية عصور ما قبل التاريخ

"منذ نهاية عصور ما قبل التاريخ اتخذت العلاقات القائمة بين البربر والبلدان المتوسطية الأخرى الأكثر حظا، شكلا استعماريا..."

غابريال كامبس

(المؤلف المذكور، ص.*7*)

8 –عصور نشوء البشرية لا تبدو أزمنة غابرة

"لقد سمحت العلاقات القائمة بين بلاد البربر والبلدان المجاورة بإعداد حضارة ريفية ذات طابع متوسطي، حضارة هيأتها مكتسبات العصر الحجري الحديث. وكان أن أصبحت هذه الحضارة دائمة بدوام البربر أنفسهم، ورغم القرون المثقلة بالأحداث. فلم يطرأ أي تغيير على هذه الحضارة، وعلى هؤلاء البربر. فالفلاحون، وهم اليوم يستقرون بمرتفعات التل، يطلعوننا على نمط حياة المقيمين الذين كانوا قبل الأزمنة التاريخية، يزرعون أراضي المغرب الوعرة. أما البدو المعربون في غضون القرون الأخيرة، فلم يطرأ عليهم، كذلك، أي تغيير. فعصور نشوء البشرية لا تبدو أزمنة غابرة."

غابريال كامبس

(المؤلف المذكور، ص.*7*)

9 – حالة جمود عرقي

"البربر أكثر حفاظا على وضعهم الاجتماعي، وأكثر تشبثا به من جميع المقيمين على ساحل البحر الأبيض المتوسط".

ستيفان غزيل (STEPHANE GSELL)

(التاريخ القديم لشمال إفريقيا، الجزء الأول، ص، *25*).

4 – عدم قدرته على توحيد الصفوف

"عدم قدرة شمال إفريقيا التاريخي على تحقيق وحدته، ليس بحديث العهد. فغياب شخصية معترف بها عالميا كما يؤكد ذلك غوتيي (E.F Gauthier) يعد نتيجة لذلك. بلد البربر، المغرب أو شمال إفريقيا، هذه البلاد تبدو منشقة على عصاها، منذ الألفية الثامنة.

غابريال كامس (Gabriel Camps)

(أنصاب تذكارية وطقوس ضريحية، *1961*، المقدمة، ص.*7*).

5 – المقهورون دوما.

"كلما توغلنا في الماضي، لاحظنا سلسلة متصلة من الاحتلالات الأجنبية: فالفرنسيون حلوا محل الأتراك الذين خلفوا العرب. وكان هؤلاء العرب قد سدوا مسد البيزنطيين الذين نابوا مناب الوندال. وكان هؤلاء الوندال قد قاموا مقام الرومان الذين كانوا قد خلفوا القرطاجيين. ولابد من أن نشير إلى أن الغزاة، مهما كانوا، يظلون أسياد المغرب إلى أن يخرجهم منه غزاة جدد. فما أفلح الأهالي يوما في طرد الغزاة الأسياد".

إ.ف غوتيي.

(ماضي شمال إفريقيا، ص.*24*)

6 – سوء الحظ الجغرافي

"إن التقسيم إلى مقاسم مستقلة بذاتها قد عرض الوحدة السياسية للخطر من جهة، وشجع، في منطقتي القبائل والأوراس مثلا، على تشكيل مجموعات أصلية "قاومت، ولا تزال تقاوم إلى يوم الناس هذا، اثتكال التاريخ"

ش.أ جوليان (C.A. Julien) وس. كورتوا (C. Courtois)

(المؤلف المذكور، ص.*12*)

"حقا، لعل السهوب التي لها الأهمية الكبرى في المنطقة والتي ازدادت بروزا خلال الألفيات الأخيرة، هي التي تؤدي الدور الهام في التطور البشري بشمال

إفريقيا.. وهي التي تفرض شروط حياة متنوعة. فتارة تبعد الرجال أو تكاد، وتارة تكرههم على حياة متقلبة، تضفي انسجاما على تتابع الفصول، وتارة أخرى تقتضي بأن يستسلموا في صبر حيال تعاقب السنوات العجاف".

ش. أ. جوليان وس. كورتوا.

(المؤلف المذكور، ص ص. *14*و *16*).

7 – شمال إفريقيا: استعمر منذ نهاية عصور ما قبل التاريخ

"منذ نهاية عصور ما قبل التاريخ اتخذت العلاقات القائمة بين البربر والبلدان المتوسطية الأخرى الأكثر حظا، شكلا استعماريا..."

غابريال كامبس

(المؤلف المذكور، ص.*7*)

8 –عصور نشوء البشرية لا تبدو أزمنة غابرة

"لقد سمحت العلاقات القائمة بين بلاد البربر والبلدان المجاورة بإعداد حضارة ريفية ذات طابع متوسطي، حضارة هيأتها مكتسبات العصر الحجري الحديث. وكان أن أصبحت هذه الحضارة دائمة بدوام البربر أنفسهم، ورغم القرون المثقلة بالأحداث. فلم يطرأ أي تغيير على هذه الحضارة، وعلى هؤلاء البربر. فالفلاحون، وهم اليوم يستقرون بمرتفعات التل، يطلعوننا على نمط حياة المقيمين الذين كانوا قبل الأزمنة التاريخية، يزرعون أراضي المغرب الوعرة. أما البدو المعربون في غضون القرون الأخيرة، فلم يطرأ عليهم، كذلك، أي تغيير. فعصور نشوء البشرية لا تبدو أزمنة غابرة".

غابريال كامبس

(المؤلف المذكور، ص. *7*)

9 – حالة جمود عرقي

"البربر أكثر حفاظا على وضعهم الاجتماعي، وأكثر تشبثا به من جميع المقيمين على ساحل البحر الأبيض المتوسط".

ستيفان غزيل (STEPHANE GSELL)

(التاريخ القديم لشمال إفريقيا، الجزء الأول، ص. *25*).

4 – عدم قدرته على توحيد الصفوف

"عدم قدرة شمال إفريقيا التاريخي على تحقيق وحدته، ليس بحديث العهد. فغياب شخصية معترف بها عالميا كما يؤكد ذلك غوتيي (E.F Gauthier) يعد نتيجة لذلك. بلد البربر، المغرب أو شمال إفريقيا، هذه البلاد تبدو منشقة على عصاها، منذ الألفية الثامنة.

غابريال كامس (Gabriel Camps)

(أنصاب تذكارية وطقوس ضريحية، *1961*، المقدمة، ص.*7*).

5 – المقهورون دوما.

"كلما توغلنا في الماضي، لاحظنا سلسلة متصلة من الاحتلالات الأجنبية: فالفرنسيون حلوا محل الأتراك الذين خلفوا العرب. وكان هؤلاء العرب قد سدوا مسد البيزنطيين الذين نابوا مناب الوندال. وكان هؤلاء الوندال قد قاموا مقام الرومان الذين كانوا قد خلفوا القرطاجيين. ولابد من أن نشير إلى أن الغزاة، مهما كانوا، يظلون أسياد المغرب إلى أن يخرجهم منه غزاة جدد. فما أفلح الأهالي يوما في طرد الغزاة الأسياد".

إ.ف غوتيي.

(ماضي شمال إفريقيا، ص.*24*)

6 – سوء الحظ الجغرافي

"إن التقسيم إلى مقاسم مستقلة بذاتها قد عرض الوحدة السياسية للخطر من جهة، وشجع، في منطقتي القبائل والأوراس مثلا، على تشكيل مجموعات أصلية قاومت، ولا تزال تقاوم إلى يوم الناس هذا، انتكال التاريخ"

ش.أ جوليان (C.A. Julien) وس. كورتوا (C. Courtois)

(المؤلف المذكور، ص.*12*)

"حقا، لعل السهوب التي لها الأهمية الكبرى في المنطقة والتي ازدادت بروزا خلال الألفيات الأخيرة، هي التي تؤدي الدور الهام في التطور البشري بشمال

إفريقيا.. وهي التي تفرض شروط حياة متنوعة. فتارة تبعد الرجال أو تكاد، وتارة تكرههم على حياة متقلبة، تضفي انسجاما على تتابع الفصول، وتارة أخرى تقتضي بأن يستسلموا في صبر حيال تعاقب السنوات العجاف".

ش. أ. جوليان وس. كورتوا.

(المؤلف المذكور، ص ص. *14*و *16*).

7 – شمال إفريقيا: استعمر منذ نهاية عصور ما قبل التاريخ

"منذ نهاية عصور ما قبل التاريخ اتخذت العلاقات القائمة بين البربر والبلدان المتوسطية الأخرى الأكثر حظا، شكلا استعماريا..."

غابريال كامبس

(المؤلف المذكور، ص.*7*)

8 –عصور نشوء البشرية لا تبدو أزمنة غابرة

"لقد سمحت العلاقات القائمة بين بلاد البربر والبلدان المجاورة بإعداد حضارة ريفية ذات طابع متوسطي، حضارة هيأتها مكتسبات العصر الحجري الحديث. وكان أن أصبحت هذه الحضارة دائمة بدوام البربر أنفسهم، ورغم القرون المثقلة بالأحداث. فلم يطرأ أي تغيير على هذه الحضارة، وعلى هؤلاء البربر. فالفلاحون، وهم اليوم يستقرون بمرتفعات التل، يطلعوننا على نمط حياة المقيمين الذين كانوا قبل الأزمنة التاريخية، يزرعون أراضي المغرب الوعرة. أما البدو المعربون في غضون القرون الأخيرة، فلم يطرأ عليهم، كذلك، أي تغيير. فعصور نشوء البشرية لا تبدو أزمنة غابرة".

غابريال كامبس

(المؤلف المذكور، ص.*7*)

9 – حالة جمود عرقي

"البربر أكثر حفاظا على وضعهم الاجتماعي، وأكثر تشبثا به من جميع المقيمين على ساحل البحر الأبيض المتوسط".

ستيفان غزيل (STEPHANE GSELL)

(التاريخ القديم لشمال إفريقيا، الجزء الأول، ص، *25*).

"فالبربري، وهو لم يستوعب شيئا، عاجز عن أن يستمر وحده في الطريق الذي يبدو أنه ترك فيه غيره، يقوده ويوجهه. وبزوال سيطرة أجنبية ما، يصبح البربري على استعداد تام لتبني عادات الأسياد الجدد، وذلك بنفس السرعة التي نسي بها الأسياد القدامى... وتعقب فترة الحضارة الأجنبية، فترة همجية وتخلف حضاري جديدة".

هانري باسيت (Henri Basset)

(مقال حول أدب البربر، ص. *29*)

"فهذه الصلابة (البربرية) تدهش وتهز المشاعر. فهي، بالطبع، عنصر من عناصر التباطؤ. فالبربري يصمد في وجه كل تجديد، ومعنى ذلك أنه يقف في وجه كل تقدم. وأكثر من ذلك، فإنه يمكن للحضارات الأجنبية أن تغمر البربر فيصبحون وكأنهم مطوقين مقهورين. ومع ذلك، فإما أن يظلوا محافظين على عادات وتقاليد أجدادهم، وإما أن يستردوها بمجرد أن يولي الغزاة أدبارهم".

جان لسوس

(المؤلف المذكور، ص. *18*)

"لا يوجد في أي مكان آخر من العالم، ريفا محافظا بهذا القدر، منغلقا في وجه المغريات الحضارية مثل ريف شمال إفريقيا".

غابريال كامبس

(المؤلف المذكور، ص. *8*)

"كل شيء يحدث كما لو أن البربري، لا وجود حقيقي له، إلا من خلال الأشكال البسيطة للتنظيم الاجتماعي، والتصورات الزراعية التي وقف عليها العالم المتوسطي منذ نهاية أزمنة ما قبل التاريخ: ففي المستوى الأعلى، هناك قرطاجنة وروما والإسلام".

غابريال كامبس

(ماسينيسا أو بداية التاريخ).

10 – شخصية المغرب السلبية

"من بين العروق البيضاء المتوسطية، يمثل المغربي بلا شك ذلكم المتباطئ الذي ظل بعيدا (عن القافلة)... فليس لهذا العرق فردية إيجابية"

إ. ف غوتيي

(المؤلف المذكور، ص ص. *5* و*25*)

11 – شخصية الجزائر السلبية

"إن ما كان ينبغي أن يكون مركز شمال إفريقيا لتقام بأرضه حضارة أصلية، تستميل القلوب وتمتد إلى جميع أطراف البلاد، ليس إلا منطقة واسعة الأرجاء، كامدة اللون، منفتحة على ثقافات الشرق والغرب و المرتفعات الصحراوية. فلم يتمكن تأثير هدا الثلاثي من الانصهار في تيار واحد لينشئ حضارة حقيقية".

غابريال كامبس

(ماسينيسا، ص. *142*)

"من خلال ألفيات ثلاث من التاريخ، تتجلى شخصية العناصر المتضادة التي تندمج بينها الشخصية (إن صح القول) السلبية للجزائر".

ش.أ. جوليان وش.كورتوا

(المؤلف المذكور، ص. *16*)

12 – عدمية البدو

"للبدوي ميولات فطرية معاكسة تماما لميولات الحضري الفطرية. وإنه سياسيا، فوضوي، ناف لكل نظام، يمنح الأفضلية للفوضى التي تفتح له آفاقا واسعة. فهو المخرب ذو العقل النكار، ولا يعد انتصاره تحقيق مشروع لأنه يدمر نفسه بنفسه في تصاعد ملذات غير مألوفة".

إ. ف غوتيي

(تاريخ الجزائر ومؤرخوها، *1930*، ص. *31*)

"إن ما يعرف باجتياح بني هلال، يتجلى، إذا ما عدنا بالذاكرة إلى الوراء، في شكل الكارثة الكبرى التي لن ينهض بعدها بلد البربر نهوضا تاما"

ج. مارسي

(تاريخ الجزائر بقلم لاسوس (*Lassus*) ومارسي (*G.Marçais*) وبوايي (*Boyer*) ص *118*)

13 – الثورات الإفريقية على سيطرة الرومان

"خلف الواجهة الفخمة للرومنة (اتساع ثقافة روما القديمة ولغتها)، كانت تضطرب وتتهوج قوات غير مراقبة كما ينبغي... من غير شك أن الفلاحين البائسين الذين لم يحصلوا على نصيبهم في الازدهار الروماني كانوا يمثلون هذه القوات"

ج. لاسوس

(المؤلف المذكور، ص.*67*)

"إن ما يستهوينا هو أن نجعل من أساقفة دوناتيين، مشاغبين خطرين يجمعون أو يستخدمون جماعات من العمال الزراعيين المتمردين – السركنسليون– لمطاردة الكاثوليكيين"

ج. لاسوس

(المؤلف المذكور، ص. *70*)

14 – الشهداء الأفارقة : رجال عند

"هؤلاء الكاثوليكيون يبدون وكأنهم شهداء، بل وكأنهم رجال عند، يرفضون الموافقة على البادرة البروتوكولية البسيطة المتمثلة في تقديم قربان رمزي لآلهة روما، وذلك بإحراق بخور أمام تمثال من التماثيل... وكان رفضهم هذا مفاجأة ضايقت القضاة"

ج. لاسوس

(المؤلف المذكور، ص.*67*)

15 – شمال إفريقيا من منظور شبه الجزيرة العربية

"كان شمال إفريقيا يظهر بمظهر الأرض الخصبة بحقولها وبساتين فواكهها، أرض منتجة لقطعان أغنام ودواب شهيرة ووافرة في المدن، وصالحة للسلب والنهب، ومن السهل استعباد سكان أرياف هذه الأرض"

ج. مارسي

(المؤلف المذكور، ص *92*)

16 – تعليل أسلمة وتعريب المغرب

"يؤاخذ على فرنسا سياستها أي سياسة التعمير. ليكنس! ولكن ماذا عسانا أن نقول، إذا، بشأن الاجتياح الذي قام به، في القرن الحادي عشر، بنو هلال وبنو سليم، وهم مثل أرجال جراد يخربون كل ما وجد في طريقهم. وقد كتب ابن خلدون ما يلي: "والمغرب لما جاز... بنو هلال وبنو سليم منذ أول المائة الخامسة، وتمرسوا (به) لثلاثمائة وخمسين من السنين قد لحق به (أي لحق به فساد العمران) وعادت بسائطه خرابا كلها..."

ش. أ. جوليان

(مسيرة شمال إفريقيا، *1953*، ص *291*)

17 – الجزائر الحديثة في بضع جمل

"إن تاريخ الأوجاق يتضمن مراحل ثلاث مختلفة لا قاسم مشترك لها إلا الخمول، والفوضى، والتحايلات، والقتل السياسي، وحكم القوي والفظ على الضعيف"

ليوبارب (Barbes Leo)

(تاريخ الجزائر بقلم ج. لاسوس وجورج مارسي وليو بارب، ص ص. *162*–*163*)

"لقد أعلمنا ليو بارب بأن الجزائر أصبحت في القرن السادس عشر "أوجاقا" تولى فيه الرياس والانكشاريون زمام الحكم. وأصبحت السلطة المطلقة في حوزتهم في حين أن السكان كانوا، بكل طيبة خاطر، يساهمون مساهمة ناجعة في الأعمال الملازمة للصوصية البحرية"

بيير بوايي (Pierre Boyer)

(المؤلف المذكور، ص *187*)

18 – حضارات الحلم والطيش والفوضى

"... وهكذا يكون رجال بلاد البربر قد تخلوا عن الموعد اللازم للقدرة على التكيف والتنظيم، وإدارة التجديد خارج التقليد (الذي يصبح عبارة عن عادات رتيبة، إن لم يجدد)... ويبدو أن التاريخ، بالطريقة نفسها، يحكم بالتخلف على بعض الحضارات الشرقية، حضارات الحلم والطيش. ويبدو أن بعض مظاهر المصير التاريخي للبلاد العربية بل الإسلامية، موجود كذلك في حضارة الفوضى..."

جان مونلوي (Jean Monlau)

(دول البربر، *1964*، ص. *116*)

19 – إحساس عالم الآثار بالخطإ

"... إن السعي الحثيث لسحب الوثائق القليلة العدد، والمفتقرة إلى العبر والنتائج التي يمكن أن تبدو تعسفية، لا ينبغي أن تنفر القارئ. فهذا الكتاب، كتاب علم الآثار"

غابريال كامبس

(أنصاب تذكارية وطقوس جنائزية، ص *8*)

الفصل الثاني

الشروط الإديولوجية والنظام الاستعماري

إن مؤرخي الشعوب المستعمرة تصطدم، للوهلة الأولى، بسياج من الشروط الإديولوجية التي تعد جزءا لا يتجزء من نمط دفاع النظام الاستعماري.

و يكمن الشرط الأول في الإقرار بأن المغلوب أقل درجة وجدارة من الغالب، بالفطرة. وقد عالج بعض المؤرخين، بلا دقة، هذا الموضوع الذي أصبح النقاش حوله موضوع الفصول الآتية. والنتيجة الطبيعية لذلك تكمن في تحول سيطرة الغزاة الرمزية إلى سلطة وصية. وهكذا، تنشأ شرط إديولوجي آخر تمثل في تحديد موقف المغلوب حيال الغالب، بالولاء. وكان لعهد الاستعمار أدبه الرسمي، ولغته المنمقة، وصيغه الخاصة بطقوسه، وكلماته الجوهرية التي من بينها ألفاظ تتكرر كلازمة. وهذه الألفاظ هي: "الولاء" و"الوفاء" و"الارتباط الدائم".

و كانت كل وضعية صعبة يعيشها النظام الاستعماري، تؤدي بأمر من السلطات، إلى تظاهرات ولاء، تقتصر في هذا العهد الذي لا تزال تجهل فيه أسرار نفسية الجماهير كما تجهل فيه تقلبات الإخضاع والإذلال، على رسائل وعرائض يوقعها أعيان نصبوا أنفسهم ناطقين بلسان السكان.

ترى، ما مغزى هذه الشهادات، وما قيمتها؟

وإنه لمن المغالاة والخطإ أن ننظر إليها على أساس أنها مجرد شهادات مزيفة صادرة عن ديوان القنصلية: فمن هذه الوثائق ما هو موثوق به، وما هو مشكوك فيه. إذ كان للنظام الاستعماري حلفاؤه وأنصاره؛ فهم إقطاعيون، وأئمة، وملاك عقارات كبار، وأعوان السلطة، ومساعدو الإدارة الذين أوقعهم حماسهم أو خوفهم في أحضان أهوائه ونزواته. والأصعب من كل هذا، أن يتمكن المرء من الحصول على

نصوص صحيحة الإنشاء، مطابقة لقواعد صحة الولاء من هؤلاء الأشخاص الذين لا ثقافة لهم أو الذين لم يتلقوا من العلم والمعرفة إلا النزر القليل.

لذا، كان لا بد من الاكتفاء بتوقيعهم تصريحات أعدتها المصالح الرسمية، بعناية فائقة، بل لعله كان يستغنى، في بعض الأحيان، عن إمضاءاتهم ما دامت، على أي حال، موافقتهم على ذلك قد تمت. وينجم عن ذلك أن الوثيقة الأصلية في روحها ومعناها الضيق، إن وجدت، تظل أمرا غير مألوف.

وإن كان لا مفر لحوالي عشرين باشاغا، وآغا، وقائد، وعلى رأسهم المقراني، من أن يعبروا من جديد، في جويلية 1870، عن ولائهم وإخلاصهم لنابليون III، فقد كانوا، على أي حال، عاجزين كل العجز عن تصور وثيقة وتحريرها بحيث تكون الأساليب والبراهين، مطابقة مطابقة دقيقة لتقاليد وعادات ديوان القنصلية الفرنسية:

"صاحب الجلالة، إن فرنسا قد شنت الحرب على بروسيا. وستكونون على رأس الجيوش الفرنسية: يرافقكم نجلكم، وريث مجدكم واسمكم.

"فعندما علمنا بأن دولة ما، تجاسرت على أن تجلب لنفسها غضبكم حتى اعتورتنا سورات غضب فجائي، وعانق أرواحنا توقد تلقائي للنخوة... فنحن كذلك نريد أن نحارب أعداء فرنسا الذين نرى فيهم أعداء لنا.

"أيمكن لنا أن نتصرف غير هذا التصرف، نحن قادة الأهالي، الذين أغدقتم علينا النعم؟...

"... نحن نتوسل إليكم، بأن تقبلوا، يا صاحب الجلالة، تبرعنا المتواضع بأموالنا وسواعدنا. فإراقة دمائنا من أجل فرنسا، بالنسبة لنا، حق قبل أن يكون واجبا..."[7]

فهذه القطعة المعبرة عن البسالة، عبارة عن خطاب مفخم، مثير للسخرية، تشتم منه رائحة الاختلاق والتزييف. واستخفافا أو تجاهلا باستشراق مألوف متصنع، فإن صاحب هذه القطعة يلبس "قادة الأهالي" أثواب متملقين فرنسيين، غير أن طرافته انقلبت إلى سخرية لاذعة حينما أكد على لسان هؤلاء القادة أن الأمبراطور كان قد أغدق عليهم النعم، وذلك في فترة كان المقراني قد قدم استقالته معبرا بذلك

عن استياء طبقته المتمتعة بالامتيازات، هذه الطبقة التي أصبح نفوذها يتلاشى، وامتيازاتها تتضائل، نتيجة لتوسيع صلاحيات الإدارة المباشرة، خدمة للاستعمار.

وإنه ليمكن، عند الاقتضاء، استساغة فرضية رين (Rinn) التي يعلل حسبها، المسعى الذي قام به إقطاعيونا الذين أصبح أملهم الوحيد أن يستعيدوا سلطتهم السابقة بفضل المساعدات المقدمة إبان الحرب. ومن هذا المنظور، يمكن لنا أن نفهم موقفهم المتمثل في نسيان الشكاوى الماضية، غير أننا لا نستطيع أن نعلل تحويلهم هذه الشكاوى إلى عبارات شكر وامتنان موجهة إلى الأمبراطور.

فبإمكان المرء أن يصدق أن أعيانا من أعيان قسنطينة المرتبطين بالإدارة قد أكدوا لأمير البحر غيدون (Gueydon) الحاكم العام، خضوعهم للسلطة بلا قيد أو شرط، وأنهم ألزموا سكان الريف المتمردين حدهم، نتيجة لخوفهم أو لأنانية طبقتهم أو لعدم إدراك مشاكل طبقة الفلاحين؛ ولكن الوثيقة لم تعد تشنف الآذان عندما يحثون السلطات الاستعمارية على إخماد الثورة بكل قساوة:

"فما يستخلص من كل هذا، يا سيدنا الحاكم، أن البدو[8] لن يقلعوا عن سيرتهم المألوفة، ولن يتخلوا عن عادات وتقاليد جبالهم، إن لم ينزل بهم قمع صارم لا يرحم، قمع يبث في نفوسهم الرعب والذعر، ويجعلهم يخافون على حياتهم. فالقوة والعنف، بإمكانهما وحدهما، القضاء على طباعهم. فيحملون، آنذاك، على تغيير سيرتهم وتلطيف طباعهم..."

ترى، أيتعلق الأمر بوثيقة مزيفة، أم –بكل بساطة– بوثيقة مدسوسة ؟

ولا بد، للبت في المسألة، من نقد خارجي نحن نفتقر، لسوء الحظ، إلى عناصره.

ثم إن ل. رين (L.Rynn) الرئيس السابق لمصلحة الأهالي، امتنع عن الإشارة إلى مصادره حين نشر هذه الوثيقة ومجموعة أخرى من الرسائل المتعلقة بثورة 1871.

ويتحول الشك إلى شبهة حين يلاحظ المرء مع رين (Rynn) نفسه، أن الكلام المنسوب إلى بعض أعيان قسنطينة جاء في وقته المناسب لتبرير حملة صحفية عنيفة على الثوار من جهة، وتصلب القمع من جهة أخرى.

نصوص صحيحة الإنشاء، مطابقة لقواعد صحة الولاء من هؤلاء الأشخاص الذين لا ثقافة لهم أو الذين لم يتلقوا من العلم والمعرفة إلا النزر القليل.

لذا، كان لا بد من الاكتفاء بتوقيعهم تصريحات أعدتها المصالح الرسمية، بعناية فائقة. بل لعله كان يستغنى، في بعض الأحيان، عن إمضاءاتهم ما دامت، على أي حال، موافقتهم على ذلك قد تمت. وينجم عن ذلك أن الوثيقة الأصلية في روحها ومعناها الضيق، إن وجدت، تظل أمرا غير مألوف.

وإن كان لا مفر لحوالي عشرين باشاغا، وآغا، وقائد، وعلى رأسهم المقراني، من أن يعبروا من جديد، في جويلية 1870، عن ولائهم وإخلاصهم لنابليون III، فقد كانوا، على أي حال، عاجزين كل العجز عن تصور وثيقة وتحريرها بحيث تكون الأساليب والبراهين، مطابقة مطابقة دقيقة لتقاليد وعادات ديوان القنصلية الفرنسية:

"صاحب الجلالة، إن فرنسا قد شنت الحرب على بروسيا. وستكونون على رأس الجيوش الفرنسية، يرافقكم نجلكم، وريث مجدكم واسمكم.

"فعندما علمنا بأن دولة ما، تجاسرت على أن تجلب لنفسها غضبكم حتى اعتورتنا سورات غضب فجائي، وعانق أرواحنا توقد تلقائي للنخوة... فنحن كذلك نريد أن تحارب أعداء فرنسا الذين نرى فيهم أعداء لنا.

"أيمكن لنا أن نتصرف غير هذا التصرف، نحن قادة الأهالي، الذين أغدقتم علينا النعم؟...

"... نحن نتوسل إليكم، بأن تقبلوا، يا صاحب الجلالة، تبرعنا المتواضع بأموالنا وسواعدنا. فإراقة دمائنا من أجل فرنسا، بالنسبة لنا، حق قبل أن يكون واجبا..."[7]

فهذه القطعة المعبرة عن البسالة، عبارة عن خطاب مفخم، مثير للسخرية، تشتم منه رائحة الاختلاق والتزييف. واستخفافا أو تجاهلا باستشراق مألوف متصنع، فإن صاحب هذه القطعة يلبس "قادة الأهالي" أثواب متملقين فرنسيين، غير أن طرافته انقلبت إلى سخرية لاذعة حينما أكد على لسان هؤلاء القادة أن الأمبراطور كان قد أغدق عليهم النعم، وذلك في فترة كان المقراني قد قدم استقالته معبرا بذلك

عن استياء طبقته المتمتعة بالامتيازات، هذه الطبقة التي أصبح نفوذها يتلاشى، وامتيازاتها تتضائل، نتيجة لتوسيع صلاحيات الإدارة المباشرة، خدمة للاستعمار. وإنه ليمكن، عند الاقتضاء، استساغة فرضية رين (Rinn) التي يعلل حسبها، المسعى الذي قام به إقطاعيونا الذين أصبح أملهم الوحيد أن يستعيدوا سلطتهم السابقة بفضل المساعدات المقدمة إبان الحرب. ومن هذا المنظور، يمكن لنا أن نفهم موقفهم المتمثل في نسيان الشكاوى الماضية، غير أننا لا نستطيع أن نعلل تحويلهم هذه الشكاوى إلى عبارات شكر وامتنان موجهة إلى الأمبراطور.

فبإمكان المرء أن يصدق أن أعيانا من أعيان قسنطينة المرتبطين بالإدارة قد أكدوا لأمير البحر غيدون (Gueydon) الحاكم العام، خضوعهم للسلطة بلا قيد أو شرط، وأنهم ألزموا سكان الريف المتمردين حدهم، نتيجة لخوفهم أو لأنانية طبقتهم أو لعدم إدراك مشاكل طبقة الفلاحين؛ ولكن الوثيقة لم تعد تشنف الآذان عندما يحثون السلطات الاستعمارية على إخماد الثورة بكل قساوة:

"فما يستخلص من كل هذا، يا سيدنا الحاكم، أن البدو[8] لن يقلعوا عن سيرتهم المألوفة، ولن يتخلوا عن عادات وتقاليد جبالهم، إن لم ينزل بهم قمع صارم لا يرحم، قمع يبث في نفوسهم الرعب والذعر، ويجعلهم يخافون على حياتهم. فالقوة والعنف، بإمكانهما وحدهما، القضاء على طباعهم. فيحملون، آنذاك، على تغيير سيرتهم وتلطيف طباعهم..."

ترى، أيتعلق الأمر بوثيقة مزيفة، أم –بكل بساطة– بوثيقة مدسوسة ؟ ولا بد، للبت في المسألة، من نقد خارجي نحن نفتقر، لسوء الحظ، إلى عناصره.

ثم إن ل. رين (L.Rynn) الرئيس السابق لمصلحة الأهالي، امتنع عن الإشارة إلى مصادره حين نشر هذه الوثيقة ومجموعة أخرى من الرسائل المتعلقة بثورة 1871. ويتحول الشك إلى شبهة حين يلاحظ المرء مع رين (Rynn) نفسه، أن الكلام المنسوب إلى بعض أعيان قسنطينة جاء في وقته المناسب لتبرير حملة صحفية عنيفة على الثوار من جهة، وتصلب القمع من جهة أخرى.

و فضلا عن ذلك، فلا يمكن لأي كان أن يدعي أنه لا يرى في هذه الرسالة ردا غير معترف به عن وثيقة كان لها صدى بعيد، وكانت قد نشرت أسبوعا من قبل. فهي رسالة وجهتها 214 شخصية من العمالات الجزائرية الثلاث، بتاريخ العشرين (20) من شهر أبريل 1871 إلى ملكة أنجلترا، لاستنكار السياسة الفرنسية الخاصة بمصادرة أراضي وممتلكات "الحبس" والتماس مساعدة تتمثل في إرسال عمارة أنجليزية. وأضاف موقعو الرسالة الذين ورد على رأس قائمتهم المقراني و الشيخ الحداد، شيخ "الرحمانية" صاحبة النفوذ الكبير، أن نسخة من رسالتهم وجهت إلى سلطان تركيا "مع الرجاء بتبليغها إلى الدول الكبرى".

واكتفى رين (Rynn) بتلخيص هذا النص على هواه، بدلا من نقله حرفيا، واعتبره – وهو يعبر عن وجهة النظر الرسمية– مزيفا. وزعم أنه استعرف من الأسلوب يدا "برابرة مدينة الجزائر". أكان المقصود أن يدفع "برابرة قسنطينة الأخيار" إلى تلقين برابرة مدينة الجزائر، المتضامنين مع سكان الأرياف الثائرين درسا؟

و من العجب أن تسجل دسيسة مماثلة قبل ذلك ببضعة أشهر، أي قبل اشتعال نار الثورة.

و كان أن نشرت الجريدة الرسمية البروسية أثناء الخمسة عشر يوما الأخيرة من شهر نوفمبر 1870 رسالة وجهتها إلى الملك غيوم (Guillaume)، شخصيات جزائرية. ولا يذكر رين (Rynn) من محتوى هذه الرسالة إلا فقرة واحدة تنسب انتصارات ملك بروسيا إلى أنه "استلهم الله وحده الرشاد، في حين أن الفرنسيين كانوا نسوا الله –إن هم كانوا قد اعترفوا يوما بوجوده–. فسيرتهم في البلاد الجزائرية كانت منذ أربعين سنة، عبارة عن ممارسة إلحاد دائمة.

يكاد أن يكون الرد فوريا، في شكل عريضة تتضمن التوقيع بأسماء أعيان مدينة الجزائر، وهم: مفات وأئمة وفقهاء ومتعلمين. وكان نص العريضة طويلا جدا. فلم تنشر إلا أجزاء منه في جريدة مدينة الجزائر (الأخبار الصادرة يوم 18 ديسمبر 1870) وبريد وهران (Courrier d'Oran) الجريدة الصادرة يوم 21 ديسمبر 1870. ثم نشر النص الكامل للعريضة بالفرنسية والعربية في المبشر، الجريدة الرسمية

الصادرة بتاريخ 05 جانفي 1871. وقد حرصت السلطات الفرنسية على أن يكون، لما نريد أن نقدمه كبرهان ساطع على الولاء، صدى بعيد. وحسب رين (Rynn) فإن "قراءة هذه العريضة أدت برؤساء المكاتب العربية وبمسؤوليها السامين إلى أن يجددوا تصريحاتهم العديدة والمعبرة عن الإخلاص والوفاء لفرنسا"[9].

و إذا كان لا بد من إبداء الرأي في ذلك من خلال المقتطفات التي أوردها رين (Rynn) فإنه يمكن القول إن العريضة، بلغتها المنمقة، تذكر، أكثر من اللازم بالفرنسيين المناظرين بالكتابة في القرن التاسع عشر. لذلك يصعب التصديق بأن تكون من صنع أهل الإفتاء أو عمل بعض المتعلمين الجزائريين في سنة 1871: "... لقد شعر كل واحد منا، عند قراءة هذه السطور الممقوتة بتقطيب جبينه، غضبا وسخطا كما أحس بغثيان قلبه غيضا وحنقا بل تقززا واشمئزازا، كما وددنا أن نقول.

"فنحن نطرح بكل ما أوتينا من قوة، هذه الوثيقة الشائنة التي تهدف، بكل وضوح، إلى الحط من سمعتنا، في نظر فرنسا كما ترمي إلى إزالة حظوتنا. أفلا ندرك، إذا، أصحاب هذه الرسالة المكتوبة بحبر الافتراء أن الأقاويل التي تقولها عدو لدود همجي، على وطننا المختار، والخرائب المكدسة التي يحاول الشعب الفرنسي بكل صبر وشجاعة أن يتخلص منها، والفواجع التي ألمت به ظلما وعدوانا عندما أخذ يسلك طريقه إلى الحرب، كلها قد ملأت قلوبنا غما فائق الحد؟...

"لكن الذين ينتقصون من قدرنا على يقين بأن مصيرنا مرتبط، للأبد، بفرنسا. فنحن نؤلف معها مادة واحدة موحدة، لا شيء يمكن أن يجزئها أو يفصل بعضها عن بعض... ونحن دون أن نخاف من أن يفندنا أحد، نؤكد أنه من الافتراء أن نكون قد ابتهجنا بما ألم، بالسلطة العزيزة الوصية علينا، من فواجع..."

دعونا نذكر بأن السيد دوبوزات (Dubouzct) الصحفي البارع اللامع وأستاذ الفلسفة كان، آنذاك، يشرف على الإدارة الجزائرية.

و إنه يمكن لنا، بشأن موقعي هذا النص، أن نتسائل عما إذا كانوا راضين بتلك العملية أو كانوا متحملين عواقبه، دونما قدرة على القيام برد فعل ضد الاستعمال التعسفي لأسمائهم. فدائرة الوثائق الرسمية هي وحدها الكفيلة بأن تقدم عناصر

الإجابة، على افتراض أن الوثائق سهلة المنال وأن الحدث قد ترك بعض الآثار المكتوبة؛ ولكن المرء حين يدرك أن هناك أسماء أدرجت، في نفس الوقت، في العريضة الموجهة إلى الملك غيوم (Guillaume)، وفي الرد، فإنه من حقه أن يتصور جو التخويف والتهديد الذي يكتنف هذه الدسيسة.

وتندرج عريضتنا الولاء في إطار الحرب النفسية التي كان على السلطات الفرنسية أن تعلنها في الجزائر. وحدث ذلك في مرحلة عرفت فيها فرنسا، على وجه خاص، صعوبات جمة.

فلقد عرفت فرنسا، على التوالي، الهزيمة وتغيير النظام والغزو الأجنبي. وكانت هذه الأحداث ذات الصدى البعيد محفوفة بالمخاطر بالنسبة لسيطرة فرنسا على الجزائر، حيث عنف الاحتلال والتطور المحتوم لسياسة الاستعمار الرامية إلى التعمير الأوروبي، أديا إلى تراكمات كلها استياء وضغائن وحب في الانتقام.

وكان أن انتشر الذعر في صفوف الحلفاء والذين كانوا يسيرون في ركاب النظام الاستعماري، عموما، وأولئك المسؤولين عن الأهالي الذين كان يشار إليهم باسم الجمع خصوصا: فكانوا يسمون بالحلفاء والأغاوات والقياد وغيرهم من الإقطاعيين. وحسب عبارة رين (Rinn) فإن "انهزام الأمبراطور وسجنه، عبارة عن تدمير فرنسا في نظرهم". فأصبح البعض منهم يتوقع رحيل القوات الفرنسية أو انسحابها إلى السواحل الجزائرية، ويعتقد أنه ترك لنفسه ليصبح ضحية ردود الفعل الشعبية. وإن ما كان يشغل بال هؤلاء الإقطاعيين ويقلقهم أكثر مما كانت تقلقهم الأحاديث المسيئة والمخزية التي كان يتجاذب الناس أطرافها في المقاهي هو الانتخابات التي كانت تجرى تقريبا في كل مكان. إنها انتخابات الـ"شرطية" أو اللجان الشعبية المتكونة من 10 إلى 12 عضوا. وكانت قبيلة "صحاري" قرب بسكرة تعد القدوة في منتصف نوفمبر 1870. فهذه الـ"شرطية" وهي عبارة عن لجنة سيدة، مهمتها "مراقبة القائد، وفرض غرامات، وحجز ممتلكات العصاة أو المنشقين عن القضية المشتركة، وشراء الأفراس، والأسلحة والذخيرة، وإلغاء أحكام القاضي ولجان التأديب".[10]

وإذا كانت لجان الـ"شرطية" تتكاثر خصوصا في الجنوب، وفي دائرة بسكرة على وجه الخصوص، فـ"الجماعة" التقليدية هي التي تؤدي دورها.

وكانت هذه اللجان تتصرف كأن لم يعد وجود للسلطة الفرنسية في الجزائر. وحدث ذلك في وقت سحبت فيه فرنسا بعض جيوشها من الأراضي الجزائرية لمواجهة الغزو البروسي.

وأصدرت اللجان أحكاما بالإعدام ضد بعض اللصوص: ففي الوادي، قطع رأس لص متمرس في وسط السوق. وجرى ذلك في حضرة الأعيان ورغم اعتراض القائد الذي كان ينوي تقديمه للعدالة ببسكرة. واهتمت هذه اللجان كذلك بمعاينة القلاع الطبيعية و"المدن المحصنة" قديما، كما انشغلت بوضع الحبوب في أماكن آمنة تمثلت في الأهراء و"القلاع" المنيعة.

وكان أن أزعجت كثيرا هذه الحركات الشعبية، وهذه الاستعدادات، السلطات الفرنسية والإقطاعيين الذين لا يزالون أصحاب نفوذ في عمالة قسنطينة. فلما تبين لهؤلاء الإقطاعيين أنه لا يمكنهم أن يتكلوا على الحراب الفرنسية لتحميهم، بادروا إلى شراء الأفراس، والأسلحة، والذخيرة؛ وجندوا "القومية" الخونة، كما أسرعوا إلى توطيد العلاقات بينهم، وتوسيع شبكة التحالفات التقليدية. وقد شجع بعض القادة العسكريين الفرنسيين مثل هذه المحاولات الرامية إلى التوفيق بين العشائر المتخاصمة وبين مختلف فروع قبيلة المقراني، على سبيل المثال.

أكانت الوضعية توحي بأن التوجه نحو الحرب الاجتماعية، قد أصبح واضحا جليا؟ فبين ما سمي في شيء من التكلف بـ"جمعيات الفلاحين والكادحين" و"جمعيات الأسياد"[11] كان النزاع كامنا بعد أن أخمده عداء عام للسلطة الاستعمارية. حقا، إن انتهازية الإقطاعيين الذين أخذوا يعللون أنفسهم، بعض الوقت، بأمل الحفاظ على مراتبهم الاجتماعية، ويحملون غيرهم على قبول شروطهم عند وضع النظام الجديد، خشية أن يصبحوا مجرد موظفين، حالت دون راديكالية الجماهير الشعبية؛ غير أن المراسيم الصادرة في 24 أكتوبر 1870 والقاضية خاصة بوضع النظام المدني تشجيعا للتوسع الاستعماري قد أجهزت على توهمات كل

الإقطاعيين. وكان لا بد من أن تقع أحداث كثيرة في الشرق القسنطيني عند نهاية شهر جانفي 1871، ليتخذ الباشاغا المقراني خطوة حاسمة باتجاه الثورة. وتمثلت هذه الأحداث في حركات عصيان وتمرد قام بها السباهيون من جهة، وفي ثورات شعبية امتدت إلى الغرب الجزائري، من جهة أخرى. ولم يبدأ المقراني أعماله العدائية، بعد أن قدم من جديد استقالته في 27 فيفري 1871 إلا في 16 مارس. ولم يحصل على مساعدة جمعية "الرحمانية" إلا في 8 أبريل، هذه الجمعية التي كانت العامل الحاسم في امتداد الحركة حيث تبناها ثلث السكان الجزائريين.

دعونا نذكر بأن فرنسا، بعد أن وقعت الهدنة مع بروسيا في 28 جانفي 1871، لم تؤخذ على حين غرة: فتمكنت، في الوقت المناسب، من تسيير الإمدادات اللازمة وترتيبها، وهي مدينة بتلك النتائج إلى المهارة من جهة، وإلى العمل السياسي والنفسي الذي قامت به مصالحها من جهة أخرى؛ الأمر الذي مكنها من تأخير ساعة التمرد والعصيان خلال الحرب الفرنسية – البروسية، وسمح لها باستمالة قلوب الوجهاء الجزائريين، وضبط جزعهم، ومنع الحركة من أن تمتد إلى عمالتي الجزائر ووهران اللتين عانتا الأمرين من جراء الاحتلال والاستعمار كما أتاح لها استذكاء نار الخصومة والمزاحمة في العشائر لإيجاد حلفاء وتوظيف مساعدين لها.

وفي إطار هذا الكفاح الذي يخاض على جميع المستويات، فإنه يمكن تصور فحوى وجدوى تصريحات الولاء المنسوبة إلى شخصيات ذات هيبة أو نفوذ. وكان ينبغي أن تتجلى الوثيقة المشكوك فيها في شكل تعبير عن وطنية زائفة، في مثل هذه الظروف التي كسح فيها توخي الفاعلية جميع الوساوس. وكانت فكرة الوطنية الزائفة شائعة مألوفة قبل تصرفات الكولونيل هانري (Henry) وقضية دريفوس (Dreyfus). وقد تذرع بها فران لوكاس (Vrain-Lucas) المزور الذائع الصيت عند محاكمته في فيفري 1870، فاستحق بذلك رأفة القضاة. ولا غرابة، في الظروف الصعبة التي كانت تحيط بالجزائر قبل ثورة 1871 وأثنائها، أن نجد من جديد اسم عبد القادر الذي عزا إليه التاريخ مجموعة من الرسائل التي تدين الثورة، وتجهر بولاء مفاجئ حماسي لفرنسا.

أكانت المسألة خاصة بوثائق مزيفة من وضع ديوان القنصلية؟

فمن الواضح أن هذه الوثائق ستقوض، إن كانت صحيحة، جميع الأفكار التي أثرت حول فلسفة الأمير السياسية، وستؤيد بالتالي فكرة الجنرال أزان (Azan) التي يكون عبد القادر، بمقتضاها، قد بدل رأيه، فتطور موقفه وهو في المنفى، فصار في نهاية المطاف، وطنيا فرنسيا.[12]

1- الأمير عبد القادر وثورة 1871

ليس بين أيدينا عن هذه الوقائع إلا الرواية الرسمية التي نصب رين (Rinn) نفسه ناطقا بلسانها. وتكون المواقف المتخذة المنسوبة إلى الأمير قد أدت إليها مساهمة محي الدين ابنه البكر في الحركة الثورية، جنوب عمالة قسنطينة.

ويكون محي الدين قد انطلق من دمشق "مخالفا بذلك رأي أبيه". فلما وصل إلى تونس في تاريخ لم تحدده النصوص، أقام فيها سرا، ثم سافر بحرا إلى مالطا (Malte) فطرابلس التي منها انتقل برا إلى واحدة نفطة (Nefta) التونسية حيث كان في انتظاره لاجئون جزائريون. ومما لا ريب فيه أن تحوله عن الطريق المباشر كان بسبب رغبته في التملص من حراسة الجواسيس الفرنسيين والشرطة التونسية التي كان عليها، في 22 جانفي 1871، أن توقف بقابس (Gabes) 22 جزائريا. وحدث ذلك بطلب من قنصل فرنسا.

وكانت تقيم، آنذاك، في القطر التونسي، جالية جزائرية هامة تتضمن عددا لا يستهان به من قدماء رجال المقاومة، هؤلاء الرجال الذين أصبحوا على أحر من الجمر، ليهبوا من جديد للحرب قصد تحرير بلادهم. وكانت زاوية نفطة تؤيد القضية الجزائرية وتخلص لها، وقد لقي فيها محي الدين شخصية تتمتع بشهرة واسعة في الصحراء بفضل منبتها الكريم وعملها المتواصل منذ 1851 ضد السلطة الفرنسية. وناصر بن شهرة هو هذه الشخصية النافذة التي ساعدت محي الدين على أن ينال شهرة ليعترف به كقائد. فدبر الرجلان الحركة الثورية، وقاما بتجنيد المتطوعين وتحرير التصريحات التي تم توزيعها في شمال الصحراء، من توقرت إلى الأغواط ومتليلي. وكان كل تصريح، بعد أن يوقعه محي الدين، يرفق برسالة من ناصر بن

شهرة، تشهد على صحته. وإن هذه التصريحات، حسب رين (Rinn)، تركت أثرا كبيرا في نفوس السكان الذين تمكنوا من الاطلاع عليها.

وفي 03 جانفي 1871، أنبأ الجواسيس قلم المخابرات الفرنسية بوجود محي الدين في نفطة، وأرسل بعض القياد، فيما بعد، إلى هذه المصلحة كمية كبيرة من البيانات والتصريحات. وإن الجماهير الأروبية، دائما حسب رين (Rinn)، تحدثت عن أكاذيب اختلقتها المكاتب العربية. واتهمت هذه المكاتب بتحريض الجزائريين على الثورة. وكان دوبوزات (Dubouzet) قد تحدث عن «محي الدين المزعوم» ورأى بأن ختم بن شهرة الذي كان به يوقع«الأمير»، ختم زائف للأمير عبد القادر. ومع ذلك، فمن المستحيل أن يكون هناك خطأ ما، فالحروف التي يتكون منها اسم «صمحي الدينص» والتي لا تظهر على ختم أبيه كانت أكبر حجما وأكثر وضوحا. وكان الجزائريون والفرنسيون المستعربون يعرفون ذلك حق المعرفة. وأكد دوبوزات فكرة الخديعة في التقرير الذي أرسله إلى الحكومة. وكان أن أرسلت هذه الحكومة إلى قنصل فرنسا بدمشق، برقية تطلب فيها منه أن يتدخل لدى الأمير ليحمله على تفنيد نبإ وجود نجل الأمير على الحدود الجزائرية التونسية. ويكون عبد القادر قد رد على ذلك برسالة الثالث جانفي 1871 التي يتمنى فيها النصر لفرنسا والهزيمة النكراء لأعدائها.

ثم إن محي الدين، وهو يحظى بالتقدير الكبير الذي يأتيه من اسم والده، دخل البلاد الجزائرية على رأس وحدات قواته، في غضون الأسبوعين الأخيرين من شهر فيفري. وتكاثر الذين صاروا ينضوون تحت لوائه، يوما بعد يوم في المنطقة الواقعة بين تبسة وتوقرت. وكان أواخر فيفري، موجودا بواحة فركان، ودخل نقرين في التاسع مارس. وكان الناس في واحات وادي غير يناشدونه أن يذهب إليهم. وكان ذلك شأن سكان تبسة، هذه المدينة التي ضرب الثوار حولها طوقا منذ الثامن مارس. وبدا الوضع العام مشجعا على انتشار الحركة الثورية. ومنذ العشرين من شهر جانفي، استعرت نار الثورة، فتعددت العمليات المسلحة المتمثلة في تمرد السباهيين والهجوم على سوق أهراس في جانفي، وعلى الميلية في فيفري،

واستيلاء بوشوشة البطل الصحراوي على ورقلة في السادس من شهر مارس. وقد ألقى الفرنسيون القبض على بوشوسة، فحكموا عليه بالإعدام وقتلوه رميا بالرصاص في جوان 1875.

و أخيرا، فقد بدأت ثورة المقراني في 16 مارس بالاستيلاء على برج بوعريريج. أما محي الدين الذي كانت جميع الجهات تلتمس وجوده إلى جانبها، فقد فضل أن يكون زحفه إلى تبسة على مراحل قصيرة. وكانت ردود فعل القيادة الفرنسية سريعة عنيفة: فقد دخل على مراحل قصيرة وكانت ردود فعل القيادة الفرنسية سريعة عنيفة فقد دخل إلى تبسة، في 26 مارس، رتل متكون من مدفعيين، وقوميين خونة، وقناصي إفريقيا، بعد أن هزموا جيوش محي الدين. وقد برهن الآن محي الدين ومستشاروه أن لا كفاءة لهم في التنظيم. فهم قادة يرثى لحالهم. وانتهت عملية محي الدين في شكل مغامرة ذات عواقب وخيمة، فلم تكن لديه حتى الشجاعة الأدبية، ولا رباطة الجأش ولا حسن النية، هذه الأمور التي كان بإمكانها أن تحمله على مواصلة الكفاح، وعلى البقاء وسط السكان الذين وثقوا به. وبعد أن فر من القتال، جاوز الحدود التونسية ليتوجه إلى تونس العاصمة ثم ابحر إلى الإسكندرية التي وصل إليها في 6 أبريل. وعاد بعد ذلك فورا إلى دمشق. ورفض الأمير، حسب رين (Rinn) مدة طويلة، أن يستقبل ابنه. فلم يصفح عنه إلا في أواخر شهر ديسمبر 1872 ترى، أكان بإمكان الأمير أن يظل غير متأثر بما لحق أسرته من زوال الحظوة بعد هذه النهاية المشؤومة؟.

أمر محير: فقد وضع حد لهذه العملية، ولكن مصلحة المخابرات الفرنسية ظلت تعتبر القضية غير منتهية. والواقع أن جريدة المبشر نشرت في الفاتح والثامن من شهر جوان 1871 ثلاث رسائل نسبت إلى عبد القادر. وقد يعود تاريخها، على التوالي، إلى 09 و11 و20 أبريل 1871. ويتحدث الأمير في هذه الرسائل كلها عن ابنه كما لوكان لا يزال يعتقد أنه مقيم بالجنوب الجزائري، مع أن السفر من الإسكندرية إلى دمشق، برا أو بحرا، كان لا يستغرق آنذاك أكثر من ثلاثة أو أربعة أيام. فكيف يمكن لنا أن نسلم بأن الأمير كان على سبيل المثال، يجهل في العشرين من شهر أبريل عودة ابنه؟.

ويعلل رين (Rinn) بطريقة غير مألوفة، نشأة هذه الوثائق الثلاث، قائلا: "و عندما لم يعد هناك مانع من التحدث عن حملة محي الدين المجهضة، بعد أن قدمت له معلومات دقيقة عن مغامرة ابنه، الرسائل الآتية التي أبلغ الحاكم بمحتواها، ونشرت في جريدة المبشر»[13].

وحيال مثل هذا التعليل، يتحول الشك إلى شبهة مشروعة. ومن الواضح أننا نجد أنفسنا أمام مؤامرة دبرت على مرحلتين اثنتين :

المرحلة الأولى :

فكرة الخديعة: لقد أدركت المصالح الفرنسية جيدا أنه كان من الخطر حث محي الدين على تبرئة نفسه، عندما كان يتأهب للثورة أو حين كان يقاتل في الجنوب القسنطيني. فالسكان الأصليون قد يرون في وجوده المؤكد رسميا، رسالة حقيقية إليهم من أبيه. فلو أنزل منزلة الماكر لكانت الفرصة سانحة لضبط اتصالاته وتحديد إشعاعه وإخماد حركته.

وابتداء من السادس فيفري 1871 تم نشر وتوزيع الإجابة التي وجهت إلى حكومة بورد وبعد القيام بتصويرها، وقد نالت فكرة الخديعة هذه، حظوة لا بأس بها إلا أنها أحدثت تعليقات بدت منطقية بقدر ما كنت مفاجئة. ترى، لماذا يلتمس من الأمير تكذيبا إن كانت المسألة مسألة مكر وخداع؟ فاستنادا إلى مطلع هذه الإجابة ("تعلموننا بأن بعض الماكرين..") سلم أعيان جزائريون بأن رفيق ناصر بن شهرة لم يكن ابن الأمير، ولكنهم اتهموا، حسب رين (Rinn) "اليهودي كريميو الذي اختلق، برعونته المألوفة في التصرف، مسعى عشوائيا للأمير السابق الذي لم يكن في حاجة إلى تفنيد مثل هذا الافتراء.

المرحلة الثانية

استغلال مباشر لقضية محي الدين من جهة، ولهيبة عبد القادر و مقامه من جهة أخرى، من أجل محاربة الحركة الثورة التي أخذت تنتشر من جديد بفضل "الرحمانية" التي أعلنت الجهاد في الثامن من شهر أبريل.و جاء الحديث عن مجموعة من رسائل شهر أبريل المشار إليها آنفا. ودعونا نذكر بأن الرسالة الأولى

يعود تاريخها إلى التاسع أبريل في حين أن الرسالة الأخيرة يرقي تاريخها إلى العشرين من نفس الشهر، الأمر الذي يدل على رغبة شديدة في العمل دونما تأخير، قصد منع الحركة الثورية من أن تعرف توسعا وانتشارا. ويطرح السؤال التالي: لماذا يأتي الحديث في هذه الرسائل الثلاث المتعلقة بقضية محي الدين كما لو كان الأمر منوطا بمسألة راهنة لا بمسألة قد سبق أن عرفت نهاية لها؟

ثم إن الأمر يتعلق بكلام مختلق ضروري لإنجاح العملية المقصودة: فلو ظلت المسألة تتصدر أحداث الساعة، لأصبح من الممكن إسناد حالة السخط والغيط إلى الأمير، لينتقل من استنكار عمل ابنه إلى شجب ثورة 1871 كلها.

و لتدبير هذه المؤامرة، كان ينبغي أن يفترض أن عبد القادر كان على علم بمغادرة محي الدين ولا سيما أن جميع الوسائل السريعة في هذا الميدان متوفرة لدى الحكومة الفرنسية، ولكنه كان بإمكانه، بعد الخديعة أن يخشى أن يصطدم تدخله بارتياب متزايد، فيعيق بذلك العملية كلها. والواقع أن قول الحقيقة للأمير قد يستبعد بعث القضية، وستعتبر عودة ابنه قضية منتهية، هذه القضية التي اعتبرت أمرا محزنا بالنسبة له. ثم إن إيهامه بأن نجله كان موجودا في البلاد الجزائرية، سيؤثر تأثيرا سيئا في الرأي العام الذي قد يرى فيه الدليل على أن عبد القادر خدع مرتين: الأولى حينما إتهم عبد القادر بالخديعة والمكر؛ والثانية عندما أشير إلى وجوده في القطر الجزائري، في وقت كان قد غادر فيه هذا البلد. فاختارت الحكومة الفرنسية، إذن، أن تفترض أن شخصا عائدا من البلاد الجزائرية قد أطلعه على مغامرة محي الدين في الثامن من أبريل، أعني عشية نفس اليوم الذي افترض أنه كتب فيه الرسالة لبعث القضية من جديد.

و تظهر لنا رسالة التاسع أبريل الموجهة إلى قنصل فرنسا بدمشق عبد القادر منهارا تحت تأثير "خبر السوء". فهو يتبرأ من ابنه ويصفه بالشرير. ثم إنه يخشى أن يتهم بالتواطؤ، فيلتمس في شيء من التواضع الإذن بكتابة "رسائل خاصة إلى كل قبيلة من القبائل التي تكون قد أقامت علاقات مع الشرير".

و يبدو أن الشخص قد استعاد وعيه في رسالة الحادي عشر من شهر أبريل التي تعتبر ردا على رسالة ابن عم كان قاضيا بمعسكر، ومع أنه يبدو قد تجرد عن خيرات الدنيا، فإنه يبتهج بما تعرفه الجزائر من "خصوبة بارزة" وينصح ابن عمه و"الأصدقاء" بأن لا يحذوا حذو محي الدين.

وهذه العودة إلى الهدوء، وهذا التجرد عن الملاذ، سمحا بالانتقال إلى بيان العشرين أبريل الذي يقدم لنا عنه صورة قائد مهيب، متعجرف، متوعد ومتأهب لرمي سهامه. ويبين لنا البيان عبد القادر، وهو يسدى النصائح، ويصدر الأوامر؟ – إلى ابنه بأن يعدل عن "طريق السوء" ويرجع إلى البيت، – وإلى رجال القبائل بأن يطاردوا ابنه، وأن يهدوا الشباب الصراط المستقيم، ويوصيهم بالانصياع إلى أوامر السلطة الفرنسية التي يمتدح إدارتها الرشيدة. وينتهي البيان بكلمات لاذعة آمرة، لا يتصور أن تأتي من منفي تحت الإقامة الجبرية ؟ "هذه نصائحي، وهذه أوامري، فكل من يخالفها، سيندم ولن يلومن إلا نفسه". ومن الواضح أن التحول من صورة كلها غلظة في التاسع من شهر أبريل إلى صورة البطل المضحك المبكي في العشرين أبريل، يذكر ببساطة وبعذوبة الأمثال المؤدبة التي يعرف بها الأمير، حين يكون في أوج قوته بصفته رئيس الدولة، أو في قمة مرارة المنفى.

وإن الفحص الشديد الدقة لهذه الوثائق الأربع سيزودنا بعدة أدلة إضافية على أنها وثائق مشكوك فيها، غير أن هذا الفحص، سيتخطى إطار دراستنا. وسنقتصر على بعض الملاحظات الضرورية المتعلقة، على وجه الخصوص، بصعوبة تصديق ما ورد فيها من تفسير خاطئ للذهنية الإسلامية أو ما جاء فيها من الأنباء المخالفة للمنطق والمرتبطة بشخصية الأمير.

والغريب في الأمر، أن تكون كلمة "شرير" وردت بلسان عبد القادر لينعت ابنه وغيره من الثوار الذين يكافحون في سبيل حرية بلادهم. فهو في رسالة التاسع أبريل يدعو ابنه بالشرير كما أسلفنا الذكر، في حين أنه في بيان العشرين من شهر أبريل يصرح بأن ابنه "انضم إلى أشرار". واليوم، ونحن في ظروف الكفاح من أجل تحرير الشعوب، لا نشك في مصدر هذه المصطلحات، من فرط ما ألفناها، فهي مصطلحات تستخدمها أنظمة الظلم والاضطهاد وقوى القمع.

ثم دعونا نذكر بأن محاكمة ثوار 1871 قد أدت إلى الحكم ظلما على بعض القادة، ومن بينهم بومزرق أخ المقراني. وكان ذلك بحجة انضمامهم إلى أشرار وارتكابهم جرائم من اختصاص القانون العام.

فلا يعقل أن تأتي بعض الأمور المخالفة للمنطق بقلم مسلم من المسلمين، ولا يمكن لأي مسلم، ولا سيما إن كان مؤمنا من طينة عبد القادر أن يقدم على اقتراف ذنب يتمثل في ربط إرادته بإرادة الله.

ومع ذلك، فقد وردت مثل هذه العبارات في الرسالتين اللتين يرقى تاريخهما الى الثالث جانفي 1871، والعشرين أبريل من نفس السنة. وقد ارتكب أصحاب الرسالتين خطآ فادحا، ففضحوا أنفسهم بأنفسهم حيث قالوا، بلسان عبد القادر الذي بدا وكأنه غير مسلم؟" اوصوهم بأن يمتثلوا لأوامر السلطة الفرنسية التي... لم تطق ذرعا باحترام شريعتكم ونبيكم وقرآنكم...(رسالة أو بيان العشرين من شهر أبريل).

و أن يظهر عبد القادر بمظهر شخص متعطش إلى الانتقام، متوسل الى الله "بمعاقبة الخونة" فذاك مخالفة لجميع الشهادات والأدلة التي تجمع على رأفة الأمير ولطفه الفكري. ولسنا في حاجة إلى أن نرجع الى الفترة التي كان فيها في أوج قوته والتي تكثر فيها الأمثلة المقنعة إذ يكفي أن نذكر بأنه، وهو يزور في 1865 أوروبا قد توقف باستنبول ليلتمس العفو عن الثوار الذين كان قد حاربهم بكل ما أوتي من قوة كما هو معلوم حين وقعت أحداث دمشق سنة 1860.

ولا حاجة لنا كذلك إلى أن نسترسل في الثناء على السياسة الفرنسية. فهذا المدح وارد في مختلف الرسائل. ولنتغاض عن "الخصوبة البارزة" التي تعرف بها الجزائر، وعن "طمأنينة" و"غبطة" سكان الجزائر، عامين بعد مجاعة 1866–1868 المروعة. وأن يقال إن الحكومة الفرنسية كانت تجتهد لتجعل من "العرب أحرارا مثل الفرنسيين أنفسهم"، فذاك له مدلوله في الدعاية الرسمية التي تظهر سياسة مصادرة الأراضي، وتبدد شمل المجتمع الجزائري، في شكل مجموعة إجراءات من شأنها أن تضمن تحرير الأفراد وترقيتهم الاجتماعية؛ ولكن ماذا كان يمكن أن يكون

لذلك الكلام من معنى، إن أتت تلك العبارات بلسان من سبق له أن قاوم سيطرة الفرنسيين، بصفته ابن الحضارة العربية الإسلامية، والمدافع عنها، وباعتباره كذلك شخصا يجهل الفردانية الأوروبية جهلا تاما؟

و إجابة عن هذا الاعتراض، يلجأ إلى أسطورة مفادها أن عبد القادر قد غيره المنفى، فابتعد عن أبناء وطنه ليتقرب إلى الفرنسيين، بل ليتقمص نفسيتهم، حسب الجنرال أزان (Azan).

و ينبغي، أولا، أن نلاحظ أن السلطات الفرنسية وضعت الأمير وهو في المنفى، تحت حراسة معنوية. فمعظم المعلومات التي وصلتنا عن هذه الفترة من حياته، صادرة عن أعوان فرنسيين رسميين أو غير رسميين، ولا سيما تراجمة عسكريين بارعين في تكييف أقوال عبد القادر وفقا للظروف أو في إعارته أقوالا وهمية. وكان ينظر إليه، حتى وهو في الشرق، على أساس أنه سجين فرنسا. وكان لزاما عليه، قبل أن يحج مكة (المكرمة) سنة 1864، أن يلتمس الإذن من نابليون III: أفلا يسترعي ذلك الانتباه؟ صحيح أن ظرفا ما، زاد الوضعية سوءا: فقد وعد بأن يتوقف عن القتال، وكان، بطبعه، "أسير وعوده" حسب عبارة واحد من قدماء سجنائه الفرنسيين.

و شغل الأمير المنهزم بال الحكام الفرنسيين الحريصن على شل قواته المعادية لاستخدامه، فيما بعد، كمعاون. وتضمن استسلامه المشروط، تعهده بأن لن يحارب أبدا فرنسا كما تضمن تعهد فرنسا بأن توصله إلى الإسكندرية أو إلى سانت – جان – داكر (Saint - Jean - d'acre) باتجاه مكة (المكرمة) حيث كان ينوي أن يذهب. وحاولت السلطات إقناعه بضرورة تغيير رأيه، وعرضت عليه البقاء في فرنسا ليعيش فيها عيشة راضية. فتشبث بالاتفاق والوعد قائلا: "لا أرفض عرضكم، وسأموت بموته لإلحاق العار بكم" فمحاولة إبقائه في فرنسا تعبر عن الرغبة في انتظار موته في بلد حيث كل شيء يبدو فيه غريبا عنه: "البقاء في فرنسا ا نحن لا نتكلم بلغتكم، وعاداتكم غير عاداتنا، وقوانينكم غير قوانيننا، ودينكم غير ديننا؛ فحتى ثياب نسائنا تختلف عن ثياب نسائكم اللائي قد يسخرن منهن. ألا تدركون، والحالة هذه، أن ذلك معناه الموت."

فهذا الإخلاف بالوعد، وعدم الثقة هذا، قد جرحا قلبه جرحا عميقا. وهكذا، يدرك المرء الرد الذي أرسله إلى نابليون III ليعلمه في أكتوبر 1852 بالإفراج عنه فقال: "لقد وثقتم بي، ولم تصدقوا أقوال أولئك الذين كانوا يرتابون في أمري." ونتجت عن ذلك بين الرجلين صداقة حقيقية لم تكن خالية من المصالح الشخصية بالنسبة لرئيس الدولة الفرنسية.فلما أهداه سيف الشرف، وهو يصرح بمايلي: "آمل ألا تستلوه أبدا في وجه فرنسا" رد عليه الأمير ببساطة تامة قائلا: "تعلمون علم اليقين أني لم أعد من أولئك الذين يستلون السيوف من الأغماد"؛ ولكن الإفراج عنه ماكان يعني الحرية: ففرنسا كانت تعتزم ممارسة حق الحراسة أو المراقبة عليه. ففرضت عليه الإقامة الجبرية ببروس (Brousse) بتركيا، ثم بدمشق، ومنح معاشا لإشعاره بأن تبعيته لفرنسا متواصلة.

فلم يعد بوسعه أن يعتمد على أية مساعدة قد تأتيه من الملوك المسلمين الحريصين كل الحرص على ألا يثيروا سخط الدول الكبرى. ولنتذكر أسرة المقراني التي كانت معتصمة بالقطر التونسي: فلما التمست سنة 1873 من سلطان تركيا حق اللجوء، سارع هذا السلطان إلى مشاورة الحكومة الفرنسية في الأمر، ثم خضع لإعتراضها على ذلك. وهكذا، فإن الأمير في مقاومته ضغوطات ودسائس التطويق التي سيتعرض لها خلال سنوات النفي (بل حتى سنة 1871 على الأقل) لم يعد يعتمد إلا على قوته المعنوية.

و حين استخدمت تجاهه خطة تكتيكية جديدة، بدا اللجوء إلى اتهامه بأنه يريد أن يتقلد السلاح من جديد، غير مجد. وتبين أن السعي لإقناعه بمساندة السياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر، أمر ضروري.

و بعد أحداث دمشق سنة 1860، وضعت كراسات ونظمت حملات صحفية تقترح كلها أن يعين "أمبراطور شبه الجزيرة". وعند سفره إلى أوروبا، كانت هناك جرائد تدافع عنه وتطالب بعودته إلى الجزائر كنائب ملك، حسب البعض، وكمجرد مبعوث مثقل بالأوسمة حسب البعض الأخر. وكان لابد من حمل الأمير على كفالة التحولات الحاسمة التي طرأت وقتئذ والتي دعا إليها النظام الاستعماري بموازرة

سيناتوس كانسلت سنة 1863 الذي تم تخطيطه في شكل آلة حرب تستعمل ضد المجتمع الجزائري، وبتأييد سيناتوس كانسلت الرابع عشر من شهر جويلية 1865 المعلن تجريد الشعب الجزائري من الجنسية. وإن ماكان يبتغيه النظام من الأمير هو: "التنصل من الجنسية العربية". ذلك ما أكده الكونت دوسيفري (de Cyvry le conte) أحد كتاب سيرة عبد القادر، ولكننا نعلم أنه رفض جميع المقترحات الخاصة بهذا الموضوع. ونسب له الترجمان قابو (Gabcau) الأقوال الآتية: "لقد انتهيت... لقد بذلت كل ما في وسعي ووعدت وسأفي بوعدي.. فالأمبراطور، كما تلاحظ، لن يكرهني على هذا الدور الذي تدرك عواقبه." ترى، فلأية عواقب كان يلمح؟

و يرى بول أزان (P.Azan) وشارل أندري جوليان (C.A Julien) أن الأمير رفض تلك المقترحات لأنه كان يخشى أن يكرهه رفاقه القدامى على تقلد السلاح من جديد تأهبا لمحاربة فرنسا في حين أنه لم يعد يفكر في شيء آخر غير الوساطة والابتهال إلى الله. ولكن، إذا كان الأمير، كما يدعي البعض، قد أصبح مخلصا للقضية الفرنسية، أفلا يكون وهو رجل ثقة وشجاعة، رضي بإقناع بني جلدته بتبنيها مهما كانت الصعاب؟ واعتبارا لإخلاص الأمير، فإنه كان من الطبيعي أن تستقطب الأنظار إلى مشروع لم تقدر، فيما يبدو، عواقبه. ثم، أفلا يكون قد اتهم بالخيانة لو رضي بإقناع بني جلدته بما أسلفنا الذكر، واستأنف الكفاح، فيما بعد، من أجل الحرية؟

و الحقيقة أن الأمير لم ينس ماضيه، ولم يعتزم التنكر له، مهما كان تحوله الروحي حينما كان في المنفى. ويعطينا إينار (Eynard) المصرفي السويسري وأحد مراسليه الكثيرين، معلومة معبرة في هذا الصدد. فأبدى إينار (Eynard) الملاحظة الآتية إليه: ما دمت قد ألقيت السلاح، فذلك يعتبر تعهدا منك بحث الجزائريين على «قبول تسلط الفرنسيين دونما معارضة أو مقاومة، والبقاء على الوفاء لها». وبرباطة الجأش ودماثة الخلق اللتان تميزانه أجابه عبد القادر بمايلي: «صلقد قمت بكل ماكان في وسعي أن أقوم به في هذا الصدد: فتصرفاتي قد عبرت كما عبر لساني عن شعروري ورأيي... وإذا كنت ترى اليوم بأن هناك ما يمكن أن

أفعله، فسأبذل كل مافي وسعي لذلك لأني أعلم أنك لا تطالبني إلا بما هو ملائم ومتطابق مع الماضي" ومهما كان رأينا في شهادة إينار التي كانت، تحت ستار المودة التي يكنها لعبد القادر، تخدم المصالح الفرنسية، فإن في النص تأكيد أساسي يتضمن صحة النبإ، ويتمثل ذلك في تعلق الأمير بماضيه، هذا الماضي الذي كان كله كفاحا من أجل تحرير بلد، ومن أجل الحفاظ على قيم حضارة جعلت منه مخرجا تاريخيا هاما.

و تدعم هذه الملاحظات كلها نتائجنا السابقة المتعلقة بالطابع الزائف للرسائل المنسوبة إلى الأمير عبد القادر قبل ثورة 1871 وبعدها. و حيال الأزمة، قامت حكومة بوردو، دونما تبرئة للذمة، بما لم تجرؤ على فعله حكومة نابليونIII. وكان موقف الأمير دقيقا وصعبا. أفلا يمكن اتهامه بالمخادعة بداعي مساهمة محي الدين في الحركة الثورية ؟ فسيكون، وهو رجل شرف، سريع التأثر بمثل هذه الملامة ولا سيما أنه تألم كثيرا من اليمين الكاذبة التي أداها غيره.

و لا نعلم إذا كان هو الذي ذهب ضحية مثل هذا الاتهام الذي يكون ديوان القنصلية قد وضعه طي الكتمان. ومن اليسير أن يتصور المرء رده. ويمكن التسليم بالفرضية السابقة والتي يكون محي الدين، حسبها، قد غادر دمشق «صمخالفة لرأي أبيهص» الذي لم يكن بوسعه، منطقيا، أن يمنعه من اقتفاء الأثر الأبوي. ومن المحتمل ألا تذهب تأويلات عبد القادر الممكنة أبعد من هذه الملاحظات البسيطة. فليس من سلوك ودأب الأمير أن يتهم محي الدين، قصد الحكم عليه والتنكر له. وهناك، بهذا الشأن، سابقة معبرة تتمثل فيما يلي: لما آخذ الفرنسيون، الأمير المنهزم على مسألة سجناء سيدي إبراهيم المؤسفة، أعلمهم بأنه ما كان، وهو في مكان بعيد، منع هذا العنف؛ غير أنه أسف لها، تفاديا لإتهام شخص ما.

ولا ندري ماذا كان يفكر في الرسائل التي نشرتها باسمه حكومة بوردو وحلفاؤها، ولكن واقعتين ثابتتين كشفتا عن أحاسيسه، وعبرتا، مهما كانت الأحوال، عن الجفاء المحسوس الذي أحدثته هذه المسألة في العلاقات القائمة بينه وبين فرنسا. وحسب الجنرال أزان «صفإن علاقاته بفرنسا تضاءلت منذ سقوط

نابوليون III وفضلا عن ذلك، فإن فرنسا لم تعد تهتم بأمره إلا قليلا"[15].

و جلي أن هذه التصريحات، تصريحات الولاء المنسوبة للمرة الأولى إلى الأمير، لو كانت صحيحة حقيقية، لكانت بالأولى والأحرى قد أفضت إلى توطيد العرى مع فرنسا. وهناك أخيرا، تفصيل ذو مغزى يتمثل فيمايلي: لقد توجه أبناء الأمير، غداة 1871، إلى أوربا، لإتمام دراستهم. ولم يقصدوا فرنسا بل ذهبوا إلى بروسيا وإنجلترا.

2– مصفاة المؤرخ

تمكنت هذه الأكاذيب الرسمية من إيجاد أرض خصبة حيث إنها فرضت نفسها على بعض المؤرخين. ويبدو أن الجنرال أزان استغلها استغلالا فاحشا في كتابه الذي جاء عنوانه الفرعي على النحو التالي: "من التعصب الإسلامي إلى الوطنية الفرنسية" خاطئا لسببين. فشارل أندري جوليان (C.A Julien) يبدي رأيه في هذا المشروع باللجوء إلى عبارات قاسية إذ يؤكد مايلي: «... ينم العنوان الفرعي عن ضلال وانحراف. فالأمير وطني جزائري، لا متعصب مسلم. وكان يدافع عن بلده ضد أجنبي ولا سيما أن الأجنبي مسيحي. ولم يعتبر نفسه قط فرنسيا، ولم يبرهن لحظة عن «الوطنية الفرنسية»، بل كان دائما يبدي طبيعته البشرية التي تأكدت حين تدخل ضد المتمردين بدمشق»[16].

و إنه يجوز للمرء، أمام هذا التوضيح المناسب، رغم أسلوبه السريع الوارد في الصفحة 533، أن يتساءل: كيف تمكن جوليان، في الصفحة 209 من نفس الكتاب، من أن يحمل محمل الجد إدانة الأمير عبد القادر المزعومة لثورة 1871. فإذا كان يرفض بكل قوة مغالاة الجنرال أزان، أفلا يكون قد سلك مسلكه حين دعم الفكرة التي مفادها أن الأمير، وهو في المنفى، قد تطور إلى درجة أنه أصبح غريبا عن بني جلدته وأنه قدم لفرنسا الحجج الساطعة عن الولاء؟

وهاهي عباراته الواردة بعد الحديث عن أحداث دمشق:

"و في مقابل ذلك، ازدادت شهرة الأمير اتساعا في أوربا. ورسخ نابوليون الثالث هذه الشهرة برفع معاشه إلى 150.000 فرنك، وبمنحه الوسام الرفيع لجوقة

الشرف. وآل ذلك إلى التباحث بباريس في مسألة ما إذا لم يكن من المفيد أن يعهد إليه بنيابة ملكية للجزائر الداخلية أو أن يتم تعيينه كسفير قائم بمراسم "المؤسسات الليبيرالية والممدنة التابعة لفرنسا". ومما لا ريب فيه أن إخفاق التضامن المغربي لم يقض في نفسه على كل أمل فقط، بل قضى على كل تبرير للانتقام. وإذا كان، أثناء سفره سنة 1865، إلى باريس قد صرح إلى الأمبراطور بأن دوره في البلاد الجزائرية انتهى، فمعنى ذلك أنه لم يعد يشعر بالميل الطبيعي، كما أدرك ذلك وارنييه (Warnier)، إلى شن الحرب من جديد على فرنسا، هذه الحرب التي يطالب بها رفاقه القدامى. وإنه عندما أثيرت مسألة منطقة القبائل سنة 1871 أذكى الثورة المقررة " ضد العدل، وضد إرادة الله وإرادته، وتضرع إلى الله العلي العظيم ليجزي الخونة، ويخزي أعداء فرنسا." ورحبت حكومة الدفاع الوطني بهذه الإدانة. ولعلها هي التي التمستها منه، غير أن مناشدته الجزائريين أن يلقوا السلاح، فلم يكن لها أي أثر في نفوس المحاربين الذين شعروا بأنه أصبح غريبا عنهم.

و إنه لغير مجد أن تعيد المحاجة المفصلة أعلاه حول الدوافع الخفية التي جعلت الأمير يرفض العروض الفرنسية سنة 1865، وحول طابع الزيف الذي اكتسته المواقف التي اتخذها ضد ثورة 1871. ويدعونا نص جوليان (Julien) إلى بعض الملاحظات المقتضبة. فنلاحظ فيه، أولا وقبل كل شيء، توضيحا بارعا للوقائع، هذا التوضيح الذي يبدو معبرا عن الرغبة في حبس الأمير في ظروف سياسة معينة. فلا يمكن أن يعلل، بوجه آخر، إغفال أدلة الإعجاب والأوسمة والهدايا التي وجهها الكثير من الشخصيات ورؤساء الدول، بما في ذلك عواهل تركيا وروسيا وأنجلترا، لصالح البادرة الجميلة التي قام بها نابليون III. وكان سفر عبد القادر سنة 1865 ينطوي على محطات أخرى غير محطة باريس: فالتمس في إستنبول من السلطان العفو عن متمردي دمشق. أما لندن فقد دافع عنه ببلاغة بالغة وبراءة بارعة، في الأوقات الحزينة من أسره، أصدقاء أنجليزيون فاضلون. ويستند أندري جوليان إلى شهادة الدكتور وارنييه (Warnier) ليعلل رفض الأمير خدمة القضية الفرنسية في البلاد الجزائرية، وإنه لمن الصعب منح وارنييه، في هذه الحالة، أدنى موضوعية.

فكان وارنيه هذا، وهو نصير الاستعمار والمدافع عنه، يأسف حسب أزان (Azan) أن يكون قد أريد «ضإخضاع البلاد الجزائرية برمتها للمستوى العربي"، كما كان يقاوم ببسالة فكرة عودة عبد القادر إلى الجزائر وطنه. ودعما منه لوجهة نظره تلك، فقد ذهب به الأمر إلى تأكيد أن عبد القادر القائد السابق قد صار بالنسبة للجزائريين نسيا منسيا، أتلكم رعونة في الكلام أم سوء نية ؟ فوارنييه يزعم أنه منذ 1848 حين كان يجوب عمالة وهران بصفته مدير الشؤون المدنية لهذا الإقليم، كان قد تصور أن "عبد القادر فقد حظوته، فلم يعد أحد يفكر فيه." ومن بين النصوص الأربعة المنسوبة إلى الأمير، فلا يشير جوليان إلا إلى الرد على الحكومة الفرنسية، وهو الرد الذي قدم لنا عنه فقرة قصيرة من المحتمل أن تكون وفق كتاب الجنرال أزان (Azan). فهل ينبغي أن نفهم من هذه الكلمات "نداءاته إلى الجزائرييين» إشارة محتشمة إلى رسائل أبريل 1871 الثلاث التي يبدو الزيف فيها أكثر وضوحا مما يبدو في رد الثالث جانفي 1871؟

و من الملاحظ أن المؤرخ الشهير لم ينبس ببنت شفة عن الحوادث التي كانت مصدر هذا الكلام المخلص للنظام القائم، فهذه الرسائل، سواء أكانت وثائق موثوقا بها أم وثائق مشكوكا فيها، لا يمكن فهمها إلا في ضوء مسألة محي الدين. وأخيرا، فالحديث عن رد الثالث جانفي بمايلي: « ورحبت حكومة الدفاع الوطني بهذه الإدانة... »، معناه إهمال أو تجاهل التأويلات التي قدمها بهذا الشأن لويس رين (Louis Rinn). ثم أينبغي أن نفترض أن أندري جوليان اكتفى بتخليص المعلومات التي قدمها الجنرال أزان (Azan) تلخيصا ذكيا ؟

ومهما يكن من أمر، فنحن، من خلال هذه الأمثلة المقتبسة من حياة الأمير وهو في المنفى، نكتشف تاريخ مغرب عربي مكتوب حسب نظرة النظام الاستعماري وإديولوجيته.

ملحق الفصل الثاني نصوص منسوبة

إلى الأمير عبد القادر (نصوص محرفة)

1. رسالة إلى حكومة بوردو (Bordeaux) (3 جانفي 1871).

«الحمد لله الواحد الأوحد إلى اصحاب المعالي، السادة أعضاء حكومة فرنسا المقيمين ببوردو، أعانهم الله ونصرهم. لقد أنبأتمونا بأن بعض المكرة يستخدمون اسمنا وختمنا لتحريض سكان الصحراء الشرقية على العصيان، ولحمل المستائين على العنف، وعلى تقلد السلاح تأهبا لمحاربة فرنسا. فعندما يلتحق عدد لا يستهان به من إخواننا، حفظهم الله، بصفوفكم لدحر العدو الغازي، وعندما تسعون ليصبح العرب مثل الفرنسيين، فنحن نؤكد لكم أن هذه المحاولات الجنونية، مهما كان أصحابها، محاولات ضد العدل وضد إرادة الله وإرادتي. وإننا نبتهل إلى العلي القدير ليسلط العذاب الأليم على الخونة، وليلحق بأعداء فرنسا الخزي والعار».

2. رسالة إلى قنصل فرنسا بدمشق (9 أفريل 1871)

"إلى سعادة القنصل برتراند (Bertrand): فليغمره الله بفضله ونعمه. آمين.

إن شخصا قادما، البارحة، من البلاد الجزائرية التي قصد إليها منذ ستة أشهر، أنبأنا بأن محي الدين، عدو الله وعدوي وعدو نفسه، قد وصل إلى الحدود القائمة بين تونس والجزائر. وإن خبر السوء هذا، بعث في نفسنا ألما وفي قلبنا أسى قد يصعب علينا وصفهما لكم، فعكرا صفو حياتي. ولا ندري ماذا عسانا أن نفعل لتدارك الشر إذ كنا نفضل أن نبلغكم نبأ موت إبننا عوضا عن أن نعلمكم أنه اختار طريق السوء.

علمابأن عددا كبيرا من الأقارب الأباعد قد افترض أننا أجزنا هذا التصرف الملوم. وجهلا منا الطريق الذي علينا أن نسلكه لإثبات براءتنا، فنحن إذا ما رأيتم يا سعادة القنصل أن الوقت ملائم، فسنوجه رسائل خاصة إلى كل قبيلة من القبائل التي تكون قد أقامت علاقات مع الشرير، وذلك يتم، بطبيعة الحال، عندما نعلم بالمكان الذي يوجد به، وبأسماء القبائل التي تكون قد احتضنته.

فالناس جميعهم سيقتنعون، آنذاك، بأننا نتبرأ منه، وأننا بريؤون من أعماله

عبد القادر المخلص.

3. رسالة إلى قاضي معسكر

(11 أبريل 1871)

"إلى ابن عمنا الطيب بن المختار، حفظكم الله ورعاكم ومن كل بلاء وقاكم. لقد استلمت رسالتكم التي يرقى تاريخها إلى العقد الأخير من ذي الحجة (أوائل شهر مارس 1871)، لقد حمدنا الله على ما تنعمون به من صحة جيدة كما شكرناه على وضعية الخصب الخارقة العادة التي تعرفها بلادكم.

وإننا علمنا أن محي الدين قد ظهر في الصحراء الشرقية، بالرغم من أننا لم نسمح له بأن يتوجه إلى الإسكندرية أو إلى ضواحي هذه المدينة. فالمرض الذي اعتراه، جعل انتقاله إلى بلد آخر ضروريا.

تجنبو اقتفاء أثره في هذا المسلك الذي سلكه، وانصحوا لجميع الأصدقاء بألا ينضموا إليه. فتبني مشروعه يعد مجرد طيش. وعلى الحكيم أن يعمل بوحي نصائح الرجل الذي حنكته التجارب، وأن يتفحص العواقب قبل القيام بالأعمال.

"فمحي الدين قد ألقى بنفسه في أحضان عملية لن يجني منها منفعة. إنا لله وإنا إليه راجعون. ففي ظروف المحن هذه، يبدو أن غشاوة وضعت على عيني الرجل. فلم يعد يرى الأمور إلا من بعض الأوجه المغرية مع أنها في الواقع لا تتضمن ذرة واحدة من الجمال. والسلام عليكم.

أخوكم عبد القادر"

4. بيان (وضع قصد الدعاية بالبلاد الجزائرية).

20 أفريل 1871.

"الحمد لله

"منذ بعض الوقت، تجاسر محي الدين ابننا التعس، على الذهاب إلى إفريقيا، مخالفا بذلك رأينا. وقد علمنا بذلك الساعة. فانضم إلى أشرار وأقدم على إحداث البلبلة والشقاق بضواحي عمالة قسنطينة. وذلك عمل ستتمثل نتيجته في حرمان السكان من طمأنينتهم وهنائهم.

"و مادام تصرفه هذا مخالفا لمشيئة الله ولمشيئتنا، فإننا نأمر ونوصي ابننا المذكور أعلاه، بأن يعدل، فور اطلاعه على الرسائل، عن طريق السوء، وأن يرجع إلى البيت دونما تباطؤ وإلا فإنه لن يعود خليقا بأن يسمى ابننا، وسيستحق آنذاك غضب الله وغضبنا.

"ويحق لكم أنتم، أيها الرجال الحكماء، أن تطردوه، إذن، من بيوتكم لأنه قد يجلب لكم ولأسرتكم ولأبنائكم، مصائب كبرى، وسيكون سبب خراب بلادكم فلكم أنتم أن تمنعوا شبابكم من المساهمة في أعماله، ومن التواطؤ معه. اوصوهم بأن ينصاعو لأوامر السلطة الفرنسية التي، بفضل إدارتها الناجعة، دعمت أسس طمأنينة البلاد، وزادت رفاهيتكم، ورفعتكم إلى أعلى درجة المجد والشرف. ولم تضق ذرعا باحترام شريعتكم ونبيكم وقرآنكم.

"فجميع الذين يتجاسرون على تقديم يد العون لنجلنا، وعلى تجريد البلاد من طمأنينتها لإلقاء بذور الشقاق، يستحقون غضب الله، لأن العلي القدير يكره الشر ويحب الخير.

"هذه نصائحنا، وهذه أوامرنا. فكل من يخالفها ولم يعمل بها، سيندم ولن يلومن إلا نفسه.

"عبد القادر المخلص."

الفصل الثالث الحتمية العرقية *

إذا كانت الطبيعة، كما يقال، تكره الفراغ، فإن هناك أيضا من المؤرخين من يكره الصفحات البيضاء. لذلك تجدهم يزخرفون ويخترعون، ولا يتوانون حتى في استعمال المفارقات التاريخية فينظرون إلى الماضي بمنظار الحاضر.

وهذا بالذات ما فعله ستيفان كسال Stephane Gsell عندما وجد نفسه مفتقرا إلى المعطيات التاريخية الدقيقة والكافية لوصف حياة البربر (les Berbères) في القديم فلجأ إلى المجتمع البربري المعروف في عصره، ليطوي آلاف السنين طيا. هذا، ولم يجد جان لاسوس Lassus في مثل هذه الطريقة أي حرج نظرا، حسب رأيه، لما في الحالتين من تشابه. بل ولقد ذهب أبعد من ذلك ليقول لنا إن كسال قد زودنا بفضل طريقته هذه بلوحة للبربر "خارج إطار أي تاريخ". ومعنى ذلك أنه أعطانا صورة للبربري الأبدي مثلما فعل بعض الساسة الفرنسيين في السابق عندما كانوا يتكلمون عن توتون Teuton الأبدي، وعن جارمان دو تاسيت Germaine de Tacite. والنتيجة من كل ذلك ؟ هي إقحام التاريخ في طريق خاطئ، وخطير كل الخطورة.

ولم تلبث فرضية كسال هذه أن تحولت إلى أطروحة لا جدال فيها تقضي باعتبار المجتمع المغربي (maghérbin) المعاصر مماثلا للمجتمع البربري القديم على الرغم من الآلاف السنين التي تفصل بينهما، والتي كانت حافلة بالأحداث، والتغيرات، والانقلابات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والإثنية.

لقد كانت هناك جماعة كبيرة من المؤرخين، ابتداء بغوتيي Gauthier وجوليان Julien، وانتهاء ببارتيي Berthier، وكامس Camps، كبّرت من شأن هذه الأطروحة وتوسعت فيها انطلاقا من أن البربري لا يتغير مع الزمن ظل على ما هو عليه منذ أزمنة ما قبل التاريخ، وبقي يعيش حياته ضمن نفس الأطر التنظيمية البسيطة، غير المتبدلة : العائلة القائمة على النسب الأبوي، العشيرة، الطقوس الريفية. تقدّم هذه السمات على أنها سمات : "شخصية سلبية" تخلو من أي تجديد، وأي استعداد للوحدة السياسية والتحرر. كما تقدّم الحضارات الراقية التي شهدتها المنطقة عبر الأزمنة على أنهاكانت دوما برانية ما لبثت أن زالت بزوال الغزاة، ولم تمس إلا المدن، أما الأرياف فظلت على أوضاعها التقليدية حتى بعد دخول الإسلام عليها وتعريبها.

لقد حاول ش.أ. جوليان C.A. Julien فعلا أن يرد على مثل هذا الطرح في مقدمة كتابه Histoire de l'Afrique du Nord (تاريخ إفريقيا الشمالية). غير أنه في الطبعة الثانية للكتاب ترك مساعديه، كورتوا Courtois ولو تورنو Le Tourneau، يطوران جملة من الاعتبارات والنتائج تذهب في اتجاه ما ذهبت إليه أطروحة كسال. بل أكثر من ذلك، لقد تخلى عن تحفظاته الأولى حول الحركة الوطنية الجزائرية ليتبنى بدوره، وإلى حد بعيد، الأفكار التي كانت سائدة آنذاك في ما يخص قصور سكان المنطقة عن تحقيق الاستقلال[17].

اختصارا لكافة هذه الأطروحات، يرى بعض المؤرخين[18] أن "الدوام البربري" هو السمة الأساسية في تاريخ شمال إفريقيا.

فكرة الدوام هذه ينجر عنها بحث في الثوابت بغرض إبراز مبدأ الجمود على وجه الخصوص. وإذا وقعت واقعة فجأة، وجاءت لتعيد النظر في النظام الاستعماري، لا يلبث مؤرخ من المؤرخين أن يسارع في البحث لها عن سابقة في ماض سحيق. فمثلا، أحداث ماي 1945 في منطقة قسنطينة، قد وجد لها تفسير مفاده أنها وقعت في نواح مضطربة منذ القدم[19]. أما في ما يخص اندلاع ثورة التحرير في الفاتح نوفمبر 1954 في كامل التراب الوطني حتى وإن انطلقت شرارتها الأولى من منطقة الأوراس، فنجد لوتورنو يرسم لنا صفات الرجل الأوراسي الذي يتسم منذ القدم

بكونه عدوا للنظام، ومستعدا للمشاركة في كل تمرد، مثلما فعل من قبل ضد الرومان، وضد الإسلام السني من بعدهم عن طريق فرقة الخوارج[20].

وهكذا، وعوض أن يضطلع المؤرخ بدوره فيحاول أن يقف على الوقائع ويفسرها، نجده يسعى جاهدا للتقليل من شأن هذه الأحداث، وإنكارها بالرجوع إلى ماض غابر حتى يهدّئ من روع المعمرين.

غداة قيام الحرب العالمية الثانية، في وقت نمت فيه حركات وطنية بشمال إفريقيا، استعملت فكرة "الدوام البربري" استجابة لانشغال آخر، ألا وهو نكران ما أتت به الحضارة العربية الإسلامية إلى المنطقة، وذلك بغرض فصلها عن باقي العالم العربي حتى تُحرم من تضامنه معها عند الشدة، وفي وقت الحسم في نضال كان قد بدأ منذ فترة.

ولقد كان لاكوست Y. Lacoste على حق عندما ندد بنظرية الدوام الإثني النافية للمصير التاريخي لشعوب هذه المنطقة، مبينا أبعادها العنصرية. غير أنه عندما يقر بأطروحة كسال ويعتبرها "مهمة، وربما محتملة" حينما تقتصر على إيجاد تقارب بين البرابرة القدامى و"بعض المجموعات المحدودة العدد حاليا ظلت تعيش ظروفا اقتصادية واجتماعية قليلة التطور"، فإننا نعتبر ذلك تنازلا من جانبه، وأن هذه النظرية لن تثبت أمام نقاش معمق.

للتذكير، لقد تحدث لاسوس عن "تشابهات" تؤيد ما ذهب إليه كسال. هذا، ويعطي ش.أ. جوليان توضيحات حول هذه "التشابهات"[21]، ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بمخلفات وثنية اهتم بدراستها بعض علماء الاجتماع من أمثال دوتي Doutté وواسترمارك Westermark. لكن لا يجوز أن ننطلق من أبحاث خصت، مثلا، الطقوس الريفية لنستنتج منها أن سكان المنطقة لم يعتنقوا الديانة الإسلامية إلا بصورة سطحية، مع التركيز على استمرار وجود "الصفوف" والعشائر، لنستخلص منها وجود ميل موروث نحو التفتت السياسي.

ثم إن الخرافات والممارسات البائدة يمكن ملاحظتها في سائر البلدان بما في ذلك البلدان التي تعتبر الأكثر تطورا. وليس هناك من يدرك أكثر من المؤرخ أن هذه المخلفات – مثلها مثل المستحاثات – ليست إلا شواهد على الماضي. إنها عبارة عن معتقدات بالية لم تعد لها روح وأصبحت مثل ذلك الغثاء الذي يجره سيل التاريخ الجارف. منذ خمسين سنة، كان بإمكاننا أن نعثر هنا وهناك في الأرياف الجزائرية عن طقوس ريفية : أشرطة معلقة ببعض الأشجار، زيوت طليت بها بعض الصخور. وكان الممارسون لهذه العادات من العجائز القليلات اللواتي كان الناس ينظرون إليهن بنوع من الغرابة. ولم يلق السعي للقضاء على هذه العادات أية معارضة، أو اشتباكات أو خسائر إذ كان يكفي تنوير من كان يمارسها حول مغزاها باعتباره مجرد امتثال لعادات سارية، وحول وجهة نظر الدين الإسلامي منها. وعليه، لم يكن من الممكن اعتبار هذه المخلفات الوثنية سمة جوهرية لروح سكان شمال إفريقيا اللهم إلا إذا اكتفى المرء بملاحظة سطحية أو محتقرة لواقع الأحوال في الجزائر.

نفس الشيء ينطبق على التخلف الثقافي ووجود قطاعات اجتماعية واقتصادية قليلة التطور. لقد ثار لاكوست، وهو محق في ذلك، على كل تأويل عنصري صارفا النظر إلى الأسباب التاريخية أو الجغرافية. غير أنه من الضرورة بمكان أن نكون أكثر دقة، وأن نؤكد أثر السيطرة الاستعمارية التي كان من شأنها، من حيث أغراضها وطرقها، أن تشكل بالضرورة عاملا للتخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. لقد وصف إيمي سيزار Aimé Césaire الاستعمار على أنه "عملية للتوحيش" ؛ وقد يبدو في مثل هذا الكلام مبالغة، لكن ليس إلا في بعض المسائل القليلة. في ما يخص حالة الجزائر، وجد أهلها أنفسهم أمام محاولة مسخ شاملة : أربعين سنة من غزو لم يعرف الرحمة، اغتصاب شامل لكل الخيرات، خنق لكل الحريات وأشكال التعبير الثقافية. فعندما يجد مجتمع مثل المجتمع الجزائري نفسه موضع هجوم من كل جانب يصبح الأمر بالنسبة إليه قضية حياة أو موت، فينطوي على ذاته، ويلجأ في الدفاع عن نفسه إلى أوضاع أكثر أمانا، وإلى صيغ تنظيمية في الاقتصاد والاجتماع

أكثر بساطة. ومن حسن حظ الجزائر أن أقدم المستعمر، الذي عقد العزم على نسف كل محاولة للمقاومة، على النيل من البنى الاجتماعية، وعلى تحويل المجتمع الجزائري إلى "غبار من الناس" كما قال كامبون Cambon، ذلك أن هذا "الغبار من الناس" ما لبث مع مرور الزمن أن اتحد ضمن حركة وطنية عظيمة استعملت أكثر أشكال المقاومة تطورا. ولما أحس المستعمر أن الخطر آت لا محالة، سعى لإحياء الصيغ التقليدية والروح القبلية من خلال إصلاح النظام البلدي الذي اعتمده سنة 1947 مضاعفا عدد المراكز الريفية، غير الضرورية والعاجزة، بهدف تأليب البعض على البعض الآخر بسبب منبع ماء أو قطعة أرض.

استعملت فكرة الحتمية العرقية كذلك في محاولة تفسير بعض المنازعات التاريخية ببلاد المغرب (Maghreb) اعتمادا على العداوة بين العرب والبربر. وفي هذا الصدد، يذكر ش.أ. جوليان لنا واحدة من هذه المنازعات لا تخلو عنده من الجدل. فعندما لم يرقه الإلحاح من الجانب الجزائري على التنديد بما كان الجزائريون يتعرضون إليه من اضطهاد من جراء الغزو الاستعماري، أورد ذكر مثال يزيد، حاكم إفريقيا العربي، الذي وقع اغتياله من طرف رعيته، ويقول :

"يقع ذكر ما قاله كل من بيجو، وسانت آرنو، ومونتنياك، ويُنسى ما قاله ذلك الغازي العراقي، ألا وهو الحجاج، وطبقه واليه يزيد في بلاد المغرب : –إني أرى رؤوسا قد أينعت وحان قطافها.–"[22].

بهذه المقارنة الغريبة، يحاول ش.أ. جوليان اختصار النقاش بمغالطة من السهل معرفة الغرض المتوخى من خلالها. إنه ليبدو وكأنه يحاول أن ينسينا أن ما يلام عليه هؤلاء الجنرالات الفرنسيون ليس أقوالا بقدر ما هي أفعال معينة دونها التاريخ في سجله. ثم لماذا يمتنع، في نقاش مثل هذا، عن تزويدنا بأدنى خبر عن الفظائع التي يكون الوالي العربي قد ارتكبها في حق الناس في هذه الديار؟ وإن العرض الذي قام به ج. مارسي G. Marçais بخصوص هذه المسألة لا يقدم ولا يؤخر في شيء بالنسبة إلى هذه المحاولة اليائسة التي قام بها ش.أ. جوليان.

يروي مارسي أن الوالي يزيد قد كرهه الناس بسبب خروقه للشريعة الإسلامية، ومحاولاته فرض ضريبة الخراج والرؤوس على المسلمين من البربر. لكن ما أودى بحياته كانت المعاملة المهينة التي أراد أن يسلطها على الجنود البربر المكلفين حراسته الشخصية. لقد حاول أن يفرض عليهم وشم اسمه على يدهم اليمنى عملا بالعادة التي كانت معروفة آنذاك لدى الملوك النصارى.

هل يمكن الحديث هنا عن نزاع عرقي فعلا ؟ وفي غياب معلومات دقيقة، سيكون من غير المجدي توهم الأسباب التي جعلت القائد العربي يسيء المعاملة مع رعيته. أما في ما يتعلق بالمتآمرين عليه، فنجد مارسي لا يفتح المجال لأي تأويل عنصري، ويذهب إلى أن الاغتيال، وبغض النظر عن خطورته، "لم يكن في نهاية الأمر إلا انفجارا لسخط على وال بسبب استبداده وحمقه"[23]. إن ما يدعو إلى الملاحظة هنا هو حرص المتآمرين على تفادي أي سوء فهم، وأي غموض، بشأن الفعل الذي أقدموا عليه. وحسب المؤرخ النويري، كما ذكره مارسي، "لقد كتبوا إلى الخليفة الأموي يعلنون له عدم تخليهم عن وفاءهم له، وأن يزيد قد أساء معاملتهم أمام الله والمسلمين، وأنهم عادوا تحت سلطة واليهم الأسبق. وقد رد عليهم الخليفة معربا عن استنكاره سيرة يزيد، وأيدهم في ما اختاروا"[24].

فلو تعلق الأمر بنزاع عرقي لتعذر علينا فهم موقف الخليفة والمتآمرين. لكن سيسهل علينا الأمر لو فهمنا هذا الموقف على أنه كان صادرا عن الإحساس بالانتماء إلى الأمة الإسلامية إذ أن هذا الإحساس هو الذي أملى على أصحابه التصرف بمثل ما تصرفوا، غير تاركين أي مجال للخليفة حتى يطعن فيه بدعوى مصلحة الدولة.

لقد استعملت الحتمية العرقية والعداء بين العرب والبربر حتى في تفسير حركة دينية مثل الخوارج حيث وقعت محاولة تفسيرها على أنها تعبير عن معارضة قومية ضد العرب باعتبارهم غزاة. وغالبا ما تم، باسم فكرة "الدوام البربري"، تقريب هذه الحركة من المذهب الدوناتي المعروف بشمال إفريقيا في عهد الرومان. هذا، وقد حملت محاضرة ألقاها لوتورنو عنوانا دالا :

(Une insurrection berbère au Xè. siècle : la révolte d'Abou-Yazid
حركة تمرد بربرية في القرن العاشر : ثورة أبي يزيد)[25]. لقد قال الأستاذ لوتورنو ذلك وهو يعلم أكثر من غيره أن القمع الذي تعرض له الخوارج والسنة المؤيدون لأبي زيد قد تم على يد برابرة آخرين كانوا مؤيدين للدولة الفاطمية. والحقيقة أن أسباب هذا النزاع مردها إلى الخلافات الدينية التي كانت قائمة بين القادة الشيعيين والعامة التي كانت تدين بالمذهب السني أو الخارجي، وكذا إلى السياسة الاجتماعية والجبائية التي كانت الدولة تفرضها حتى تسببت في إفلاس الفلاحين والبدو الرحل. وعلى الرغم من انتصارهم على أبي زيد والقمع الوحشي الذي سلطوه على الناس، استحال مكوثهم بالمغرب واضطروا في نهاية الأمر إلى مغادرته نحو مصر حيث أقاموا دولتهم بمدينة القاهرة.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لو أردنا أن نجري مقارنة بين المذهب الدوناتي ومذهب الخوارج لم نجد بينهما إلا تشابها بعيدا وغامضا، ألا وهو "التمسك بصفاء العقيدة". من المعلوم أن الدوناتيين رفضوا خدمة سيدين معا : المسيح والقيصر، وقاوموا الكنيسة الكاثوليكية بعد أن صارت دعامة للأمبراطورية الرومانية إثر اعتناق قسطنطين للديانة النصرانية. صحيح أن المذهب الدوناتي كان ظاهرة إفريقية محضة، كما كان أنصاره القليلون بروما أو بجنوبي بلاد الغال (Gaule) من الأفارقة المهاجرين ؛ وهو ما جعل المؤرخ الأنجليزي و.هـ. فراند W.H.C. Frend يعتبره بمثابة تعبير عن معارضة وطنية للإمبريالية الرومانية[26].

أما مذهب الخوارج، فله دلالة مختلفة تماما. لقد نشأ هذا المذهب في المشرق العربي، واستطاع أن يجلب إليه أنصارا من مختلف أرجاء العالم الإسلامي خلال القرنين الثامن والتاسع. ولما كان وفيا لتعاليم الإسلام الأول، جاءت مبادئه متضمنة لتوجهات ديموقراطية قائمة على المساواة بين الجميع. ولقد عاد سبب نجاحه الأول في بلدان المغرب إلى احتوائه على المبادئ الثورية في الإسلام، مما كان يستجيب مع التطلعات العميقة للبدو الرحل والفلاحين الذين عانوا من قبل بطش الرومان، وربما أيضا مع تقاليدهم الثورية. وفي مواجهتهم لاستبداد بعض الحكام الذين كانوا

يسعون لاستمرار النظام الاجتماعي القديم تحقيقا لمصالحهم، كان الخوارج رمزا للتمسك بالعقيدة وبإرادة تطبيق مبادئها على مؤسسات الأمة الإسلامية.

هذا، ويمكننا أن نتصور أن موقف الخوارج بخصوص صفاء العقيدة هو الذي حال دون أي رد فعل عرقي أو قومي لديهم. ولما تمكن لهم الأمر وانتظموا في جماعات ودول كانت أعظمها الدولة التي قامت بتيهرت، اتسموا بتسامح كبير، ورغبة في التبادل الفكري والتجاري مع بقية العالم الإسلامي والقارة الإفريقية. من المعلوم أن تيهرت صارت العاصمة الروحية للخوارج حيث كان يؤمها الناس من مختلف أرجاء العالم الإسلامي، وكانت هناك قوافل تربط بينها وبين المشرق العربي وغربي إفريقيا.

من الممكن أن يكون النشاط الفكري والتجاري الحثيث الذي عرفته هذه الدولة في القرنين الثامن والتاسع عاملا مهما في نشر العقيدة الإسلامية واللغة العربية. كل هذا يدل على أن هذا المذهب كان بعيدا كل البعد عما نسب إليه بعض المؤرخين من تعصب وانطواء على الذات.

بالإضافة إلى ما تقدم، يمكن أن نجد بسهولة أمثلة أخرى استعملت فيها الحتمية العرقية مثل تلك التفسيرات السهلة التي أعطيت للمزاج الإفريقي. غير أن مثل هذه التفسيرات تبقى بعيدة كل البعد عن الإفادة في النقاش.

وفي نهاية الأمر، لقد رأينا كيف أن الحتمية العرقية التي قال بها بعض المؤرخين الفرنسيين بشأن سكان المغرب إنما تؤول، في نهاية الأمر، نحو نفي مصيرهم التاريخي، ونحو شكل أولي للتميز العنصري. فعندما يبتعد عالم ما عن حقل الوقائع الملموسة والحجج العقلانية، وينصرف إلى وضع نظرية وهمية، فإن ذلك معناه أنه متوخ – عن قصد أو غير قصد – لأغراض تخرج عن نطاق العلم.

وخلاصة القول، إن فكرتي الحتمية العرقية و"الدوام البربري" إنما كانتا في مرحلة معينة من تاريخ المغرب بمثابة تعبير عن تشاؤم سياسي انتاب أصحابه لما رأوا صعود القوى الوطنية التي قامت من أجل القضاء على النظام الاستعماري.

الفصل الرابع

الحتمية الاجتماعية *[27]

أ.ف. غوتيي E.F. Gautier هو صاحب أطروحة استوحاها من علم اجتماع المغرب الذي يختزل تاريخه في صراع دائم بين البدو الرحل والحضر.

يستغل هذا المؤرخ أساطير نشأت من شغف بعض المؤلفين القدامى بعلم السلالات ليميز مجموعتين كبيرتين في سكان المغرب، عائلتين تكنان لبعضهما البعض عداء دائما : صنهاجة، وهم حضر، وزناتة، وهم بدو رحل. ولقد اتهمت المجموعة الثانية بكل الشرور ونعتت بكل الأوصاف من بينها أنهم عدميون، يعيشون من النهب، ويتكالبون على تدمير ما أنتج الحضر من الأعمال الجليلة بصبر وعناء. هذا، كما هو واضح، تصوير ساذج، لكن من ورائه غرض بالنسبة إلى مؤرخ في مثل انحياز غوتيي ! ففي غياب التفسير العلمي الإيجابي، يستنجد هذا الصنف من المؤرخين بصاحب الإبل، ذلك البدوي الرحال، "لحل العقدة" وتفسير سبب انهيار الحكم الروماني أو البزنطي بالديار الإفريقية، وزوال دولتي الزيريين والحماديين، والأزمة التي طبعت في بداية القرن السادس عشر انتقال الإمبراطوريات القديمة بالمغرب إلى دول عصرية. وهناك من المؤرخين، مثل جوليان وكورتوا[28] اللذين سبق ذكرهما، من يبدو أنهم يكتفون بتفسير التقلبات التاريخية في هذه المنطقة إلى الحركات التي تشهدها السهوب.

من الواضح أن العلاقات المعتادة بين البدو الرحل والحضر في بلدان المغرب لا يحددها الاختلاف في المعيشة ولا العداء الذي يفترضه غوتيي فيها. فالواقع كان أعقد من ذلك وأكثر تنوعا.

لم تكن بين الحضري والبدوي الرحالة حدود قاطعة، وإنما كانت تجمعهما سلسلة من الحالات المتنوعة المرهونة باختلاف المناخ الذي يزيد جفافا كلما اتجهنا نحو الجنوب. أما العداوة المفترضة بينهما، فلم تكن في نهاية الأمر إلا تعاونا وثيقا صاغته آلاف السنين من التعايش السلمي[29].

وبعد أن حولوا الاستثناء إلى قاعدة، جعل خصوم حياة الترحل التي يحياها أهل الإبل في الصحراء رمزا لنوع من متعاطي السلب والنهب كأسلوب معيشة. أما الواقع، فإنه شيء آخر تماما إذ كان مربي المواشي دوما عماد الحياة البدوية في المغرب. ينتقل البدو نحو الجنوب شتاء، ونحو الشمال بعد موسم الحصاد، وعبر نفس الطرق التي خطتها التجربة والاتفاقيات بين القبائل سرعان ما تحولت إلى عادات جارية. هذا، ولم يكن تنقلاتهم في ما مضى فقط من أجل الرعي، وإنما كان لهم أيضا دور مهم في حياة المغرب الاقتصادية جعلهم همزة وصل بين حضر التل وسكان الواحات. لقد كانوا في نفس الوقت منتجين، وتجارا، وناقلين، ومصرفيين. كانوا يعرضون منتوجاتهم من أصواف، وجلود، ولحوم، وزبدة. كما كانوا يضمنون التبادل التجاري بين الشمال والجنوب في ما يخص منتوجات مثل القمح، والزيت، والسكر، والمنسوجات، والتمور، وما إلى ذلك. وسواء كانوا زبائن أو ممونين، كانوا محل احترام من طرف الحضر وقد وجدوا لديهم مساعدة في نقل محاصيلهم بعد الحصاد على متن جمالهم. أضف إلى ذلك أن مرور مواشيهم بحقول الحضر كان مصدرا للأسمدة المثرية للتربة. هذا، وقد اتهم الحضر في الكثير من الأحيان بالتسبب في زوال الغابات بعد أن اعتاد الناس اعتبارهم أعداء ألداء للشجرة بصورة عامة. والواقع أن العنزة هي الماشية الوحيدة التي تقضي على الأشجار، غير أن عدد الماعز لم يكن يمثل إلا جزءا قليلا جدا في قطعان المواشي، كما لم يكن وجودها إلا بغرض توجيه القطعان. وفي هذا السياق، إنه لمن المهم أن نجد في عرض الأسباب لقانون فرنسي صدر سنة 1902 بخصوص الغابات في الجزائر اعترافا بالخدمات التي تقدمها الأغنام للأشجار عندما ترعى على الأعشاب التي تتخللها مساهمة بذلك في التقليص من خطر انتشار الحرائق المحتملة. أما في ما يخص البدو الرحل، سواء

كانوا يعيشون بالصحراء أو بالمناطق السهبية، لم يكن لهم شعور بضرورة الشجرة لأنهم لم يكونوا في حاجة إليها إلا نادرا. وكثيرا ما يقع الكلام عن قطعهم للأشجار أثناء مقامهم بغابات الأطلس الصحراوي بغرض صنع القطران. لكن مادام الأمر يقتصر على صنع ما هم في حاجة إليه فقط من هذه المادة، فإنه لا يمثل أي خطر معتبر على الثروة الغابية.

إن ما يؤخذ على البدو الرحل من خلال كل هذه الاتهامات كلها، وتحميلهم كل الشرور، يعود سببه في الواقع إلى شغفهم بالحرية والاستقلالية. وهذا ما نجده في قصيد رائع للأمير عبد القادر يشيد فيه بخصال حياة البداوة، وبفضائل هؤلاء الرجال الذين كانوا في صفوف جيشه بأعداد كبيرة، وبما يمتازون به من روح قتالية عالية من أجل الحرية التي هي عندهم أسمى من أي انتماء وأبعد من أية حدود. يقول الأمير على لسانهم: " إنما نحن ملوك ليس مثلنا في الأنام. وهل هي حياة أن يخضع امرؤ للطغيان ؟"[30]. وبطبيعة الحال، لقد جعلهم شموخهم واعتزازهم بالنفس عصيين على الأنظمة المستبدة.

وعلى هدي كره أمرائهم البدو، جاء إسهام المؤرخين القدامى في صنع أسطورة البدوي المفسد، المتأهب للانقضاض على مال غيره من الحضر المسالمين. وفي هذا السياق، نتذكر الطريقة التي استغلت بها قولة ابن خلدون الشهيرة "إذا عُرِّبت خُرِّبت"[31]. ومع ذلك، فإن التاريخ الجزائري حافل بالأمثلة الناصعة عن التعاون السلمي، الدائم والمثمر، بين البدو والحضر الذين كان كل منهم يتعاطى صنائع تختلف عن صنائع الآخر لكنها متكاملة في ما بينها. ويمكن أن نستشهد على ذلك بمثال ديموقراطية الخوارج بتيهرت مثلما أسلفنا. وكما لاحظنا ذلك في أوقات أقرب منا، لقد استطاع الاستقرار الذي عرفته العلاقات بينهما الصمود أمام الجفاف والقحط بفضل سيادة الملكية الجماعية والانسجام الاجتماعي القوي. وكانت هذه الآفة عندما تحل بالبلد لتصيب البدو قبل غيرهم، يعول هؤلاء على الحضر الذين كانوا لا يتوانون في مساعدتهم. في 1867 – 68، خلال المجاعة الكبيرة التي أودت بحياة ثلث السكان الجزائريين، قام سكان التل، بصورة تلقائية، باستقبال وإيواء

عشرات الآلاف من اللاجئين كان من بينهم عدد كبير من البدو. والغريب في الأمر أن السلطات الفرنسية لم تحرك ساكنا !

إن التدهور الذي أصاب العلاقات بين البدو الرحل والحضر قد كان في تاريخ الجزائر من فعل أنظمة سياسية لم يهمها إلا الزيادة في أرباح الطبقات الحاكمة، وتوسيع الزراعات على حساب المناطق الرعوية، ونشر الملكية الخاصة للأراضي، ووضع مختلف العراقيل أمام حرية التنقل لقطعان المواشي، والقيام بكل ما من شأنه أن يجعل حياة البدو جحيما لا يطاق. وهذا بالذات ما حدث في عهد الرومان مع توسيع الزراعات نحو جنوب البلاد، و إنشاء ما يسمى بالخطوط الحدودية (limes) في عهد البيزنطيين، ثم الفاطميين وخلفائهم الزيريين. وهذا ما حدث أيضا في عهد الاستعمار الفرنسي الذي قضت سياساته في الجزائر على البدو حتى اضطروا إلى الانخراط في جيشه، أو البحث اليائس عن وسيلة لسد الرمق، أو التسول في شوارع المدن. لقد تم تحويل الكثير من أراضي الرعي إلى مساحات زراعية مع توسع الاحتلال نحو الجنوب. وقد حل المعمرون محل القبائل القديمة التي كانت تجمعها علاقات بالبدو، ومنعوا البدو من الرعي على أراضيهم بعد الحصاد ؛ بل ولقد بلغ بهم الأمر حد تحويل المساحات المحيطة بالينابيع إلى حدائق مغلقة لمنع الماء عن القطعان. وهكذا، ما فتئت الحياة تصعب على البدوي المحروم من كل حق، الخاضع لابتزاز المعمر، المطرود من كل مكان، المسلطة عليه غرامات مالية باهظة من طرف رجال الدرك وغيرهم من ممثلي النظام الاستعماري. وحتى يقضى على أية فرصة له في العيش، حرّم عليه تعاطي أي شكل من أشكال أنشطته الأخرى لصالح المضاربين بالحبوب، والمرابين، والناقلين. وقد بلغ هذا الاضطهاد أوجه عندما صودرت الإبل في حملة التوات سنة 1900 حيث تعرضت للإبادة وهي تلك الأنعام التي كانت حياة البدو مرهونة بها"[32].

هذه الظروف المعيشية الصعبة المفروضة على الرحل الجزائريين من طرف النظام الاستعماري لها غرض محدد، ألا وهو التحطيم التدريجي لمجتمع بسبب ما يتميز به من روح للمقاومة. تظهر هذه السياسة بوضوح في النتائج الذي تضمنها

تقرير إداري حول منطقة مشرية جاء فيه : "يقتضي تطور البدو الرحل نحو حياة مستقرة تلطيف ما يميزهم من نزعة استقلالية. إن تطلعاتهم نحو حرية مطلقة قد تم اليوم خنقها لديهم"[33].

تبدو أطروحة غوتيي هنا أعجز من أن تصمد لتحليل جاد للعلاقات العادية بين الحضر والبدو الرحل. هذا، ويظهر عيب هذه الأطروحة أكثر لو قابلناها بمعطيات تاريخ المغرب الدالة على أن هناك حضارات مدنية أسسها الرحل بمراكش، فاس، وتلمسان مع مرابطي موريتانيا، ومريني الذراع، وزياني المناطق السهبية الجزائرية. وعليه، فإنه من الممكن لنا أن نتساءل عما إذا لم تكن الغاية من التأسيس للنظرية القائلة بالبدوي العدمي هي ببساطة إقامة الحجة ضد بني هلال ؛ وتلك، على أية حال، عادة درج عليها أغلب مؤرخي المغرب !

لقد تم تقديم مجيء بني هلال إلى إفريقيا الشمالية نحو منتصف القرن الحادي عشر، والحكم عليه تقريبا بنفس العبارات من طرف هؤلاء المؤرخين باعتباره، في نظرهم، كارثة لم يتعاف هذا البلد بعد منها تماما. هذا، ولم تتجاوز الفروق الوحيدة بين أحكام هؤلاء المؤرخين اختيار هذا النعت أو ذاك إذ كانت هذه "الكارثة" "كبيرة" عند مارسي، و"عظيمة" عند غوتيي، و"فظيعة" عند ش.أ. جوليان. حقيقة، ما أتى به هؤلاء كلهم لم يكن إلا اقتباسا من نص شهير لابن خلدون.

في مقطع سبق ذكره[34]، يقدر ش.أ. جوليان عدد بني هلال وبني سليم الذين وفدوا إلى المغرب بأزيد من مليون شخص. ويزعم أنهم اكتسحوا المنطقة مثل الجراد فقضوا على محاولة زيرية من أجل الوحدة المغربية، ودمروا كل ما وجدوه في طريقهم تدميرا.

يروي ابن خلدون أن الوالي الزيري لإفريقيا قام، سنة 1045 بقطع علاقاته مع مولاه الخليفة الفاطمي في القاهرة. وسعيا من هذا الأخير في الانتقام منه، أطلق عليه قبائل المعادي (maadites) المتواجدة بصعيد مصر، فاكتسحت المغرب، ابتداء من سنة 1050، في موجات متتالية قامت على النهب والسلب وتحطيم كل ما وجدت في طريقها.

أظن أنه لن يكون من غير المفيد ذكر مقطع لابن خلدون في هذا الشأن والذي لطالما استغله بعض المؤرخين المعاصرين :

" وإفريقية والمغرب لما جاز إليها بنو هلال وبنو سليم منذ المائة الخامسة وتمرسوا بها لثلثمائة وخمسين من السنين قد لحق بها [خراب العمران] وعادت بسائطه خرابا كلها، بعد أن كان ما بين السودان والبحر الرومي كله عمرانا، تشهد بذلك آثار العمران فيه من المعالم وتماثيل البناء وشواهد القرى والمدر*.

على الرغم من حجة ابن خلدون في هذا المجال، والتوضيحات الدقيقة التي يعطيها، يبقى تاريخ بني هلال محل أخذ ورد.

ليس بحوزتنا أية معلومة دقيقة في ما يخص تعداد أفراد ما سمي بالغزو الهلالي. هذا، ونجد البعض ممن أرادوا الحديث عن "الكارثة" قد قدروا العدد بمليون شخص علما أن مصر ذاتها لم يكن تعداد سكانها آنذاك يتجاوز ربما هذا العدد بكثير. ولقد وجد ج. مارسي المعروف بموضوعيته، على الأقل قبل اندلاع حرب الجزائر، أن هذا العدد "مبالغ فيه كثيرا".

هذا، وتجد ف. برودال F. Braudel في توسيعه للنقاش، يعيد للهجرات بجنوبي البحر الأبيض المتوسط أبعادها الحقيقية وأسبابها العميقة : "صحيح أن الغزاة كانوا دوما بأعداد قليلة. وهل علينا هنا أن نستأنف النقاش الذي فتحه هانس دالبروك Hans Delbruk حول الغزاة الجرمانيين في القرن الخامس ؟

"في ما يخص الغزوات الجنوبية، الحالة أعقد. لكن ليس لأن هذه الغزوات قد جرت وراءها عددا أكبر من الرجال من الغزوات الشمالية ؛ فمن دون شك، العكس هو الصحيح. وعليه، فعندما ينقطع ذلك التوازن الذي يفرض على البدوي الرحالة البقاء بعيدا عن حدائق البحر الأبيض المتوسط، وعندما يتمكن هذا الأخير من تجاوز مجاله بكثير بفضل انتصاراته، فالأمر لا يعلق تقريبا دائما بقانون العدد. إن الأسباب كثيرة، بعضها تقني (مثل انتشار استعمال الحصان حوالي الألفية الثانية

قبل الميلاد، والجمل في الصحراء حوالي الألفية الثالثة)، وبعضها ديني أو اجتماعي. لكن لم يحصل أبدا أن توقف الانتصار في الصحراء على العدد وحده. فلم يكن المنتصرون إلا عددا قليلا من الفرسان، كما لم يحملوا معهم إلا متاعا قليلا. لم يكونوا أبدا مثل أولئك المهاجرين، الباحثين عن الأراضي، الفقراء، المريدين للخيرات أو للقوة، المنشئين للمستعمرات"[35].

هذه البرهنة التي قام بها برودال، والتي تنطبق تمام الانطباق على الصيغة التي انتشر بها الإسلام، تسمح باختصار الهجرة الهلالية إلى حدث تاريخي محدود في الزمان والمكان، ومن ثمة بدحض تلك الأسطورة التي تروي لنا أن هذه الهجرة كانت عبارة عن غزو مكثف اكتسح المغرب وتسبب في كارثة لم يتعاف هذا البلد بعد منها تماما.

نحن نجهل الكثير عن تاريخ بني هلال. وقد روي أنهم كانوا قرامطة، فاعتبروا كفارا، دعاة شرسين للحرية وإلغاء الرق. ولنا أن نتساءل عما إذا لم تكن جرأة آرائهم السياسية قد كلفتهم عداءا عاما لم يتوان أصحابه في اتهامهم بالكفر. ومن ناحية أخرى، فإذا كان مثل هذا العداء العام قد ترجم ضدهم بإجراءات قمعية ورقابية، فلا نرى معنى، في تلك الفترة، لحصر تواجدهم بصعيد مصر. أضف إلى ذلك أنه من الصعب إيجاد سبب لنزوحهم المليء بالمخاطر بأمر من خليفة لا يكن لهم الود ؛ وهو ما يجعلنا نظن أن هناك أسبابا أخرى لهذا النزوح : ربما أسباب اجتماعية أو جغرافية ؟ اضطرابات اجتماعية، قحط ناتج عن سنين طويلة من الجفاف ؟ يبقى التاريخ إلى حد الآن صامتا حول هذه الأسباب، ومن الغريب ألا يشعر المؤرخون بالحاجة إلى البحث فيها. هذا، ونتمنى أن تأتينا البحوث التي انطلقت في البلدان العربية، ولا سيما في مصر، يوما ما بجديد يساعدنا على فهم هذه المغامرة الهلالية.

يتهم ابن خلدون في النص السابق بني هلال بالتخريب، وبالسطو على الأراضي المزروعة. غير أن الدمار سمة كل الحروب، ويقع على أيدي كل من الحضر والبدو. ثم إن بعض التفاصيل التي يزودنا ابن خلدون بها لا تبدو معقولة إذ أنّى لنا أن

نتصور بدوا يردمون آبارا وهي على تلك الأهمية الحيوية بالنسبة إليهم وقطعانهم ؟ هذا علما أن ابن خلدون قد كتب صفحات رائعة عن مقياس التمحيص في الروايات التاريخية. وقد يحدث أن تدفع الكراهية وحب الانتقام بالمتحاربين في بعض الأحيان إلى نهب و تخريب، ثم ينسحبون بعد إتمام العملية. لكن عندما يتعلق الأمر بغزاة نيتهم الاستقرار بأرض ما، فإنهم لا يقدمون على التخريب وإنما يسعون للاستيلاء على خيراتها والمحافظة عليها.

نحن نجهل المصادر التي استند إليها ابن خلدون، لكن روايته، وقد جاءت بعد الأحداث بأزيد من ثلاثة قرون، لهي محل شك. لو استخرج معلوماته من أرشيفات رسمية لسهل علينا الوقوف على كراهية الحكام للبدو وما يتميزون به من نزوع نحو الاستقلال والحرية، وعلى سخرية الحضر منهم بسبب فظاظتهم، وبساطة حياتهم. مساكين هؤلاء الهلاليون ! لقد كانوا أكثر البدو محلا للعداوة والحقد، وكانت هذه العداوة والحقد من الكبر ما جعلهم يوصفون بكل الأوصاف، ويتهمون بكل الشرور.

أما في ما يخص اغتصابهم لأراضي الحضر، فإنه يثير نوعا آخر من المشاكل. فما هي الأسباب الجغرافية أو الاجتماعية لهذا الاكتساح السهبي كما قد يقول بعض المؤرخين ؟ هذا، ويبدو ج. مارسي وكأنه يحاول أن يزودنا بتفسير لهذه الأسباب حينما يقول لنا إنه سيغفل الحياة الداخلية للدولة الزيرية ليهتم فقط بتلك السمات التي يمكن أن تساعدنا في فهم أوضاع المغرب عشية "الغزو" الهلالي[36]. والواقع أنه يخيب ظننا لأنه يخفي معطيات المشكل. وعندما يحاول أن يبرز الطابع الحاسم لهذا الغزو، نجده يجعل منه تفسيرا لكل شيء عوض أن يبين لنا ما تضمنه الوضع الداخلي للمغرب من عوامل هيأت لهذا الحدث، أو يمكن أن تفسره. ومرة أخرى، نجد هنا تطبيقا لتلك الطريقة التي تضحي بالعوامل الداخلية من أجل اعتماد العوامل الخارجية، طريقة كثيرا ما تم من خلالها ذم حركات التحرر الوطني في المستعمرات القديمة أو التقليل من شأنها. غير أن المنطق والتجربة يثبتان أن تطور المجتمعات البشرية إنما هو محدد بالأسباب الداخلية التي يمكن للأسباب الخارجية أن تزيد في

سرعتها أو تقلل منها. إن تصورنا للعلاقة بين هذه العوامل وتلك بصيغة أخرى إنما هو تصور يقضي باعتبار دواستي الفرامل والسرعة في السيارة أهم من محركها. وبعبارة أخرى، فإن أثر الغزو الهلالي لم يتسبب، في أسوء الأحوال، إلا في التعجيل بتفسخ متقدم للدولتين الزيرية والحمادية.

ولو صدقنا بعض المؤرخين، كان المغرب، بالعكس، يعرف يومئذ فترة رفاه لم يشهدها من قبل. وقد أكد مارسي الترف الذي عرفته الدولة الزيرية التي فضلت حياة البذخ على التوفير للحرب : "لقد اتخذت من كل فرصة مناسبة للتباهي بالثروات، واحتلت الأبهة الصدارة مراسيم البلاط، واستقبال السفراء، ومواكب الزفاف، والمراسيم الجنائزية"[37]. وقد عبر ش.أ. جوليان بنوع من النشوة وهو يحدثنا عن آلاف الإبل المحملة بالقمح إلى سوق باجه، أو البغال المحملة بالذهب لزفاف أميرة. بالنسبة إلى مؤلفينا، كان المغرب في تلك الفترة، إذاً، على الأقل في ناحيتيه الشرقية والوسطى، يعرف عصرا ذهبيا حقيقيا وضع الغزو الهلالي حدا له فجأة. لكنهما لم يتساءلا عما إذا لم يكن هذا الترف ترفا عاما أم كان مقصورا على فئة قليلة على حساب بؤس الشعب. منذ سنوات، وقبل استقلال تونس، رأينا بباجه، مصدر قمح المعمرين، سطو آلاف الجياع على المخابز. الواقع أن مظاهر الترف الذي كانت الدولتان الزيرية والحمادية تتباهان به إنما كان علامة على فقدان مجتمع لتوازنه، واقتصاد فاسد كان يدور بالخسارة.

لقد واصلت الدولة الزيرية، وهي وريثة الفاطميين، من دون شك سياستهم الجبائية الجائرة فكانت، بالإضافة إلى الضرائب التي تنص عليها الشريعة الإسلامية، تبهظ الناس بأنواع أخرى من الضرائب مثل الضريبة على العقار، والضريبة على الرعي، والمكوس، والرسوم المفروضة على المسافرين بمن فيهم الحجاج، والضرائب المفروضة على المبيعات والصناعات. يشرح لنا ابن خلدون كيف أن ضريبة جائرة لا بد وأن تفضي إلى تقهقر الأنشطة الاقتصادية كرد فعل من جانب دافعي الضرائب. ويذكر لنا برودال أن التجارة الخارجية للمغرب أثناء القرن العاشر – إي في عهد الفاطميين والزيريين – كانت تدور بالخسارة، وهو ما يجعلنا

نفترض حصول تراجع عام في الإنتاج. هذا، ويمكننا أن نتساءل عما إذا لم يعن ذلك توجها جديدا تمت فيه إعادة النظر في علاقة التعاون بين الحضر والبدو في ما يخص انتظام المبادلات التجارية بين المشرق الإسلامي وغرب إفريقيا. في إطار هذه الفرضية، لم يكن تدخل بني هلال سببا في تطور النقل البحري الذي ميز هذه الفترة، والذي شجع عليه وجود لاجئين أسبان بالمدن الساحلية. كما لا يمكن أن تفسر هذه الفرضية سبب وقوع حدث آخر في نفس الوقت، ألا وهو حلول الطرق التلية محل المسالك التقليدية التي كانت تربط شرق المغرب بغربه عبر الهضاب العليا. لكن هذا التدخل كان له دور ربما في تعجيل عملية كانت قد انطلقت، ألا وهي تكثيف نقل النشاط الاقتصادي نحو الشمال.

وفي نهاية الأمر، لم يكن بنو هلال ذلك الشر الذي كان يلوّح به بعض المؤرخين، كما لم يتسببوا في أية كارثة مادامت دولتا الزيريين والحماديين لم تزولا بعد تدخلهم، وإنما زالتا تحت الضربات المتتالية لكل من المرابطين القادمين من موريتانيا، ورحل صقيليا، والموحدين الذين أسسوا إمبراطورية شملت لبعض الوقت المغرب كله.

لقد كان بنو هلال، وبنو سليم، وبنو قره، المعروفين بالهلاليين أبعد من أن يشكلوا جسما غريبا في المغرب، وما لبثوا أن صاروا مع الزمن أتباعا نافعين لملوك الموحدين الذين شملت إمبراطوريتهم الفسيحة الأرجاء بالإضافة إلى شمال إفريقيا وقسما من إسبانيا. لقد جاء ج. مارسي بفكرة رائعة في هذا الشأن حينما قال: "وفعلا، سنكون مخطئين لو تصورنا سلاطين البربر في عداء دائم مع العرب. فغالبا ما اعتبر وجودهم حدثا مرغوبا فيه. عمليات ترحيل القبائل[38] لم يكن الهدف منها إبعاد جيران يعتبرون خطيرين بقدر ما كان سعيا لتقريب مصدر للتجنيد يمكن الاعتماد عليه وقت الحرب. وبعد المجيء بهم إلى أراض تابعة للإمبراطورية، وضع البدو في المكان الأكثر تعرضا للخطر. وكان رحيلهم يعتبر خسارة جسيمة. ومن أجل تثبيتهم على الأرض، كانت تمنح لهم بعض الامتيازات"[39].

هكذا، وعلى الرغم من الحماسة التي أبداها كل من أ.ف. غوتيي و ش.أ. جوليان، ليس هناك ما يسمح باستخلاص النتيجة القائلة بعدمية البدو الرحل، وفظاعة الكارثة التي تسبب فيها "الغزو الهلالي". ما هذه إلا أساطير، لكنها أساطير عنيدة انتشرت في بعض الأوساط الأوروبية وغذّت ذلك العداء المعهود ضد العرب والثقافة العربية. إن هناك رجالا – وبعضهم تقدميون – ينسون أنفسهم فيبلغ بهم الأمر درجة التعبير عن أفكار عنصرية حول العجز الأصلي المزعوم لدى العرب في تعاطي الزراعة!

وفي الختام، الحتمية العرقية والحتمية الاجتماعية تلتقيان لتشكلا دعامة للأطروحة النهائية القائلة بـ "شخصية الجزائر السلبية". وإن القائلين بها لا يكتفون بجعل الجزائر وعاء للإمبراطوريات الأجنبية منذ الأزل، وإنما يحاولون كذلك، انطلاقا من تبريرات تاريخية واجتماعية، إثبات صحة فكرة ما يسمى بـ "الرسالة الحضارية" التي أنيط بها النظام الاستعماري الناجم عن أحداث سنة 1830. ولقد كان هذا النظام ذاته موضوعا لأسطورة جاءت لتحسّن وجهه، وتزخرف تاريخه وطبيعته.

الفصل الخامس

ضربة المروحة*

لقد ترُك في تفسير السبب الأصلي في احتلال الجزائر دوما مكانة معتبرة لقضية "ضربة المروحة"، وكأن ذلك للإشارة إلى دور الصدفة في مصائر البشر، وإلى أن بعض صغار الأسباب قد تفضي إلى عظائم النتائج. ويا ليت الداي حسين تملك نفسه، أو نسي مروحته في ذلك اليوم المشؤوم حتى لا يكون مصير الجزائر ذلك الذي عرفته منذ تلك الواقعة.

من المعلوم أن الداي حسين عندما استقبل القنصل الفرنسي فرانس دوفال في يوم 27 أفريل 1827 أعرب عن استيائه لعدم تلقيه ردا على الرسالة التي كان قد بعث بها إلى وزير الشؤون الخارجية الفرنسي بتاريخ 26 أوت 1826 بشأن ديون الجزائر على بلده، وقضية الشروع في تحصين «Bastion de France» (حصن فرنسا) وتسليحه اللذين جاءا خرقا صريحا لاتفاقيات مبرمة بين البلدين بخصوص الامتيازات. وقد رد دوفال، الذي كان واحدا من المقربين للداي، أن ملك فرنسا كان منشغلا بأمور أخرى غير الرد على رسالة داي الجزائر. وأمام هذه الغطرسة، أمره الداي بالخروج لامسا إياه بمروحته في حركة نمت عن نفاد صبره. وفي 15 جوان 1827، وجهت فرنسا إليه إنذارا تطلب فيه منه اعتذارات رسمية وعمومية، بالإضافة إلى أنواع مختلفة من التعويضات. في اليوم الموالي، وعندما لم يصلها أي رد، أعلنت الحرب على الجزائر، وأمرت بمحاصرة موانئها، ثم تفاوضت مع محمد علي من أجل تدخل القوات المصرية في الجزائر، لكنها لم تفلح في الحصول على ذلك. لقد تواصل الحصار وتبين أنه كان مكلفا بالنسبة إلى فرنسا إذ بلغت خسائرها نحو 20

مليون فرنك جرمينالي خلال ثلاث سنوات، وتسببت في شل التجارة الفرنسية في البحر الأبيض المتوسط، مما أثار سخط تجار مرسيليا. في شهر أوت 1829، قامت فرنسا بمحاولة أخيرة لفرض شروطها على الداي حيث طلبت بعثة La Bretonni ère منه إرسال وفد إلى باريس لتقديم اعتذاراته، واقترحت عليه إمضاء اتفاقية من 48 مادة أعدها من قبل القنصل السابق دوفال. إلا أن الداي رفض ذلك رفضا قاطعا، وقفلت البعثة راجعة إلى فرنسا بخفي حنين، كما تعرضت الباخرة Provence التي كانت تقوم باستعراضات في ميناء الجزائر إلى قصف المدافع. وفي الأخير، وفي شهر جانفي 1830، أصدرت الحكومة الفرنسية بيانا أعلنت فيه القيام بحملة ضد مدينة الجزائر.

يرفض ش.أ. جوليان[40] أن تكون هناك في الأصل إرادة مبيتة لغزو الجزائر سنة 1830، ويعتقد أن ما وقع كان سببه حادثة المروحة التي استغلتها حكومة بولينياك في وقت كانت تشعر فيه بالحاجة إلى الرفع من سمعتها وسمعة مملكة البوربون بواسطة تحقيق انتصار خارجي.

بطبيعة الحال، لا يمكننا أن نعتد بمثل هذه الواقعة (أي "ضربة المروحة") من دون أن نخفي الأسباب الموضوعية والدوافع العميقة التي كانت وراء الحملة. وإذا فعلنا، فإننا نكون قد تخلينا عن الروح العلمية، ربما بغرض الاقتناع أن ما حصل لم يكن له أية صلة بمبادرة استعمارية مبيتة.

أول سؤال يطرح بشأن هذه الواقعة هو كالتالي : هل كانت فعلا حدثا طرأ بمحض الصدفة ؟ إن بعض المعطيات التاريخية تشير إلى استفزاز أمرت الحكومة بالقيام به ونفذه قنصلها بالجزائر. وهناك مؤرخ – يعتبره لو تورنو مجرد جامع لكنه لا يتهمه بالتزوير – يؤكد أن الحكومة الفرنسية "وهي تريد أن تغتنم فرصة غياب أحسن سفنها (أي سفن الجزائر) المنشغلة آنذاك بمهام في المشرق لتختلق ذريعة تسمح لها بالقيام بعملية عسكرية ضد الجزائر، وجهت أوامر خاصة إلى القنصل تطلب منه فيها استغلال الفرصة المتاحة لاستعجال الأمور مع الإيالة، لا سيما وأنها كانت تعلم أن الإنجليز كانوا يعدون العدة لغزو الجزائر"[41].

يفسر غارو Garrot هذه الأوامر بإرادة الحكومة الفرنسية في "وضع حد لقرصنة الجزائريين". ومن الملاحظ أن القرصنة كانت قد توقفت آنذاك تماما تقريبا على الرغم من وقوعها من حين إلى آخر على أيدي الإسبانيين"[41] أو الإيطاليين. أما في ما يخص أعمال البحرية الجزائرية، فقد كانت تتم في إطار السياسة التي وضعها الداي عمر آغا سنة 1816 استجابة لمطالب مؤتمر آكس لا شابال Aix-la-Chapelle والحلف المقدس Sainte Alliance. حق الزيارة، كان يقول الداي، هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن نعرف بها ما إذا كانت سفينة ما تابعة لقوة أجنبية عدوة أو غير تابعة لها. وحتى ولو كانت هناك حوادث أو تجاوزات وقعت عند استعمال هذا الحق في بعض الأحيان، إلا أن حجز السفن لم يخص إلا تلك البواخر التابعة لقوى كانت في حرب مع الجزائر. ولعدة قرون، وإلى غاية سنة 1792، تاريخ تحرير وهران والمرسى الكبير، ظلت الحروب قائمة بين إسبانيا والجزائر. كما أن حجز البواخر التوسكانية أو البابوية سنة 1826 كان سببه حالة الحرب القائمة آنذاك بين الجزائر وهاتين الدولتين، لكن التدخل الفرنسي في هذه الشؤون لم يكن إلا تعديا على سياسة الجزائر الخارجية.

إنه لمن المهم أن نعرف متى وجهت الحكومة الفرنسية الأوامر السابقة الذكر إلى قنصلها بالجزائر. الإجابة بدقة عن هذا السؤال موجودة في أرشيف الكي دورسي Quai d'Orsay. الإشارة إلى آخر إسناد بحري[42] أرسلت به الجزائر لمساعدة القسطنطينية التي كانت تحارب المتمردين اليونانيين تسمح لنا أن نستخلص تاريخ وقوعه ما بين شهر جويلية 1826 وشهر أفريل 1827. أما في ما يخص الفكرة التي مفادها أن فرنسا كانت تريد أن تستبق الإنجليز، وما نسب إلى هؤلاء من نوايا لغزو الجزائر، فإن الأمر يتعلق، من دون شك، بذرائع تقليدية عادة ما يلجأ إليها الغزاة.

كما أشار إلى ذلك مؤلفا l'Algérie : passé et présent (الجزائر : ماضيا وحاضرا)، تظهر إرادة الاحتلال بوضوح في سلسلة من التصريحات والأفعال. فمنذ سنة 1819 والقنصل الفرنسي دوفال يعرب عن رغبته في "امتلاك حصن فرنسا، والانفراد بصيد المرجان، وفرض الوصاية على عرب مزوله" (في شكل

كونفدرالية تشمل نواحي القاله)"[43]. وكان ذلك بمناسبة مبادرة قام بها برفقة ممثل إنجليزي وباسم مؤتمر آكس لا شابال والحلف المقدس.

وفي تدخل له أمام مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 14 أكتوبر 1827، اقترح الماركيز دو كليمونت–تونار Marquis de Clémont-Tonnere، وزير الحربية آنذاك، على الملك شارل العاشر اغتنام فرصة "الحرج الذي تعيشه إنجلترا اليوم لغزو دولة الجزائر، وللتمكين للقوة الفرنسية بإفريقيا"[43]. وهنا ينبغي أن نلاحظ أنه حتى وإن جاء هذا التدخل بعد واقعة المروحة، إلا أنه سبق عودة "المتطرفين" إلى الحكم بعدة سنين، والصعوبات الداخلية التي كان حكم البوربون يعيشها.

في خطابه الذي ألقاه في 10 جويلية 1829، جدد وزير الشؤون الخارجية الفرنسي مزاعمه الترابية التي عبر القنصل دوفال عنها قبله سنة 1819. بل ولقد ذهب إلى أبعد من ذلك حينما أكد أن "حقوق" فرنسا تعود إلى أواسط القرن الخامس عشر. وعليه، يمكن أن نفترض أن هذه المزاعم كانت متضمنة في مشروع المعاهدة المقدم في أوت 1829 من طرف بعثة La Bretonnière إلى الداي حسين الذي رفضه. وإنه لمن الغريب ألا يقدم أسطول البعثة على قصف مدينة الجزائر على عكس الأوامر التي تلقتها البعثة قبل مجيئها. سبب ذلك بسيط جدا : خلال الثلاثة أيام التي قضاها الأسطول بميناء الجزائر، استطاع ضباطه أن يلاحظوا حصون الميناء والمدينة وما كان فيهما من الأسلحة. ولما تيقنت البعثة من أهمية الدفاعات التي تم تعزيزها بقوة منذ 1815، نصحت الملك بتأجيل أي قصف إلى حين التمكن من القيام بحملة مشتركة من البحر والبر في نفس الوقت، وهو ما جاء في الخطة التي وضعها بوتان من قبل، في 1811، بطلب من نابوليون الذي كان ينوي إنشاء "جبل طارق" فرنسي على السواحل الجزائرية.

وفي نهاية المطاف، لقد تم التعبير عن إرادة الاحتلال بكل وضوح عشية الحملة العسكرية ذاتها في مقال كتبه العالم الاقتصادي سيسموندي Sismondi جاء فيه : "مملكة الجزائر هذه لن تكون مجرد غزو، سوف تكون مستعمرة، سوف تكون بلدا جديدا سيوجه إليه الفائض من السكان والمنتوجات الفرنسية"[44].

وكما أشرنا إلى ذلك أعلاه، الملاحظة التي أبداها كل من لاكوست Lacoste، وبرونا Prenant، ونوشي Nouschi حول هذه المسألة لهي جديرة بالاهتمام. كما أصاب هؤلاء المؤلفون حينما اعتبروا أن سلبيات النظام الأوليغارشي الذي كانت تعانيه الجزائر منذ أربعة قرون قد مهد أو سهل احتلال البلاد. ومع ذلك نظن أنه كان من اللازم التدقيق في مثل هذا الحكم حتى يؤخذ عامل آخر جديد بعين الاعتبار ألا وهو الظهور، منذ أوائل القرن التاسع عشر، للشعب الجزائري ذاته على الساحة السياسية. إن مقاومة هذا الشعب الطويلة والمستميتة ضد الغزو الاستعماري لم تكن ظاهرة مفروضة عليه، وإنما كانت نتيجة لصحوة بدأت ملامحها ترتسم من قبل، كما كانت تعبيرا عن هذه الصحوة.

حقيقة، إن التنازلات التي قدمها الحكم التركي لفرنسا سنة 1535 قد منحتها مكانة مرموقة على مستوى العلاقات بين سلطة الجزائر والعالم المسيحي. وقد تعودت فرنسا بفعل ذلك على اعتبار الجزائر منطقة نفوذ لها حتى بعد زوال الوصاية التركية عليها. ولاشك أنها حصلت على فوائد جمة، سياسية، عسكرية، اقتصادية، وتجارية. كما قدمت لها البحرية الجزائرية، في القرن السادس عشر، عونا معتبرا في دحر قوة شارل الخامس. لكن العلاقات بينهما في القرن السابع عشر كثيرا ما ساءت : اتهام متبادل بالقرصنة، إبادة 48 جزائري بمرسيليا من بينهم سفير وحاشيته جاؤوا يطالبون باستعادة مدفعين (1628)، إنزال بمنطقة جيجل (1664)، قصف عنيف لمدينة الجزائر (من 1682 إلى 1683). كما كان لويس الرابع عشر قد حاول من دون جدوى حمل سلطة الجزائر على قطع علاقاتها بالبلدان الأوروبية المتحالفة ضده (1669). وفي القرن الثامن عشر، كانت العلاقات أكثر هدوءا نسبيا بين البلدين بعد استقلال الجزائر سنة 1710 في وقت كانت فرنسا فيه منشغلة خاصة باستغلال ما كان لها من الامتيازات الاقتصادية في الجزائر (الانفراد بحق صيد المرجان على الساحل الشرقي، تصدير القمح، والأصواف، والجلود، والشمع عبر وكالاتها التجارية ومخازنها بمدينة بونه [عنابة حاليا]). لقد كانت هذه الأنشطة مصدر رفاه مدينة مرسيليا. أما في عهد الثورة الفرنسية، فقد

لاقات الفرنسية الجزائرية بصداقة حقيقية مادام الداي حسان حرص عدة فرنسا التي كانت تعاني آنذاك القحط، وضربت عليها العزلة من طرف البلدان الأوروبية المعادية لها ؛ فبالإضافة إلى شحنات معتبرة من القمح والخيل، أقرضت الجزائر من دون فائدة 25.000 فرنك سنة 1793، ومليون فرنك سنة 1796.

لكن أثناء الحروب النابوليونية، اضطرت فرنسا إلى التخلي عن امتيازاتها بالجزائر ليرثها الإنجليز لكن من دون أن يحتلوها. ولما أصيب أسطولها البحري منذ القرن الثامن عشر بضعف كبير مع عدم القدرة على تجديده، وجدت الحكومة الجزائرية نفسها دائما عرضة للضغوط من إنجلترا وفرنسا اللتين كانت تتنافسان على السيادة. وبعد عودة السلم سنة 1815، سارعت الحكومة الجزائرية إلى تعزيز دفاعات مدينة الجزائر وميناءها بتحصينات جديدة وبعدد من البطاريات المدفعية بلغ عدد قطعها الإجمالي 500 قطعة. هذه الإجراءات تفسر الرأي الذي أشارت به بعثة La Bretonnière على الملك كما ذكرنا، وكذلك عمليات الإنزال اختيرت لها على شواطئ سيدي فرج في ما بعد. هذا، ولقد برز حرص سلطة الجزائر على البقاء بعيدا عن السياسة الأوروبية، وعلى الحفاظ على استقلالها من خلال رفضها الامتثال إلى المطالب الصادرة عن مؤتمر فيينا المنعقد سنة 1815، ومؤتمر آكس لا شابال المنعقد سنة 1818 باسم الحلف المقدس، ثم من خلال التدابير التي اتخذها الداي حسين سنة 1826 من أجل وضع حد للامتيازات الاقتصادية التي كانت القوى الأوروبية تتمتع بها، والتي كانت مصدر تدخل دائم من جانبها في شؤون سلطة الجزائر. وفي بيانها الصادر في 31 جانفي 1830، عبرت الحكومة الفرنسية عن استنكارها للتوجه الجديد الذي اتخذته السياسة الجزائرية بشأن التنازلات الممنوحة سنة 1535، تنازلات كانت قد أفرغت من كل محتواها بفعل جملة من الاتفاقيات والمعاهدات تمت خلال أربعة قرون من الزمن. جاء في هذا البيان : "خلال المقابلة التي شتم فيها الداي قنصلنا، أعلن له أمام الملأ أنه لم يعد يسمح بمدفع فرنسي واحد على تراب الجزائر، وأنه لا يعترف لنا إلا بالحقوق العامة التي كان باقي التجار الأجانب يتمتعون بها. فبالإضافة إلى امتلاكنا هناك إقليما معتبرا،

كنا نتمتع بحق الانفراد في صيد المرجان. ولقد أصدر الداي سنة 1826 منشورا تم فيه السماح لسائر الأمم بصيد المرجان على سواحل سلطة الجزائر، وكان ذلك إجراء حرمنا من امتياز في الوقت الذي ظل الداي يطالبنا فيه بدفع ثمنه. وقد تكررت الخروق لمعاهداتنا في سنتي 1826 و1827. ولما كانت جسارة الداي تنمو مع عدم العقاب، ألفيناه يرفض رفضا مطلقا الاعتراف بالامتيازات التي حصلنا علينا في ما مضى من الباب العالي."[46]

غير أن هذا التقويم الجزائري الذي أقدم عليه الداي حسين لم يأت من مركز قوة. فهذا الأسطول البحري الذي كان في ما مضى مهاب الجانب لم يبق منه إلا القليل سنة 1830 ولم يشهد أي تجديد له منذ بداية القرن، بحيث لم يتعد قوامه حوالي 30 بارجة سنة 1816. ولما واجهت تركيا تمرد اليونان، استنجدت بمصر، والجزائر، وتونس، فاتجهت أهم الوحدات البحرية الجزائرية إلى بحر اليونان سنتي 1821 و1826. هذا، ولم تنج من هذه الوحدات إلا سفينتان[47] في مواجهة القراصنة اليونانيين ومعركة نافارين (20 أكتوبر 1827) ضد الأسطول الإنجليزي الفرنسي الروسي الذي تدخل لصالح اليونانيين. وقد لجأت هذه السفن إلى مدينة الإسكندرية حيث كانت سنة 1830 لازالت راسية هناك.

على أية حال، وعكس بعض المزاعم، ليس لأن الجزائر كانت متآكلة من الداخل وناضجة للاستعمار هو الذي جعل فرنسا تقدم على خطوتها الحاسمة بالإجهاز على مدينة الجزائر. إن السبب الحاسم قد تمثل، بالعكس، في ما أقدمت عليه الجزائر من إلغاء لامتيازات كانت تمس بسيادة البلاد، وتقويم وطني بعد تسيب دام قرونا؛ وربما فعلت ذلك متأخرة، لكنه كان أمرا لا مناص منه. لم يكن الداي حسين، الذي تعرض للعديد من محاولات الاغتيال، يجهل استياء الرأي العام ؛ ويمكن أن نستنتج أن التحايل الذي راح ضحيته على يد المتآمرين من عائلة البصري وبعض القادة الفرنسيين قد جعله يدرك إدراكا نهائيا مدى إفلاس السياسة المنتهجة منذ قرون، سياسة كثيرا ما تجاهلت مصالح البلاد.[48]

لاقات الفرنسية الجزائرية بصداقة حقيقية مادام الداي حسان حرص
مدة فرنسا التي كانت تعاني آنذاك القحط، وضربت عليها العزلة من طرف البلدان الأوروبية المعادية لها : فبالإضافة إلى شحنات معتبرة من القمح والخيل، أقرضت الجزائر من دون فائدة 25.000 فرنك سنة 1793، ومليون فرنك سنة 1796.

لكن أثناء الحروب النابوليونية، اضطرت فرنسا إلى التخلي عن امتيازاتها بالجزائر ليرثها الإنجليز لكن من دون أن يحتلوها. ولما أصيب أسطولها البحري منذ القرن الثامن عشر بضعف كبير مع عدم القدرة على تجديده، وجدت الحكومة الجزائرية نفسها دائما عرضة للضغوط من إنجلترا وفرنسا اللتين كانت تتنافسان على السيادة. وبعد عودة السلم سنة 1815، سارعت الحكومة الجزائرية إلى تعزيز دفاعات مدينة الجزائر ومينائها بتحصينات جديدة وبعدد من البطاريات المدفعية بلغ عدد قطعها الإجمالي 500 قطعة. هذه الإجراءات تفسر الرأي الذي أشارت به بعثة La Bretonnière على الملك كما ذكرنا، وكذلك عمليات الإنزال اختيرت لها على شواطئ سيدي فرج في ما بعد. هذا، ولقد برز حرص سلطة الجزائر على البقاء بعيدا عن السياسة الأوروبية، وعلى الحفاظ على استقلالها من خلال رفضها الامتثال إلى المطالب الصادرة عن مؤتمر فيينا المنعقد سنة 1815، ومؤتمر آكس لا شابال المنعقد سنة 1818 باسم الحلف المقدس، ثم من خلال التدابير التي اتخذها الداي حسين سنة 1826 من أجل وضع حد للامتيازات الاقتصادية التي كانت القوى الأوروبية تتمتع بها، والتي كانت مصدر تدخل دائم من جانبها في شؤون سلطة الجزائر. وفي بيانها الصادر في 31 جانفي 1830، عبرت الحكومة الفرنسية عن استنكارها للتوجه الجديد الذي اتخذته السياسة الجزائرية بشأن التنازلات الممنوحة سنة 1535، تنازلات كانت قد أفرغت من كل محتواها بفعل جملة من الاتفاقيات والمعاهدات تمت خلال أربعة قرون من الزمن. جاء في هذا البيان : "خلال المقابلة التي شتم فيها الداي قنصلنا، أعلن له أمام الملأ أنه لم يعد يسمح بمدفع فرنسي واحد على تراب الجزائر، وأنه لا يعترف لنا إلا بالحقوق العامة التي كان باقي التجار الأجانب يتمتعون بها. فبالإضافة إلى امتلاكنا هناك إقليما معتبرا[45]،

كنا نتمتع بحق الانفراد في صيد المرجان. ولقد أصدر الداي سنة 1826 منشورا تم فيه السماح لسائر الأمم بصيد المرجان على سواحل سلطة الجزائر، وكان ذلك إجراء حرمنا من امتياز في الوقت الذي ظل الداي يطالبنا فيه بدفع ثمنه. وقد تكررت الخروق لمعاهداتنا في سنتي 1826 و1827. ولما كانت جسارة الداي تنمو مع عدم العقاب، ألفيناه يرفض رفضا مطلقا الاعتراف بالامتيازات التي حصلنا علينا في ما مضى من الباب العالي."[46]

غير أن هذا التقويم الجزائري الذي أقدم عليه الداي حسين لم يأت من مركز قوة. فهذا الأسطول البحري الذي كان في ما مضى مهاب الجانب لم يبق منه إلا القليل سنة 1830 ولم يشهد أي تجديد له منذ بداية القرن، بحيث لم يتعد قوامه حوالي 30 بارجة سنة 1816. ولما واجهت تركيا تمرد اليونان، استنجدت بمصر، والجزائر، وتونس، فاتجهت أهم الوحدات البحرية الجزائرية إلى بحر اليونان سنتي 1821 و1826. هذا، ولم تنج من هذه الوحدات إلا سفينتان[47] في مواجهة القراصنة اليونانيين ومعركة نافارين (20 أكتوبر 1827) ضد الأسطول الإنجليزي الفرنسي الروسي الذي تدخل لصالح اليونانيين. وقد لجأت هذه السفن إلى مدينة الإسكندرية حيث كانت سنة 1830 لازالت راسية هناك.

على أية حال، وعكس بعض المزاعم، ليس لأن الجزائر كانت متآكلة من الداخل وناضجة للاستعمار هو الذي جعل فرنسا تقدم على خطوتها الحاسمة بالإجهاز على مدينة الجزائر. إن السبب الحاسم قد تمثل، بالعكس، في ما أقدمت عليه الجزائر من إلغاء لامتيازات كانت تمس بسيادة البلاد، وتقويم وطني بعد تسيب دام قرونا؛ وربما فعلت ذلك متأخرة، لكنه كان أمرا لا مناص منه. لم يكن الداي حسين، الذي تعرض للعديد من محاولات الاغتيال، يجهل استياء الرأي العام ؛ ويمكن أن نستنتج أن التحايل الذي راح ضحيته على يد المتآمرين من عائلة البصري وبعض القادة الفرنسيين قد جعله يدرك إدراكا نهائيا مدى إفلاس السياسة المنتهجة منذ قرون، سياسة كثيرا ما تجاهلت مصالح البلاد.

لقد استولت على الحكم في الجزائر أوليغارشية جشعة متلهفة على جمع الثروات"[48] سهلت على سيطرة الأجانب على بعض القطاعات الاقتصادية في الجزائر. وهناك قراران خطيران اتخذا في هذا الاتجاه. تمثل القرار الأول، المتخذ سنة 1794، في منح الاحتكار في مجال شراء القمح وتصديره إلى عائلتي بوشناق والبصري الذين حصلوا على أرباح تقدر بالملايين بفضل تموينهم الجيش الفرنسي والقوات الإنجليزية الرابضة بمالطا وجبل طارق بهذه المادة. أما القرار الثاني، فقد اتخذ سنة 1799، ومنح لنفس التجار الغشاشين احتكار "الكراستا" التي هجرتها عائلة المقراني، ويخص تزويد أشاغل المنشآت البحرية لمدينة الجزائر بالخشب المجلوب من غابات منطقة القبائل (Kabylie) الشرقية. ولقد تضمن هذا الامتياز أيضا احتكار التجارة مع السكان المتواجدين في المنطقة الممتدة من بجاية إلى القالة، وهي تجارة يبدو أنها كانت تهمهم أكثر من "الكراستا". لا بد وأن يكون لجشعهم هذا آثار وخيمة على البحرية الجزائرية التي جعلوها في وضع حرمت فيه من التجدد وتعويض خسائرها. ولما رفضوا الاكتفاء بنسبة 20% من هامش الربح على تكاليف النقل بموجب تعريفة سارية المفعول منذ سنة 1702، خفضوا بنسبة معتبرة الأسعار التي كانوا يدفعونها إلى أصحاب الغابات حتى ذلك الوقت. وقد احتج أصحاب الغابات على ذلك ورفضوا شحن الخشب ليبقى متراكما على الشواطئ.

إن القوة المالية التي كانت لآل البصري وآل بوشناق قد قربتهم من الدايات وجعلتهم شديدي التأثير عليهم. وقد قامت هذه القوة المالية على الأرباح الضخمة المحصل عليها في صفقات القمح. غير أن احتكارهم هذا كثيرا ما كان يتحول إلى تخزين وإمساك حقيقي مثير للمجاعة في وقت القحط. وقد عبر السكان، في غير ما مرة، بعنف عن سخطهم ضد مجوّعيهم ومن حالفهم. في 1805، وكانت سنة قحط، وقع مقتل بوشناق، وهو خارج من قصر الجنينة الذي كان يرتاده، على يد انكشاري حياه تحية السخرية مناديا إياه بـ "ملك الجزائر". وحتى ينجو بجلدته، شجع الداي

مصطفى على شروع في قتل اليهود، لكنه وقعت الإطاحة به وانقضت عليه الجماهير فمزقت جسده وهو يحاول الهروب. وما بين 1803 و1807 شهدت الجزائر حركة تمرد كبيرة"[49] نظمها زعماء زاوية الدرقاوه، ونشأت في ناحية القل ثم امتدت إلى القطاعين القسنطيني والوهراني، وكاد نظام الحكم أن ينهار لكنه تعلم من هذه التجربة بعض الدرس. في 1811، لم يتردد الداي الحاج علي في الأمر بإعدام ثلاثة محتكرين للقمح (من بينهم البصري) وباي قسنطينة، طوبال، الذي شجع أفعالهم.

بالإضافة إلى ردود الأفعال هذه ضد المحتكرين، صار الحكم في الجزائر يزداد حرجا حيال كل تدخل وكل استظهار بحري للقوى الغربية العظمى. وفي سنة 1816، وبعد مهاجمة الأسطول التونسيي لجزيرة سانت أنتيوش، توجه أسطول إنجليزي إلى كل من تونس وطرابلس والجزائر لتبليغ قادتها إنذارا من مؤتمر فيينا في ما يخص القرصنة، فما كان لداي الجزائر إلا أن رد على مخاطبيه أن ليس هناك ما يؤمر به لأنه لم يكن عضوا في هذا المؤتمر. وقد استنكر السكان مثل هذا التدخل وعنّفوا ضباطا إنجليز نزلوا من السفن، كما وقع تدمير مؤسسات إنجليزية بمدينة عنابة. وقد دفع الداي عمر آغا نفسه بحياته ثمن قبوله الشروط"[50] التي فرضها عليه الإنجليز إثر قصف إنجليزي هولندي عنيف ضد مدينة الجزائر راح ضحيته أزيد من 7.000 شخص. غير أن استظهارا آخر للقوة البحرية الإنجليزية في شهر جويلية 1824، إثر حادث دبلوماسي، عرف إخفاقا تاما بفضل التحصينات الجيدة التي كانت تتمتع بها مدينة الجزائر، وبفضل أسطولها. لكن هل كان ذلك إيذانا بنهاية التدخل الأجنبي في الجزائر ؟ على أية حال، إن التطور الذي حدث على مستوى الرأي العام الجزائري الذي كان يتهم الدايات بالضعف أمام القوى الأجنبية كان يلح على ذلك. ومهما يكن من أمر، كان هذا هو السياق الذي ينبغي أن ندرج فيه الجهود التي كانت تبذل آنذاك في سبيل التقويم المتأخر الذي تضمنه المنشور الدايليكي الصادر سنة 1826، والقاضي بإنهاء الامتيازات الممنوحة للأجانب.

ختاما، ما يجب على المؤرخ أن يحفظه عن هذه الفترة هو أنه في الوقت الذي كان محكوما فيه على نظام أوليغارشي بالزوال، بدأت ترتسم معالم صحوة شعبية وجدت الصيغة في التعبير عن ذاتها تعبيرا تاما من خلال المقاومة الطويلة والمستميتة للغزو الفرنسي.

الفصل السادس

أسطورة الإدماج*[51]

بعد افتراضهم "الشخصية السلبية" للجزائر و"قصورها الفطري" عن الوحدة السياسية والاستقلال، لم يرد مؤرخونا أن يروا في ردود الأفعال الشعبية ضد التدخلات الأجنبية وتصرفات المضاربين الدوليين غير حمى فوضى تملكت الشعب الجزائري قبل التدخل الفرنسي الذي عجلت به. ولما رفضوا الإقرار بما كان يميز ردود الأفعال هذه من حصول وعي فعلي لدى أصحابه بالروح الوطنية، لجأوا في تفسيز مقاومتهم الطويلة والمستميتة ضد الاحتلال إلى أفكار بالية فنعتوهم بكونهم "شعوبا تهوى الحروب" أو "أجناسا مفطورة على حب الحرب"[52]. وقد نفهم منهم أنهم كانوا في حاجة إلى تشويه الوقائع للوصول إلى خلاصة معينة كانوا يريدونها: كانت الجزائر، سنة 1830، أرضا شاغرة وشعبا مستعدا لتقبل عملية إدماج زُعم أنها كانت ذات أهداف سامية تتماشى والعبقرية الفرنسية.

لقد كانت أسطورة الاندماج من الانتشار في فرنسا وعلى مستوى الرأي العام العالمي ما يجعلنا نتساءل عما إذا لم يكن هؤلاء المؤرخون أنفسهم ضحايا لها وليس أصحابها. كما وجدت هذه الأسطورة بعض التقبل لدى جزائريين كانوا يظنون أن فرنسا قد حاولت – ولحسن الحظ أنها لك تفلح – أن تجعل منهم فرنسيين بالمكانة، واللغة، والثقافة، والتطلعات. وقد كان القادة الفرنسيون والأوساط اليسارية متمسكين بهذه الغاية وكأنها كانت بالنسبة إليهم لقب مجد. وعندما أكد بعض الملاحظين النزهاء الداركين للأمور الطابع الاستعماري للواقع الجزائري، كان يرد عليهم أن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد نقائص استثنائية سرعان

ما تزول، أو أن هناك جهات خفية من غلاة المعمرين ممن لا يسعهم رؤية الأمور تجري على ما يرام. ويضاف بنبرة لا تخلو من حنين إلى الماضي فيقال إن سياسة الإدماج كانت ستنجح لو لم تلق مثل هذه المعارضة، ولو تمت بمقتضى برنامج يتضمن جملة من الإصلاحات يتم اختيارها وتطبيقها بصفة جيدة وفي حينها. كما نجد البعض قد اختصر المسألة مؤكدين أنه كان يكفي توفير ستة آلاف مدرس لتحويل عشرة ملايين جزائريين إلى عشرة ملايين فرنسيين. وقد كان ش.أ. جوليان واحدا من دعاة هذه الأسطورة الأقوياء حيث نجده في كتابه (1953 L'Afrique du Nord en marche) يبرز بعض المبادرات التي قامت بها الجمهورية الثالثة مثل إنشاء "مؤسسات تعليمية للأهالي" (1892)، ومشروع بلوم–فيوليت (1937) المتعلق بمنح حقوق المواطنة الفرنسية لخمسين ألف جزائري. كما يتأسف على إخفاق مثل هذه المبادرات ويعزيه دائما إلى تلك المعارضة المستميتة والدائمة للمعمرين الذين يصفهم بـ "المحافظين بيولوجيا". غير أنه كانت هناك، خلال تلك الفترة، حركة وطنية دل التأييد الذي حظيت به على واقع جزائري مختلف تماما، وعلى مسار تاريخي لم يعه الحالمون ومحبو الأساطير الجميلة. وعلى الرغم من هذا الواقع الماثل، لم يتزعزع اعتقاد ش.أ. جوليان، وظل يرى فيه مجرد ظاهرة مستجدة ومصطنعة أنتجتها الصعوبات الاقتصادية العابرة والقمع البوليسي. وقد بدا وكأن لسان حاله يقول: ليت فرنسا تمكنت من اعتماد برنامج إصلاحي وطبقته في حينه، وبصورة جيدة.، وليتها تقوم بذلك الآن.. ومع ذلك ينبغي أن ننصف الرجل إذ سنوات من بعد، وفي الوقت الذي كان الجزائريون فيه يحاربون بالسلاح، اعترف ش.أ. جوليان بخطئه حينما أقر بتطور الأمور وطابع اللارجعة فيها[53]. لكن تظل بعض الضمائر المضطربة تلوح بأسطورة الاندماج لنفي تهمة الاستعمار، كما تسعى أوساط لإقناعنا بالوجود التاريخي لسياسة اندماجية كان يمكن أن تؤتي أكلها لكن للأسف، لم يحالفها الحظ.

ويبقي علينا الآن أن نبحث في هذه الفكرة العظيمة عبر التاريخ، سواء من حيث الأفعال، أو التصريحات، أو حتى من حيث النوايا الخفية. إن نظرة خاطفة واحدة

إلى الماضي تكفينا لندرك أن ما قامت به فرنسا منذ أن وطأت أقدامها الأرض الجزائرية لم يكن إلى حالة استعمار تقليدية، لكنها حالة أكثر تعقدا بسبب تضافر طابعين استعماريين اثنين، ألا وهما الاستيطان والاستغلال.

في السنوات الأولى من الاحتلال، فرضت فكرة توطين مكثف لمعمرين أوروبيين نفسها على القادة الفرنسيين، وذلك لأسباب عديدة. فمن ناحية، كان الاستيطان آنذاك يعتبر طريقة الاحتلال المثلى حيث هاجر مئات الآلاف من الأوروبيين إلى القارة الأمريكية وأستراليا. ومن ناحية أخرى، بدأت فرنسا، التي لم تشارك من قبل في هذه الهجرة، تعرف مشاكل خطيرة بسبب البطالة في المدن، وفقر السكان في الأرياف. أضف إلى ذلك موقف العداء الذي كان يبديه الشعب الجزائري من الاحتلال ومقاومته المستميتة له بشكل جعل القادة الفرنسيين يخشون على السيطرة الفرنسية إن لم يكن بجانب القوات العسكرية عدد كبير من المستوطنين.

لقد بدت كل هذه الانشغالات بشكل صريح في "التعليمات المبدئية" الصادرة عن المارشال سولت، وزير الحربية آنذاك حيث جاء فيها: "لقد انصرف اهتمامي منذ فترة طويلة إلى النظر في الوسائل الكفيلة بتوطين سكان أوروبيين بالجزائر حتى نخلق هناك، وبسرعة، مصالح ونشاطا إنتاجيا مهما بعض الشيء، ونوفر العون للقوات المستعملة في حراسة البلاد" (13 أوت 1841).

وكان بيجو قبله، في تدخل له أمام نواب البرلمان في 14 ماي 1840، قد اقترح غزوا واسعا حيث صرح: "يلزم غزو كبير بإفريقيا يشبه ما قام به الإفرنج (les Francs)، وما قام به القوط (les Goths)". وبعد فترة من ذلك، يعود إلى نفس الفكرة لكن بعبارات أكثر رصانة: "هذا هو السبب الذي يدعونا إلى أن نكون أقوياء بفضل توطين سكان أوروبيين، وبفضل الجيش"[54].

من المعلوم أن توطين سكان أوروبيين بالجزائر قد تواصل إلى غاية سنة 1914 عبر السبل الرسمية، فكانت البيانات تتعلق بالبلديات ومكاتب البريد، ومحطات السكك الحديدية. وكان يخصص كل سنة عدد من مراكز الاستيطان ينبغي إنشاؤها

في أماكن محددة يبلغ معدل مساحاتها 2.000 هكتار. تنامي هذه الحركة وما انجر عنها من محن للشعب الجزائري الذي بدا تعداده آخذا في التناقص، قد حيته الأوساط الاستعمارية لما بعث فيها من آمال كبيرة خلال سنوات 1870. وفي كتابه الشهير، حيا بريفوست برادول Prévost-Paradol ميلاد "فرنسا جديدة"، آهلة بالفرنسيين، أي ميلاد بلاد فرنسية جديدة بالدم. هذا السائل "الأكثر كثافة من الماء" بتعبير بييريمهوف Peyerimhoff[55] الذي تناول المسألة من جانبه وعبر عن نفس الأماني. غير أن تعداد السكان الأوروبيين المستوطنين بالجزائر الذي بلغ 600.000 نسمة سنة 1900 لم يرتفع منذ هذه السنة إلا بفعل نموه الداخلي حيث توقفت الهجرة نحو الجزائر تقريبا تماما نتيجة استعادة الشعب الجزائري لنموه السكاني، وكذا نتيجة التطور الرأسمالي للاستعمار الذي أدى تمركز الأراضي فيه إلى القضاء تدريجيا على صغار الملاك من المعمرين.

لم تشغل مسألة تحديد الوسائل الواجب استعمالها في توطين سكان أوروبيين بالجزائر قادة مثل سولت فقط، وإنما أفضى إلى مناقضات حقيقية على مستوى الرأي العام. وبالفعل، لم تكن الجزائر عبارة عن أرض شاغرة تسمح بالاستيطان في أي مكان من دون مشقة ومواجهة حيث اقتصرت أراضيها الصالحة آنذاك على المنطقة التلية[56] ذات الكثافة السكانية العالية، والأراضي المستغلة في الزراعة والمملوكة لأصحابها. وعليه، واجه القادة الفرنسيون مشكلة التعامل مع السكان الجزائريين المتواجدين على هذه الأراضي ؛ ومن ثمة ظهر إلى الوجود العديد من المشاريع لخص بيجو قاسمها المشترك في هذه العبارات الفجة : "لقد فكرنا في الشعب العربي أحيانا، لكن دعوني أقول له : تنحّ حتى أحتل مكانك.. على الرغم من بساطة هذه العبارة المعبرة فعلا عن المقصود !"[57].

لقد تحدث البعض عن الإبادة، بينما تحدث البعض الآخر عن الإبعاد التدريجي للأهالي وفق فكرة "رقعة الزيت" (la tache d'huile)، أو إبعادهم مرة واحدة إلى الصحراء.

في عرض الأسباب لميزانية الجزائر المقررة لسنة 1838 في الوقت الذي لم تكن فرنسا تحتل فيه إلا بعض المدن الساحلية، أيد المقرر فكرة الإبعاد بقوله : "ينبغي الإقرار على الأقل بضرورة إبعاد الأهالي إلى مناطق نائية جدا عوض إبادتهم".

غير أن المارشال بيجو، الذي اشتهر بـ "طوابيره الجهنمية" التي أهلكت وأتت على الأخضر واليابس، يخوض في كتاباته في نقد واقعي وقاس لمشاريع الإبادة أو الإبعاد. نجده يرفض الإبادة لأنها كانت حسب رأيه منافية للآداب الفرنسية. كما يذم سياسة "رقعة الزيت" لأن "الاحتلال مثله مثل رقعة الزيت لابد أن ينتشر بتأن دافعا بالجزائريين أمامه. فلنختصر في الكلام ونقول : إنها الحرب المتواصلة إلى غاية إبادة الأهالي أو الغازي". أما في ما يخص فكرة الإبعاد مرة واحدة، فقد اعتبرها مجرد أضغاث أحلام : "إبعاد الجزائريين فجأة نحو الصحراء، وفرض البقاء عليهم هنالك، لهو عمل أكثر استحالة"[58].

إن ما كان بيجو يقترحه في منشوره الصادر في 19 فيفري 1847 هو "التضييق" (resserrement) على السكان الجزائريين حتى لا يتجاوزوا الأراضي التي كانوا يعيشون عليها. وقد تمثلت طريقة ذلك في تحديد الأراضي المتروكة لهم (cantonnement)، أي الانتزاع من الفلاحين والجماعات الريفية تلك الأراضي التي اعتبرت زائدة بالنسبة إلى ما كان يراه المستعمر حدا أدنى لمعيشتهم. وفي الواقع لم تكن هذه الطريقة سوى بمثابة انتزاع للأراضي الخصبة الموجودة بالأودية والسهول.

في الفترة السابقة على 1870، شكلت عملية تحديد الأراضي العامل الرئيسي في انتشار الاحتلال الاستيطاني، لكن تمخضت عنها آثار لم يدرجها المارشال بيجو في الحسبان حيث كانت تنحو نحو إبعاد الجزائريين في اتجاه أراضي البور، كما كان لها، من دون شك، بعض الدور في الإبادة التي تسبب الغزو فيها في بعض الأحيان. غير أن رد فعل الشعب الجزائري كان قويا ضد هذه الآثار حيث بذل كل ما في وسعه للبقاء حول الأراضي التي انتزعت منه، بل وبقي متشبثا بها إما كمستأجرين، أو كعمال زراعيين. وفي وضعه لحصيلة ثلاثين سنة من الاحتلال، لاحظ نابوليون

الثالث أنه من بين 400.000 هكتار التي تم التنازل عنها للمستوطنين، أقل من السبع منها كان مستغلا مباشرة من طرف المعمرين. وأمام هذا الإخفاق، يبدو أنه تمت معاودة الحديث عن فكرة الإبعاد الشامل للجزائريين نحو الصحراء كما يظهر ذلك من خلال المشروع الكبير الذي وقع عرضه على مجلس الدولة ما بين 1858 و1860 بخصوص تحديد الأراضي غداة إخضاع منطقة القبائل (Kabylie) الذي اعتبر خاتمة الاحتلال. لكن وقع التخلي عن هذا المشروع في نهاية الأمر إثر تلقي معلومات مقلقة من "المكاتب العربية" تفيد بإقدام الجزائريين على زراعة كافة الأراضي المتوفرة، والزيادة في شراء البارود والأسلحة والخيل.

ولما عجزت حكومة نابوليون الثالث عن إقامة نوع من الأبارتليد «apratheid» المتمثل في تقسيم الإقليم الجزائري تقسيما يعود فيه التل إلى الأوروبيين بينما تترك الصحراء للجزائريين، اتجهت نحو اعتماد حل الغاية منه تسهيل انتشار استيطان الأوروبيين من خلال إضعاف النظام الاقتصادي والسياسي للجزائريين. هذا، ولقد أحس بيجو من قبل بإمكانية مثل هذا الحل إذ نجده في رسالة بعث بها إلى الجنرال دو لا رو يقول فيها : "من الأحسن لنا حقيقة أن نضم العرب إلينا عوض أن نحشرهم في منطقة، ونبقى نحن في المنطقة الأخرى. فإن نحن قسمناهم دمرنا لديهم قوة اتحادهم، وقوميتهم"[60]. إذاً، لقد تعلق الأمر بإضعاف المجتمع الجزائري وتفتيته تسهيلا لعملية شراء الأراضي من طرف الأوروبيين، ولم يبق إلا القضاء على ذلك الحائل المتمثل في البنى الجماعية التي كانت مصدر التلاحم الاجتماعي والوطني، وفي حصانة الملكية الجماعية التي كانت لا تقبل التنازل عنها أصلا. وقد أعدت الحكومة الفرنسية العدة لذلك من خلال القانون المعروف بـ "senatus-consulte" (قرار مجلس الشيوخ) الصادر بتاريخ 22 أفريل 1863، المتمم بقانون فارنيي Warnier الصادر سنة 1873، القاضي بتقسيم القبيلة في الجزائر وتفريد الملكية بعد أن كانت شيوعا. لقد كان أ. برنار و دو لاكروا على حق عندما كتبا عن هذا القانون يقولان : "إن قرار مجلس الشيوخ الصادر سنة 1863 هو بالفعل أخطر آلة حربية يمكن التفكير فيها ضد النظام الاجتماعي القديم للأهالي"[61]. هذا،

ولقد سبق لنا أن ذكرنا الآثار الاجتماعية الناجمة عن هذا التشريع، وسوف تكون لنا المناسبة لنعود إليها في ما بعد.

بعد أن وقع اختيار الحل القائم على "ضم" («entrelacement») العنصرين العرقيين معا، عقدت السلطات الفرنسية من مهمتها الإدارية أكثر مادام الأمر قد تعلق، بعد التخلي عن فكرة الفصل الإقليمي، بوضع تنظيم إداري يستجيب في نفس الوقت لمبدأ الاندماج في صالح الأوروبيين ومبدأ إخضاع المنهزمين.

أول تنظيم إداري ظهر إلى الوجود كان ما يسمى بـ"المكاتب العربية" (les bureaux arabes) التي أسسها بيجو سنة 1844 يوم أن كان الحكم العسكري هو السائد كحكم تجسدت فيه معاني السيطرة الاستعمارية. ولما كان هذا التنظيم في البداية مقتصرا على العسكريين والموظفين، فلم يجد فيه المعمرون الأوروبيون حرجا. لكن سرعان ما نشبت خلافات حادة مع تنامي وتيرة الاستيطان حيث صار المعمرون والتجار يطالبون بنفس الحقوق والحريات مثل نظرائهم في الميتروبول.

لقد سعى الأمر الملكي الصادر بتاريخ 9 سبتمبر 1847 لتلبية مطالبهم حيث رسم الإطار لتنظيم بلدي يخص المراكز الحضرية التي يسكنها الأوروبيون، فكان ذلك إيذانا بتقسيم الجزائر إلى إقليمين : إقليم مدني، وإقليم عسكري، أي إلى منطقة تحيى حياة المواطنة، ومنطقة تحيى حياة الخضوع. وإذاً، فقد ارتبط الإقليم المدني بمنطقة الاستيطان وتوسع معها.

ومع ذلك، فقد أصبح هذا الإصلاح الجديد مصدر نزاع بين الأوروبيين والإدارة. ولأسباب أمنية، منعت المكاتب العربية الأوروبيين من دخول الأقاليم العسكرية خشية الاضطرابات التي يمكن أن تنشأ عن إقامات سابقة لأوانها أو عن بعض المبادرات الفردية. وهكذا، وجد المعمرون والتجار في هذه المكاتب حائلا يمنعهم من الانتشار، ومن حرية الحركة، وقاموا بحركة احتجاج قدموا فيها "دفاتر جزائرية" («cahiers algériens») للمطالبة بإدماج الجزائر إداريا في فرنسا. وقد

حصلوا على استجابة جزئية مع المرسوم الصادر بتاريخ 27 أكتوبر 1858 الذي قسم الجزائر إلى ثلاث مقاطعات تتضمن كل واحدة منها إقليما مدنيا أو "عمالة" (département)، وإقليما عسكريا. كما أن العمل في إطار منظور أكثر بعدا – لكن كذلك من أجل تسهيل انتشار عملية الاستيطان – أمر قرار مجلس الشيوخ الصادر بتاريخ 22 أفريل 1863 القيام بسلسلة من التحقيقات في سبيل تأسيس الملكية الخاصة على كافة التراب الجزائري.

على أساس هذه المعطيات الجديدة، والمتطلبات الدائمة لإحكام السيطرة الفرنسية، صدر قرار من الحاكم العام للجزائر بتاريخ 20 ماي 1868 يتمم التنظيم البلدي ويلطف منه. وقد نص هذا القرار على ثلاثة أنواع من البلديات :

1– البلديات الكاملة الصلاحيات (Communes de plein exercice) : وتوجد في تلك الأقاليم التي يكون السكان الأوروبيون فيها من العدد ما يسمح لهم بإدارة أمورهم بأنفسهم ؛

2 – البلديات المختلطة (Communes mixtes) : وتوجد في تلك الأقاليم التي تكون كثافة السكان الأوروبيين فيها "من القلة ما لا يسمح لهم بإقامة بلدية كاملة الصلاحيات، لكن من العدد ما يؤهلهم للمشاركة في إدارة المصالح المشتركة"[62].

وباعتبارها مؤسسة مستحدثة، كانت البلدية المختلطة اسما على مسمى لأنها جمعت بين المبادئ الديموقراطية المعترف بها للأوروبيين، وبين مبدأ السلطة المطبق على السكان الأصليين. لقد كانت تعتبر امتحانا للانتشار الأوروبي حيث نص القرار المذكور على إمكانية تحويلها بسرعة إلى بلدية كاملة الصلاحيات بفضل "تنامي عدد السكان الأوروبيين الذين سوف تحرص إدارة ليبيرالية كل الحرص على جلبهم إلى هذه البلاد" ؛

1 – البلديات الفرعية (Communes subdivisionnaire) : ويكون على رأسها ضابط في تلك الأقاليم التي لا يوجد بها سكان أوروبيون.

يكشف هذا التنظيم البلدي المستحدث بكل وضوح عن المقصود بالإدماج الإداري الذي كان يقام بحسب العنصر الأوروبي المستوطن.

هذا، ولم يتضمن المرسوم المتعلق بالتنظيم الإداري للجزائر الصادر بتاريخ 24 أكتوبر 1870 أي توجه جديد لدى زعماء الجمهورية الثالثة في هذا الشأن. لقد استوحى نفس المبادئ لكنه ترجم، غداة فقدان منطقة الألزاس ولوران، إرادة التكثيف من توطين الأوروبيين، وتوسيع مجال الاحتلال إلى أقصى ما يمكن، ونجم عنه انتشار البلديات المختلطة على حساب الأقاليم العسكرية، والبلديات الكاملة الصلاحيات على حساب البلديات المختلطة. وقد ارتفع عدد سكان البلديات المختلطة من 16.519 نسمة سنة 1864 إلى 2.164.210 نسمة سنة 1884، بينما تضاعف عدد البلديات التامة الصلاحيات مع إنشاء مراكز أوروبية جديدة، أو اتسعت، بسبب قلة الموارد[63]، لتضم إليها قبائل بغرض توسيع الوعاء الضريبي. هذا، ولم يعرف هذا التنظيم الإداري أي تغيير كيفي قبل الحرب العالمية الثانية.

في 1947، تقرر للجزائر وضع يقضي بإلغاء البلديات المختلطة والأقاليم العسكرية للجنوب. ولو التزمنا النصوص لأمكننا أن نلمس فيها توجها جديدا يؤول نحو إدماج إداري لا غبار عليه. لكن الأمر في الواقع لم يتعلق إلا بتغيير تكتيكي في مواصلة نفس السياسة المعهودة القائمة على السيادة والسيطرة. لقد كانت هناك مستجدات طرأت بفعل تنامي الحركة الوطنية الداعية إلى الاستقلال، والتي كان لها تأثير كبير على الجماهير الشعبية. وقد وقع الاعتقاد أنه يكفي، لمحاربة هذه الحركة أو احتوائها، القضاء – ولو على الورق – على مؤسسات قائمة على التمييز، مشوبة بعاهة الاستعمار.

سنة 1947، صدر القانون الأساسي – المعروف بـ"دستور الجزائر" – الذي كان عبارة عن أداة لمواجهة الحركة الوطنية، فرفضته الأحزاب الجزائرية المطالبة بالاستقلال. ويبدو أن نطاق تطبيقه لم يتجاوز بعض المناطق التي تميزت بكثافتها السكانية العالية أو بموقفها الريادي في مقاومة الاستعمار. وقد تمت تجزئة الدواوير إلى مراكز بلدية ضعيفة من الناحية الاقتصادية والمالية، وترك أمر ذلك

إلى أوصيائها الشرعيين، أي مديري البلديات المختلطة. ولما تفرغ هؤلاء من بعض المهام الإدارية، استطاعوا أن يكرسوا وقتهم لمحاربة الحركة الوطنية سياسيا وبوليسيا. ولم يمكن للمظاهر الديموقراطية التي ظهر بها دستور الجزائر إخفاء سعي النظام الاستعماري للتكيف مع الأوضاع المستجدة.

على المستوى السياسي، فلقد ظل النظام الاستعماري محتفظا بنفس نزعة السيادة والسيطرة. ففيما يخص الإدماج بالمعنى التقليدي للكلمة، فلم يخص إلا الأقليتين الإسرائيلية والأجنبية حيث تم إدماج الإسرائيليين على مرحلتين: منحهم الجنسية الفرنسية بمقتضى قرار مجلس الشيوخ الصادر بتاريخ 14 جويلية 1865، ومنحهم حقوق المواطنة بمقتضى المرسوم الصادر بتاريخ 24 أكتوبر 1870. أما في ما يخص الأجانب، ولا سيما الأوروبيين منهم، والذين أدى تزايد عددهم آنذاك إلى تهديد التفوق الفرنسي، فقد تمت تسوية وضعهم بمقتضى قانون التجنس التلقائي الصادر سنة 1889.

أما في ما يخص الجزائريين المسلمين، فلم يكن قرار مجلس الشيوخ السالف الذكر الذي جعل منهم أفراد يحق لهم طلب الجنسية الفرنسية بمثابة تكريس لاحتلال أخلاقي. وفي سياق الحديث عن فترة الاحتلال، كتب المقرر يقول: "لا داعي للقول مرة أخرى إن حركات التمرد التي قام بها الأهالي الذين كان شعورهم الوطني المهان يستيقظ فجأة في كل مرة، إنما وقعت بعد أن وجدوا أنفسهم مفصولين عن أسيادهم الجدد بجدار الأفكار المسبقة، والمعتقدات، والقوانين، وحتى بالاختلاف في الطبائع والفضائل، فلم يعد يهمهم شيء آخر غير مواجهة الحقوق التي كان يتمتع بها الغزاة بكل أنواع المقاومة النشطة والسلبية". أضف إلى ذلك أن هذا القانون منح الجزائريين إمكانية الحصول على الجنسية الفرنسية بطلب فردي. وقد كان المقرر يظن أن القانون قد وضع بذلك مبدأ قابلا للتطور مع الزمن، والقدوة، وبمقتضى المصلحة الشخصية. غير أن الواقع ما لبث أن كذب مثل هذا التفاؤل الحذر إذ لم يبلغ عدد المتجنسين من الجزائريين أزيد من 2.500 شخص ما بين 1866 و1934!

هذا، ويبدو أن الغاية التي كانت متوخاة من هذا القانون قد تمثلت، بالدرجة الأولى، في جعله ضمانة ضد مفاجآت الحرب والدبلوماسية، وضد عداء الجزائريين الشديد. كما كان يهدف إلى تعزيز الاحتلال من الناحية القانونية. فلنستمع مرة أخرى إلى ما جاء على لسان المقرر في هذا الصدد: "الأهالي الجزائريون هم فرنسيون. هذا الإعلان إنما يضع حدا لأي نقاش، أو جدل، وأي طعن". كما كان لهذا القانون هدف آخر ذو صلة بالظروف السائدة آنذاك، ويتمثل في وضع آلاف الجزائريين اللاجئين إلى كل من المغرب، وتونس، ومصر، وسوريا، ولبنان تحت المراقبة الفرنسية نظرا إلى ما كانوا يثيرونه من مخاوف للسلطات الفرنسية.

وفي الأخير، نجد أن قرار مجلس الشيوخ هذا قد أبقى على القوانين المتعلقة بحالة الطوارئ، وعلى التدابير الأمنية المعتمدة ضد الجزائريين. وكان ذلك نظاما تمييزيا أُعدّ للأهالي، ووجد صياغته القانونية في القانون الصادر بتاريخ 28 جوان 1881، واستمر العمل به إلى غاية سنة 1947 ليحل محله قانون آخر استعملت الحيلة فيه في تأويل المادة 80 من قانون العقوبات، ألا وهو قانون الأهالي (Code de l'indigénat). لقد منح هذا القانون إلى حكام البلديات المختلطة، وقضاة الصلح، وقادة الأقاليم العسكرية حق القمع التأديبي في ما يخص المخالفات الخاصة غير المنصوص عليها في التشريع الفرنسي، لكنها محددة في القرارات الولائية (arrêtés préfectoraux).

وقد تعلقت هذه المخالفات على العموم بسمعة السلطة الفرنسية[64]، السلم العمومي، تحصيل الضرائب،و مراقبة الزوايا. وقد تراوحت العقوبات ما بين يوم واحد وخمسة أيام سجن، وغرامة مالية تقدر بفرنك واحد و15 فرنك. وعلى العموم، كانت السلطات تفضل تحويل الغرامة إلى سجن لأن نظام الأهالي قد تحول في الواقع إلى مصدر للعمل القهري والمجاني لفائدة مؤسسة بناء الجسور وشق الطرقات، والاستيطان الرسمي بعد سنة 1871 (82.402 يوم سجن و212.023 فرنك غرامات لسنة 1883).

لقد كان الحذر سمة السلطات الفرنسية حتى في تلك الفترات التي توقفت فيها المقاومة المسلحة منذ زمن طويل، أو لم تشهد بعد نشوء معارضة سياسية. ولا أدل على ذلك من التعليمات التي كانت تصدر عن الحاكم العام بخصوص "المراقبة السياسية والإدارية للأهالي الجزائريين والمسلمين الأجانب"، والتي كانت ترى أنه "منذ الاحتلال، لم تكف الإدارة الجزائرية عن الانشغال بضرورة ضمان مراقبة مستمرة لكل من أهالينا الجزائريين والمسلمين الأجانب الوافدين على أرضنا، سواء بغرض الإقامة أو لمجرد العبور، وذلك باعتماد تدابير أمنية عامة ومحلية" (25 جانفي 1895).

كان تنقل الجزائريين داخل البلاد إلى غاية سنة 1914 خاضعا لرخصة. ويمكن أن نظن أن نشوء معارضة سياسية منظمة غداة الحرب العالمية الأولى لم يكن من شأنه أن يشجع على تلطيف هذه المراقبة البوليسية لاسيما وأن إلغاء القوانين الخاصة وقانون الأهالي كان المطلب الرئيسي للحركة الإصلاحية المتمثلة في "اتحادية المنتخبين" (Fédration des élus).

وفي هذه الأثناء، نشأت بفرنسا في أوساط العمال الجزائريين المهاجرين حركة وطنية أكثر مطالبة ومعارضة للنظام الاستعماري ذاته عرفت بـ "نجم شمال إفريقيا"، ثم "حزب الشعب الجزائري" مع صعود "الجبهة الشعبية" إلى الحكم في فرنسا. لقد تمكنت هذه الحركة قبل ذلك من كسب التأييد في الجزائر، واستطاعت أن تجلب إليها العناصر الأكثر حيوية والشباب. وقد تميزت عن الحركة الإصلاحية التي اختارت العمل في كنف الشرعية الاستعمارية بتجسيدها لروح الفعل المباشر والثوري ؛ مما أثار قلقا لدى حكومة بلوم التي سارعت إلى وضع برنامج إصلاحي يسمح بمنح المواطنة الفرنسية إلى حوالي 50.000 جزائري حائزين أوسمة أو شهادة التعليم الابتدائي (مشروع بلوم-فيولات، 1937). وقد استهدف هذا المشروع، في نهاية الأمر، تلبية رغبات التابعين للنظام الاستعماري، وفئة من البرجوازية الجزائرية التي كانت تجد في قانون الأهالي عائقا يحول دون انتشارها. القول إن هذا المشروع كان باستطاعته تسوية القضية الجزائرية لو لم يلق أمامه

معارضة المعمرين ومناوراتهم إنما هو نسيان لموقف الرأي العام الجزائري الذي استقبله بنوع من اللامبالاة العدائية، واعتبره مجرد مناورة للتقسيم.

وهكذا، نجد أنه كلما تنامت حركة المعارضة، وزادت الدعوة إلى المطالبة بالتحرر ضاعف النظام الاستعماري مساعيه للإدماج، وكثف من محاولات التمويه حرصا على البقاء. ولا أدل على ذلك من التذكير بما أقدم هذا النظام عليه حينما منح الجنسية الفرنسية إلى كافة الجزائريين غداة الحرب العالمية الثانية، وحينما ضم الجزائر إلى فرنسا ضما تاما عشية حصولها على الاستقلال.

وعلى مستوى آخر، نجد النظام الاستعماري قد اعتمد نفس العملية ونفس الطرق التكتيكية في التعليم الذي استعمل كحجة في تأييد فكرة الإدماج.

أول تدبير تم اتخاذه في هذا الشأن كان مصادرة مؤسسات الحبوس التي كانت قبل الاحتلال تقوم على التعليم باللغة العربية الذي كان منتشرا في مختلف أرجاء البلاد. وإننا لنتذكر تلك الطريقة التي عامل الاستعمار بها اللغة العربية إذ جعل منها لغة أجنبية طول فترة تواجده بالجزائر.

لقد أنشئت أول مدرسة فرنسية مخصصة للجزائريين سنة 1836. وقد استمرت عملية إنشاء هذا النوع من المدارس ببطء إذ لم تحص إلا 16 مدرسة سنة 1880، ولم تكن تتمتع بسمعة طيبة في الأوساط الشعبية، ولم يكن يؤمها إلا أبناء الأعيان الذين كان الرأي العام الجزائري يعتبرهم بمثابة رهائن للنظام الاستعماري.

في سنة 1892، تم إنشاء "تعليم أهلي" تمثل الغرض منه في تلبية احتياجات إدارة الاحتلال من الإطارات الثانوية، ولم يكن كثير الطموح لأنه لم ينص إلا على خلق ما بين 60 و80 قسم دراسي في السنة، كما عرف في الواقع تعثرا معتبرا بسبب سوء نية رؤساء البلديات الأوروبيين المكلفين ببناء المدارس بحيث لم يعرف عدد المتمدرسين إلا زيادة قليلة : من 12.000 سنة 1893 إلى 31.000 سنة 1907 في الوقت الذي قدّر فيه عدد الأطفال في سن الدراسة عام 1907 بأزيد من 700.000 طفل.

لقد كان الحذر سمة السلطات الفرنسية حتى في تلك الفترات التي توقفت فيها المقاومة المسلحة منذ زمن طويل، أو لم تشهد بعد نشوء معارضة سياسية. ولا أدل على ذلك من التعليمات التي كانت تصدر عن الحاكم العام بخصوص "المراقبة السياسية والإدارية للأهالي الجزائريين والمسلمين الأجانب"، والتي كانت ترى أنه "منذ الاحتلال، لم تكف الإدارة الجزائرية عن الانشغال بضرورة ضمان مراقبة مستمرة لكل من أهالينا الجزائريين والمسلمين الأجانب الوافدين على أرضنا، سواء بغرض الإقامة أو لمجرد العبور، وذلك باعتماد تدابير أمنية عامة ومحلية" (25 جانفي 1895).

كان تنقل الجزائريين داخل البلاد إلى غاية سنة 1914 خاضعا لرخصة. ويمكن أن نظن أن نشوء معارضة سياسية منظمة غداة الحرب العالمية الأولى لم يكن من شأنه أن يشجع على تلطيف هذه المراقبة البوليسية لاسيما وأن إلغاء القوانين الخاصة وقانون الأهالي كان المطلب الرئيسي للحركة الإصلاحية المتمثلة في "اتحادية المنتخبين" (Fédration des élus).

وفي هذه الأثناء، نشأت بفرنسا في أوساط العمال الجزائريين المهاجرين حركة وطنية أكثر مطالبة ومعارضة للنظام الاستعماري ذاته عرفت بـ"نجم شمال إفريقيا"، ثم "حزب الشعب الجزائري" مع صعود "الجبهة الشعبية" إلى الحكم في فرنسا. لقد تمكنت هذه الحركة قبل ذلك من كسب التأييد في الجزائر، واستطاعت أن تجلب إليها العناصر الأكثر حيوية والشباب. وقد تميزت عن الحركة الإصلاحية التي اختارت العمل في كنف الشرعية الاستعمارية بتجسيدها لروح الفعل المباشر والثوري ؛ مما أثار قلقا لدى حكومة بلوم التي سارعت إلى وضع برنامج إصلاحي يسمح بمنح المواطنة الفرنسية إلى حوالي 50.000 جزائري حائزين أوسمة أو شهادة التعليم الابتدائي (مشروع بلوم-فيولات، 1937). وقد استهدف هذا المشروع، في نهاية الأمر، تلبية رغبات التابعين للنظام الاستعماري، وفئة من البرجوازية الجزائرية التي كانت تجد في قانون الأهالي عائقا يحول دون انتشارها. القول إن هذا المشروع كان باستطاعته تسوية القضية الجزائرية لو لم يلق أمامه

معارضة المعمرين ومناوراتهم إنما هو نسيان لموقف الرأي العام الجزائري الذي استقبله بنوع من اللامبالاة العدائية، واعتبره مجرد مناورة للتقسيم.

وهكذا، نجد أنه كلما تنامت حركة المعارضة، وزادت الدعوة إلى المطالبة بالتحرر ضاعف النظام الاستعماري مساعيه للإدماج، وكثف من محاولات التمويه حرصا على البقاء. ولا أدل على ذلك من التذكير بما أقدم هذا النظام عليه حينما منح الجنسية الفرنسية إلى كافة الجزائريين غداة الحرب العالمية الثانية، وحينما ضم الجزائر إلى فرنسا ضما تاما عشية حصولها على الاستقلال.

وعلى مستوى آخر، نجد النظام الاستعماري قد اعتمد نفس العملية ونفس الطرق التكتيكية في التعليم الذي استعمل كحجة في تأييد فكرة الإدماج.

أول تدبير تم اتخاذه في هذا الشأن كان مصادرة مؤسسات الحبوس التي كانت قبل الاحتلال تقوم على التعليم باللغة العربية الذي كان منتشرا في مختلف أرجاء البلاد. وإننا لنتذكر تلك الطريقة التي عامل الاستعمار بها اللغة العربية إذ جعل منها لغة أجنبية طول فترة تواجده بالجزائر.

لقد أنشئت أول مدرسة فرنسية مخصصة للجزائريين سنة 1836. وقد استمرت عملية إنشاء هذا النوع من المدارس ببطء إذ لم تحص إلا 16 مدرسة سنة 1880، ولم تكن تتمتع بسمعة طيبة في الأوساط الشعبية، ولم يكن يؤمها إلا أبناء الأعيان الذين كان الرأي العام الجزائري يعتبرهم بمثابة رهائن للنظام الاستعماري.

في سنة 1892، تم إنشاء "تعليم أهلي" تمثل الغرض منه في تلبية احتياجات إدارة الاحتلال من الإطارات الثانوية، ولم يكن كثير الطموح لأنه لم ينص إلا على خلق ما بين 60 و80 قسم دراسي في السنة، كما عرف في الواقع تعثرا معتبرا بسبب سوء نية رؤساء البلديات الأوروبيين المكلفين بناء المدارس بحيث لم يعرف عدد المتمدرسين إلا زيادة قليلة : من 12.000 سنة 1893 إلى 31.000 سنة 1907 في الوقت الذي قدّر فيه عدد الأطفال في سن الدراسة عام 1907 بأزيد من 700.000 طفل.

هذا من جهة، ومن جهة ثانية، لقد تميز خريجو دفعة جول فيري من المدرسين في أداء مهمتهم حماسة فياضة ضاهت حماسة المبشرين، وكان لذلك، طبعا، آثاره.

كانت الغاية من نظام تعليم الأهالي بالأساس تكوين إطارات وعمال. غير أن المعمرين قلما استساغوا عناد هؤلاء وميلهم إلى المناقشة إلى درجة أنهم أعربوا في مؤتمر لهم عن رجائهم لإلغاء هذا التعليم. وقد تضمنت لائحتهم من بين ما تضمنت : "اعتبارا أن تعليم الأهالي يمثل خطرا حقيقيا على الجزائر سواء من الناحية الاقتصادية، أو من ناحية الاستيطان الفرنسي ؛ واعتبارا أن ما تحقق إلى حد الآن يدل على أن التعليم الابتدائي المتعلق بالأهالي الذين تلقوه لم يحقق لديهم نتائج مرضية ؛ واعتبارا أن مثل هذه النتائج لا تبرر إطلاقا النفقات التي صرفت أو تلك التي ستصرف. يعرب (المؤتمر) عن أمله في إلغاء التعليم الابتدائي المخصص للأهالي"[65]. وقد لقي مثل هذا الرجاء التأييد لدى الإقطاعيين الجزائريين الذين كانوا أعضاء في جمعية المندوبيات المالية (Délégations financières).

هذا على مستوى المعمرين، أما على مستوى السلطة، فعلى العكس من ذلك إذ اعتبرت هذه الأخير أن هذا التعليم قد حقق بعض النتائج هب بعض رجالات اليسار الفرنسي إلى استغلالها من بين هؤلاء الذين كانوا يرون في المدرس الفرنسي ذلك المبشر اللائيكي، وفي الإدماج نوعا جديدا من الاهتداء. وفي هذا الصدد، يذهب إسماعيل حامت أن "أولى المدارس التي فتحت أبوابها لأبناء المسلمين كانت تخرج إطارات ثانوية منضمة إلى صفوف المعمرين انضماما تاما. إن إسهامهم الثمين في خدمة هؤلاء المعمرين وإخلاصهم الدائم لهم، وما ترتب على ذلك من مكافآت سخية لم يخل من ترك انطباع جيد لدى باقي السكان الأهليين"[66]. ويذكر أمثلة على ذلك بالمترجمين العسكريين الذين ساعدوا الغزاة، وصار بعضهم ملاكا كبارا، أو ضباطا مثل بن داود وقاضي، أو مدرسين مثل فاتح الذي عمل خلال ثورة 1871 في ميليشيا المعمرين بسور الغزلان (Aumale)، أو الأستاذ مجدوب بن خلفات صاحب كتاب Assimilation et instruction des indigénes (إدماج الأهالي وتعليمهم). لكن صفحات من بعد، نجد حامت يقلل من شأن المتحالفين مع المحتل

متحدثا عن أصلهم الاجتماعي : "أغلبية الأشخاص المذكورين أعلاه قد دخلوا العائلة الفرنسية من خلال التجنس. تقريبا كلهم كانوا حلفاء لعائلات أوروبية، بينما كان بعضهم مولودين لأمهات أوروبية"[67].

ومع ذلك، اعتُبر هؤلاء الحلفاء المندمجين فرنسيين فوق اللزوم في عيون قادة الاستعمار لأنهم كانوا يريدون أن يجعلوا من هؤلاء وسطاء بين المجتمع الفرنسي والمجتمع الجزائري، وموظفين ثانويين للنظام الاستعماري هم أكثر اقتناعا ونزاهة من الإقطاعيين. هذا، ويصف ج. مارسي حالة العزلة التي كان يعيشها المدرس الجزائري قائلا : "مهما كان حرصنا في دار المعلمين على ألا تخلع عنه [أي المعلم الأهلي] الطابع الإسلامي (ارتداء اللباس الأهلي، منع المشروبات الكحولية، صوم رمضان)، بقي بالنسبة إلى بني جلدته أشبه ما يكون بالمرتد الذي لا يستحق الاحترام. يمثل المعلم الأهلي لبسا خطيرا : فهو، من جهة، مسلم لكنه، من جهة أخرى، يعاشر الأوروبيين خاصة"[68].

لقد تعلق الأمر إذاً، بحالات فردية نجمت بالضرورة عن احتكاك مجتمعين مختلفين في وقت كانت السيطرة الاستعمارية فيه قد بلغت أوجها.

ثم إن تعليم الأهالي، لم يتطور إلا ببطء شديد : في سنة 1930، بلغ عدد التلاميذ 68.000 تلميذ بمعدل تمدرس 5% ؛ وفي سنة 1944، 110.000 تلميذ بمعدل تمدرس 8,8%. وقد تطورت الأمور في هذا الصدد بسرعة أكبر نوعا ما في السنوات الموالية في عهد شاتينيو Chataigneau المعروف بنزعته الليبرالية بسبب إيمانه بفعالية الإصلاحات الاجتماعية في محاربة الروح الوطنية الجزائرية. وقد أثنى ش.أ. جوليان كثيرا على برنامجه التعليمي حينما كتب يقول : "لقد ضمن المخطط التعليمي فتح 1.749 قسم جديد في ثلاث سنوات، ولم تبق هناك أية واحة من دون مدرسة"[69]. وإن كنا قد فهمنا فكرة ش.أ. جوليان جيدا، لقد تمت تسوية القضية التعليمية نهائيا تقريبا. بيد أن الإحصائيات الرسمية المتعلقة بسنة 1954 تعطي الأرقام الآتية : 302.000 تلميذ جزائري بمعدل تمدرس بلغ 14,6%. وهو ما يجعلنا نتساءل عما إذا لم يكن التعاطف السياسي لدى مؤرخنا الشهير قد حال دون نظرته النقدية.

لقد كانت هذه القضية من البعد عن التسوية ما جعل التحقيقات الرسمية تنتهي دائما بنوع من خيبة الأمل. فقد وجد تحقيق بيلانك (Rapport Pellenc) الذي أجري سنة 1956، وقام على أشغال لجنة لوغورجو، أن تعليم الجزائريين كان أشبه ما يكون ببرميل دانائيد إذ أن أقصى مجهود مالي كانت فرنسا قادرة على بذله لم يكن يكفي حتى لضمان مقاعد مدرسية التي تقتضيها الزيادة السكانية السنوية[70]. لكننا نرى كيف أن هذه المسألة هي في الحقيقة مسألة سياسية ما دامت فرنسا قد استطاعت أن تبذل، في بضع سنوات (1958–1962)، مجهودا أكبر بكثير مما بذلته خلال الفترة الطويلة السابقة. غير أن مثل هذا المجهود قد جاء متأخرا وغير مجد كآخر محاولة في سبيل الإدماج.

وعلى الرغم مما قد يبدو في الأمر من غرابة، فإننا نلاحظ أن المجال الاقتصادي هو الذي شهد سياسة إدماجية حقيقية. وقد كان تطبيق القوانين الفرنسية و"فرنسة" الأملاك عبارة عن وسائل حقيقية للاغتصاب. كانت تلك سياسة عملية استهدفت حماية مصالح الاستعمار وترقيتها، واتسمت بغرابة الأطوار إذ تارة كان يتم اللجوء فيها إلى الفرنسة، وتارة إلى إلغائها ثم العودة إليها من جديد، وذلك بحسب الأحوال.

لقد نص القانون الصادر بتاريخ 16 جوان 1851 بضم الغابات الجزائرية إلى الأملاك العمومية بأكثر الطرق تعسفا ؛ علما أن هذه الغابات كانت مصدر رزق للجماعات الريفية التي ورثت حق استغلالها أبا عن جد.

أما المرسوم الصادر بتاريخ 2 فيفري 1870، فقد منح أوروبيين 150.000 هكتار لقلع الفلين وصناعة الفحم الخشبي. كما تم، ابتداء من سنة1890، منح 120.000 هكتار أخرى مخصصة لزراعات المعمرين. لكن وقع في نفس الوقت منع الجزائريين من استغلال الغابات التي كانوا قريبين منها ؛ وقد أوجدت لذلك حيلة في تأويل قانون الغابات الفرنسي. في قرارها الصادر بتاريخ 25 جانفي 1883، أعلنت محكمة النقض الفرنسية أن الحقوق المتصلة باستغلال الغابات كان متطابقا مع العادات المحلية، لكنها أردفت أن صيغة ممارستها لابد أن تكون خاضعة لقانون الغابات

الفرنسي. وخلاصة ذلك هي أنه لم يعد مسموحا للفلاحين الجزائريين بحرث فُرَج الغابات أو رعي مواشيهم فيها ؛ علما أن هذه الاستعمالات – المعهودة منذ قرون من دون أن تصيب الغابات الجزائرية[71] بأي أذى – كانت مصدر رزق هؤلاء في بلد قلت فيه الأراضي الخصبة والمروج.

لقد ندد عضو في مجلس الشيوخ، وهو فرانك شوفو، سنة 1893 بالطريقة التي استغلت بها النصوص القانونية حينما اعتبر الحرث في الغابات قلعا للتربة. هذا ونجد المادة 144 من قانون الغابات الفرنسي تعاقب بغرامة قلع التربة الغابية لكنها لم تشر إلى أبدا إلى الحرث لسبب بسيط وهو أن ليس هناك فرنسي يفكر في الحرث داخل الغابة. لكن الوضع في الجزائر يختلف لأن خصوبة الأراضي الفلاحية كانت تجلب إليها صغار الفلاحين أملا في زيادة محاصيلهم الزهيدة. إذاً، لقد تقرر استغلال المادة المذكورة باعتبار التقليب الذي يؤدي إليه الحرث قلعا للتربة. إن حرث آر واحد من الغابة الجزائرية كان يعتبر في القانون الفرنسي قلعا لما يساوي عشرة أحمال دواب من التربة. وكان مبلغ الغرامة في عهد عضو مجلس الشيوخ شوفو المذكور يتراوح من 5 إلى 15 فرنكا للآر الواحد، ومن 5.000 إلى 15.000 فرنك للهكتار الواحد في وقت كان سعر بيع الهكتار الواحد من الغابات لا يتعدى فيه ما بين 50 و100 فرنك. وقد تسبب هذا التضييق على الجزائريين في نشوب صراعات بين السلطات الفرنسية وسكان الأرياف الذين كانوا يردون على تعرضهم للغرامات بحرق الغابات.

القانون المذكور الصادر بتاريخ 16 جوان 1851 المتعلق بضم الغابات إلى الأملاك العمومية، قد ضم أيضا مجاري المياه والبحيرات المالحة، وهو ما كان يتنافى والقانون العام الفرنسي، وإنما عمد إليه لضمان الأولوية للمعمرين في الحصول على هذا المورد في بلد قل ماؤه. وقد أفضت هذه الأولوية إلى توجيه الينابيع نحو مراكز الاستيطان، وبقيت القرى تعاني ندرة الماء، والظمأ في بعض الأحيان.

الآن في ما يخص فرنسة كل من المناجم المغمورة والمناجم المكشوفة، فلقد عرفت السياسة المتعلقة بها إخفاقا، مما استدعى إعادة النظر فيها. لقد نص القانون

الفرنسي الصادر سنة 1810 على خضوع المناجم المغمورة إلى نظام الامتيازات، بينما اعتبر المناجم المكشوفة ملكية لأصحاب الأرض. غير أن أولى مناجم الحديد المستغلة في الجزائر، وهي مناجم مقطع الحديد، كانت مكشوفة. في بداية الاحتلال، تم منح امتيازات لاستغلالها، لكن أصحاب الأراضي الجزائريين احتجوا على ذلك بكل قوة مستندين إلى قانون 1810، وقد استطاعوا أن يمنعوا المستفيدين من ممارسة حقهم في الامتياز. لكن الحكومة الفرنسية لم تعترف لهم بحقهم وأصدرت بتاريخ 9 أكتوبر قرارا يتضمن إقامة نظام منجمي استثنائي ينص أن المناجم المكشوفة الجزائرية كانت مناجم بالمعنى الوارد في قانون 1810، أي خاضعة لنظام الامتيازات.

لقد ألهم هذا الدرس السلطات الاستعمارية تكتيكا قانونيا استعمل من أجل وضع اليد على مناجم الفوسفات التي اعتبرها القانون الفرنسي مقالع وأبقت على حق الامتياز والاستغلال لأصحاب الأرض. ولما كانت المناجم المعروفة واقعة على مراع تابعة لبعض القبائل، جاء المرسوم الصادر بتاريخ 25 مارس 1898 بتشريع خاص ينص على اختلاف الحالات بحسب الوضع القانوني للأرض المعنية من حيث هي ملكية فردية أو ملكية جماعية، على أن تكون الأولى فقط هي التي تستفيد من نظام المقالع ؛ أما الثانية، فتبقى في حكم نظام التنازل الذي يعود إلى الدولة.

في سياق السعي الدائم لتوفير الأراضي للمستوطنين، بدا الإدماج أو الفرنسة طريقة فعالة للاغتصاب. وقد شرع في تطبيق هذه الطريقة مع قرار مجلس الشيوخ الصادر بتاريخ 22 أفريل 1863 وقانون فارنيي الصدر سنة 1873 اللذين سبق ذكرهما. وقد تعلق الأمر بتجزئة وتفتيت الملكية الجزائرية التي جعلتها طبيعتها العائلية أو الجماعية غير قابلة للتنازل عنها، وبالتالي غير ممكنة الشراء من طرف المعمرين الأوروبيين. وبحجة حماية الملكية الفردية، أفضى قرار مجلس الشيوخ الآنف الذكر، في نهاية الأمر، إلى اغتصاب حقيقي لأراضي الجزائريين. هذا، وصنف عدد من التحقيقات التي طلب إجراؤها الأراضي إلى خمس فئات : ملك (عائلية)، عرش (قبلية)، بلدية، أملاك عمومية، وأملاك دولة. من بين 5.700.000 هكتار تابعة

لـ 374 قبيلة ومعينة الحدود ما بين 1863 و1870 احتل نصيب الفئات الثلاث الأخيرة ما يقرب من 1.400.000 هكتار التي صارت، بعد ما أفلتت من يد ملاكها القدماء، في متناول المعمرين[72]. ولقد أتم قانون فارنيي عملية الاغتصاب هذه بتفجير الملكية الجزائرية. وبحجة التمكين للصفقات على الأراضي، تم إنشاء قيد وهمي للملكية وضع في متناول المضاربين والمرابين من الأوروبيين والإسرائيليين على العموم، وكان أداة فتاكة في اغتصاب الأراضي.

كان المحافظون المحققون المكلفون تأسيس الملكية الفردية يتجاهلون الوضع في الواقع، ويعودون إلى الوراء بعدة أجيال لينطلقوا من مؤسس الملكية حتى يصفُّوا كل التركات ويحيوا حقوقا منقضية ؛ مما كان يؤدي إلى مضاعفة عدد شركاء الملكية بعشر مرات أو عشرين مرة في بعض الأحيان. وبما أن الشريعة الإسلامية تتضمن ورثة مباشرين وورثة غير مباشرين تختلف حصصهم، وصل الأمر بالمحافظين المحققين في بعض الحالات إلى توزيع سندات ملكية لا قيمة لها، أو غير قابلة لترجمتها في الميدان، فكانت،مثلا، حصة حُددت بـ 1 من 19.000 لا تمثل قيمتها أزيد من 20 سنتيم، كما كان صاحب السند، في بعض من الحالات، لا يجد أكثر من متسع يضع فيه قدمه ! هذا في حالة ما إذا كان هناك تقسيم عيني. وعليه، فقد كان المحافظون المحققون في الواقع يكتفون بتوزيع سندات الملكية من دون أن يعمدوا إلى تقسيم فعلي ؛ وعلى أية حال، فقد كان هذا التقسيم مستحيلا في الكثير من الأحيان. ففي دوار من الدووايرِ، اكتشف المحافظ المحقق أن هناك 55 صاحب سند في ما يخص قطعة أرض شيوع مساحتها 8,45 هكتار فحدد أكبر حصة بـ 2.640.000 من 19.800.000، وأصغر حصة بـ 50.688 من 19.800.000.

لم يكن من شأن هذا الطابع الوهمي للملكية الفردية أن يسهل الصفقات العقارية العادية، إلا أنه كان أداة مثلى للاغتصاب وُضعت في أيدي المضاربين. كما كانت القروض الربوية أو الرهون هي الأخرى أدوات للاغتصاب لأن عدم الوفاء بدين كان يستعمل ذريعة لفرض البيع بمزاد الشائع (licitation) حيث لم يكن الأمر يقتضي أكثر من التحايل على أحد الشركاء الوهميين في الملكية المعوزين واضطراره إلى

التنازل عن سنده إما بسبب عجزه عن الوفاء بدين، أو بسبب تأخره عن موعد القيام بذلك. وبعد ما يصير المضارب، تلقائيا، شريكا بفعل ذلك، لم يبق عليه إلا المطالبة بقسمة مستحيلة، مما يستدعي اللجوء إلى البيع بواسطة مزاد الشائع أو بواسطة القضاء. وهناك مرسوم صدر سنة 1884 خلع عن القضاة المحليين (cadis) صلاحية البيع بمزاد الشائع في ما يخص العقارات التي أضحت تابعة للفرنسيين[73].

غير أن البيع بمزاد الشائع عند الفرنسيين كان إجراء في غاية التعقيد ومكلفا، ومفضيا بالضرورة إلى إفلاس لباقي شركاء الملكية في فائدة المضارب المتسبب في العملية. و لا أدل على هذه العملية التي يتم الاغتصاب بها من واقعة جرت أحداثها سنة 1889 بمنطقة مستغانم. وإليك أحداثها: لقد تأسست الملكية الفردية، عن طريق الفرنسة، على قطعة أرض شيوع مساحتها 22 هكتار في صالح 513 مستفيد. وبعد ما تمت العملية، قام شخص أوفده محام بشراء حقوق أحد الشركاء بـ 20 فرنك، وحصل على بيع بمزاد شائع بواسطة نفس المحامي. وقد عادت ملكية القطعة كلها إثر هذا المزاد إلى كاتب قديم لدى المحامي بسعر 80 فرنك، لكن نفقات المزاد كانت أكبر من ذلك بكثير إذ بلغت 11.000 فرنك ؛ مما أدى إلى مصادرة القطعة وإفلاس جميع شركائها.

كان ضحايا مثل هذا الاغتصاب يُعدُّون بعشرات الآلاف : هناك قبائل بمناطق في الأصنام، وسيدي بلعباس، ومعسكر، والأخضرية، وعين بسام، وغيرها تعرضت بأكملها للإفلاس بسبب هذه الطريقة في الاغتصاب. أزيد من 12.000 فلاح في منطقة الأصنام تعرضوا ما بين 1881 و1894 لسلب ما لا يقل عن 14.000 هكتار ؛ مما أدى إلى انخفاض قيمة العقارات حيث تقلص سعرها من 25 فرنك للهكتار سنة 1863 إلى 1 فرنك أو 2 فرنك في تلك الفترة. ما بين 1871 و1895، وقع ما لا يقل عن 17.000 بيعا قضائيا سمح للمعمرين الخواص بامتلاك 563.000 هكتار. وقد اعترف مؤرخو الفترة أنه على الرغم من أن عمليات البيع هذه كانت تتم بصورة عادية على ما يبدو، إلا أنها لم تكن إلا عبارة عن سعي يائس من طرف صغار الفلاحين لإسكات ديون ملحاحة، ولاسيما لتفادي العار الذي يخلفه كل حجز للعقار.

ولما كان إسماعيل حامت من المدافعين عن قرار مجلس الشيوخ وقانون فارنيي السالفي الذكر، راقه تدمير البنى الجماعية للمجتمع الجزائري وتفتيت ملكية الأراضي لتأسيس الملكية الفردية. كتب يقول : "إن الفرد، سواء كان له ملك أم لم يكن، ينفصل عن الجماعة الأهلية التي لم تعد تمثل شيئا بالنسبة إليه، وينضوي تحت لواء الأوروبيين الذين هم قادرون على فعل كل ما يريد"[74]. وليس هناك أبلغ من مثل هذا الكلام لتبيان كيف كان النظام الاستعماري يستهدف، من خلال هذه التشريعات، غايتين اثنتين : إحكام سيطرته، والاستيلاء على خيرات البلاد.

التفاؤل الذي ميز كلام إسماعيل حامت لم يشاطره فيه رجل آخر أكثر رصانة وتبصرا وهو يحتل منصب مسؤولية رسمية حينما عبر عن قلقه أمام العواقب الاجتماعية الناجمة عن هذا الاغتصاب الممارس على أوسع نطاق. يقول : "ينجم عن ذلك بالنسبة إلى المعمرين تواجد فقراء جياع بالجوار لم يبق لهم من وسيلة أخرى سوى التحول إلى لصوص من أجل العيش والانتقام من الأوروبي الذي صيرهم إلى البؤس بعدما صادر ما كانوا يملكون. سوف يقضون وقتهم في نهب المحاصيل، وحرق المطاحن وخرق جدران الضيعات لسرق المواشي. وفي هذا الصدد، تشير الإحصائيات المتعلقة بالإجرام إلى تزايد حالاته في كل سنة كلما انخفض عدد الملاك"[75]. حقا، لكأننا هنا نقرأ نصا حول حركات التمرد الشعبية («Circoncellions») التي شهدها القرن الرابع إذ يبدو أن التاريخ يعيد نفسه، تاريخ الفلاحين الجزائريين الذين كانوا دوما يواجهون اغتصاب الغزاة.

كانت هذه، إذاً، نظرة إلى الواقع الذي فرضته سياسة إدماجية عملت على صعيدين في نفس الوقت : تطبيق نفس الصيغ السائدة في المتروبول على المعمرين في الجزائر، وإحكام السيطرة على السكان الأصليين وسلب أملاكهم. فإلى أي أمر يمكن أن نعزو تلك "الأسطورة الذهبية" التي لطالما تغنى بها بعض رجالات اليسار الفرنسي ؟ ربما إلى تلك النزعة اليعقوبية (jacobinisme) التي أرادت أن تجعل أوروبا تعتنق مثُل ثورة 1789. هذه النزعة التي تحفظ بعض الأوروبيين بشأنها لما

لمسوه فيها من إمبريالية مموهة، أو كما قال فيخته: "إنما يريدون القضاء على كل العلاقات القائمة، وخلق فراغ حولهم يستطيعون أن يعيدوا فيه صورتهم هم إلى ما لا نهاية"[76].

الفصل السابع

ضرورة القيام بثورة كوبرنيكية جديدة*

لو فكر المسؤولون عن السياسة الفرنسية لحظة واحدة في التخلي عن المنظور الاستعماري في سبيل الإدماج، لأدركوا أن هناك حائلا مباشرا يستحيل كسره، ألا وهو الأصالة القومية للشعب الجزائري.

لم تخف هذه الأصالة على القادة وجنرالات الاحتلال بحكم وضعهم الذي جعلهم في احتكاك مباشر مع الواقع الجزائري. لم يسيئوا تقديرهم لهذا الواقع، ولم ينسوه حتى في تلك الفترة التي وقعت الغلبة لهم فيها، وتم فيها إخضاع جزء كبير من البلاد، وفقد الأمير عبد القادر فيها كافة المدن وسمالته. وأمام نفاد صبر الفرنسيين من استمرار الحرب واندهاشهم من عجز فرنسا عن وضع حد لمقاومة "قاطع طرق" بسرعة، رد المارشال بيجو بهذه العبارات: "إننا نخطئ خطأ فادحا عندما نقول إننا اكتفينا بمحاربة قائد يمشي وراءه ستمائة أو سبعمائة فارس. إننا ننسى أننا في مواجهة الأمة العربية بأكملها. إنه قائد وجد مشروعيته في ما قدمه من خدمات للقومية العربية وللإسلام"[77]. تدمير هذه القومية بالذات هو الذي كان بالنسبة إليه من الضرورة بمكان من أجل نجاح احتلال البلد وإحكام السيطرة الفرنسية عليه. وكما نتذكر، كان بيجو يعتبر كل حل قائم على الإبعاد أو على نوع من "الآبارتايد" حلا مستحيلا أو غير مجد، ويقترح محله ضم الشعب الجزائري وتفتيته: "فلو قسمناهم لقضينا لديهم على قوة الاتحاد والروح القومية"[78].

تدمير القومية الجزائرية بتدمير الأطر الاجتماعية والبنى الجماعية كان، كما رأينا في الفصل السابق، الغرض الذي توخاه التشريع الفرنسي انطلاقا من

قرار مجلس الشيوخ الصادر بتاريخ 22 أفريل 1863، وقانون فارنيي الصادر سنة 1873. وقد استعمل في ذلك، كما كانت تقول العبارة الشهيرة، طريقة (le rouleau compresseur)، أي السحق حتى لا يبقى من الجزائر إلا غبار من الأفراد لا يلبث أن يجرهم ضعفهم ومصلحتهم إلى الانضواء تحت جناح النظام الاستعماري.

لكن هل أدى القضاء على المرتكزات التقليدية للمجتمع الجزائري إلى فقدان هذا الأخير لروحه القومية ؟ حقيقة، لقد خمدت هذه الروح فترة طويلة إلى أن وجد الشعب الجزائري نفسه في خضم الكفاح السياسي بطرق جديدة في التنظيم والتعبير عنها. لا يمكن أن ينكر هذه الحقيقة إلا نظرة سطحية لا تخلو من الاستخفاف ولا تريد أن ترى استمرارا لهذه الروح القومية. لقد استعيض عن المقاومة النشطة بمقاومة سلبية تمثلت في أشكال مختلفة كانت كلها تدل على رفض تام للاحتلال الأجنبي. خمود هذه الروح لفترة طويلة قد جعل البعض يظن أن عهدها قد انقضى، والبعض الآخر يرى أنها لم توجد يوما ما على الإطلاق، ولم تظهر فجأة إلا ما بين الحربين العالميتين. الخطأ في هذين الموقفين كان مصدره اعتبار أحداث طويلة المدى، مثل نشأة المعتقدات وحياتها وموتها، والأحاسيس الجماعية والذهنيات، في نفس المستوى مثل وقائع أخرى تاريخية بسيطة. لقد أدى تدمير أطر المجتمع الجزائري فعلا إلى إضعاف الشعور الوطني، لكنه لم يقض عليه.

التشريع الفرنسي ذاته كرس وجود القومية الجزائرية في القوانين الداخلية. لكن كيف تم تعريف هذه القومية ؟ بطبيعة الحال، لم يكن ممكنا الاكتفاء فيه بفكرة الأهلي الجزائري التي كانت فكرة تنطبق أيضا على الإسرائيليين الذين صاروا فرنسيين تامي الحقوق بموجب مرسوم كريميو الصادر سنة 1870 ؛ لذلك أضيفت صفة "المسلم" مادامت الديانة الإسلامية القاسم المشترك والأقل قبولا للطعن فيها بالنسبة إلى الأغلبية شبه التامة من الجزائريين. وهكذا، طبق قانون الأهالي – الذي كان نظاما استثنائيا – على كافة "الأهالي المسلمين الجزائريين" حتى ولو كان بعضهم كاثوليكيين أو إسرائيليين، المهم أنهم ليسوا مواطنين فرنسيين. وقد أكد قراران للمحكمة المدنية لمدينة الجزائر مثل هذا التأويل، وخص القرار الأول وضع

المسلم غير الأهلي ليقضي أن : "الوضع المخصص لمسلمي الجزائر في قرار مجلس الشيوخ الصادر سنة 1865، ولا سيما في ما يخص نظام الأحوال الشخصية الإسلامية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن ينظم حالة شخص لا يتمتع بصفة الأهلي حتى وإن أعلن هذا الشخص، الفرنسي والمسيحي بالمولد، تخليه عن ديانته لاعتناق الديانة الإسلامية"[79]. أما القرار الثاني الصادر سنة 1903، فقد رفض عريضة لجزائري ادعى أنه كاثوليكي حتى لا يقع تحت طائلة قانون الأهالي.

أغلب المؤرخين تجاهلوا هذه الأحداث أو احتقروها، وليس من الصعب الكشف عن أسباب ذلك، وحسبنا هنا أن نقف عند ما يذكرنا به موقفهم بما كان يدعو إليه الاشتراكيون الفرنسيون في القرن التاسع عشر حينما كانوا ينكرون على الشعوب الأوروبية حقهم في تطلعاتهم الوطنية وكفاحهم من أجل الوحدة والاستقلال. فبالنسبة إليهم، لم يكن هناك داع إلى ذلك مادامت الأممية الاشتراكية تسير كما كان برودون ولاسال يزعمان. أما كارل ماركس فلم يؤيد هذا الموقف، وكان يتهم رفاقه بخدمة، ليس الأممية العمالية وإنما، على العكس، الإمبريالية الفرنسية. وفي شهر جوان 1866، غداة انعقاد اجتماع الأممية الأولى، كتب رسالة إلى إنجلس يقول له فيها إن أصدقاءه في "فرنسا الفتاة" كانوا، باسم الأممية العمالية، يريدون زوال جميع الدول وجميع الأمم، أي "امتصاصها من طرف الأمة النموذجية، أي الأمة الفرنسية". هذا، ويبدو أن روح هؤلاء الاشتراكيين قد ظلت لفترة طويلة تلهم مؤرخي اليسار الفرنسي وساسته.

أما موقف التقدميين والشيوعيين في فرنسا، فكان أكثر تفهما. لقد اكتشف أندري برونا A. Prenant أن الأمة الجزائرية كانت سنة 1830 غير مكتملة البنيان، ووصف سماتها وبين إمكانيات تطورها بهذه العبارات : " الشعور المشترك كان متمثلا في معاداة النظام "الإقطاعي" التركي الذي فلت من قبضته من كانوا المستفيدين منه من قبائل مخزن وغيرهم. وكان يتهم هذا النظام على وجه الخصوص بالتفاهم مع قوى الكفر، وبتفضيل المؤسسات الأجنبية ورجال الأعمال اليهود على حساب الجزائريين المسلمين، وبفرض ضرائب لا يقرها الشرع على

المؤمنين، والعمد إلى التمييز بين المسلمين تمييزا لم يأت به القرآن من سلطان. هذا النزاع الوثيق الصلة بالنظام "الإقطاعي" قد حال دون اكتمال تكوُّن أمة حقيقية بسبب تجزئة البلاد، ووضع مجموعة من السكان ضد المجموعة الأخرى كلاهما تعيشان على نفس الأرض التي كانتا تقتاتان منها لكن تختلفان في اللغة والثقافة، ومن ثمة في المكانة الاجتماعية. ومع ذلك، كان هذا النظام قادرا على تسهيل الاتحاد عن طريق الشعور بالانتماء المشترك إلى الإسلام وبإرادة الذود عنه ضد الكفرة. هذا، وتعتبر سنة 1830 مرحلة في الاتجاه المتواصل نحو إتمام بناء الأمة الجزائرية"[80]. وبعبارة أخرى، كانت الأمة الجزائرية غير مكتملة سنة 1830 بسبب انقسامها إلى مجموعتين متعاديتين تفصل بينهما اللغة، والثقافة، والمكانة الاجتماعية ؛ إحداهما تؤيد نظام الحكم، والأخرى تقاومه. ومع ذلك، فقد كان من شأن هذا النزاع بين المجموعتين، وبفضل الإسلام، أن "سهل الاتحاد" في مواجهة هجمة "الكفار".

تثير هذه الأطروحة جملة من الملاحظات :

أولا : حتى وإن ظل معظم القادة من الأتراك، لم يحتفظ نظام الحكم آنذاك إلا بروابط معنوية مع تركيا بعدما أصبحت الجزائر، فعلا وقانونا، بلدا مستقلا منذ سنة 1710. صحيح أن النظام كان "إقطاعيا"، لكن ألا يجب الأخذ بعين الاعتبار القوى الشعبية التي كانت تتأجج وراء تلك الواجهة التقليدية ؟ لقد بدت هذه "الإقطاعية" قوية بعض الشيء آنذاك جنوبي القطاع القسنطيني، عكس المناطق الأخرى التي أخذت تزول فيها مادامت المقاومة التي قادها الأمير عبد القادر قد استطاعت في بضع سنوات أن تمحوها من القطاعين الغربي (l'Oranie) والأوسط (l'Alégrois). وإن انضمام بعض الإقطاعيين إلى المعمرين مرده إلى الأمل الذي كان يحدوهم في استرجاع سلطتهم على القبائل التي تمكنت من التحرر من قبضتهم.

ثانيا : قبائل المخزن، والأتراك، وغيرهم من الأنصار أو المستفيدين من النظام الأوليغارشي السائد قبل 1830 لم يكونوا يشكلون إلا أقلية من السكان الجزائريين. من باب الإشارة فقط، يذكر فانتور دو بارادي Venture de Paradis أن عدد الأتراك

المقيمين بالجزائر سنة 1789 لم يتجاوز 7.000 أو 8.000 فرد. وإذاً، القول إنه كان هناك نزاع بين مجموعتين إحداهما أقلية وأخراهما أكثرية، ومن دون الأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية لكل طرف، قول لا يمكن أن يعولّ عليه كثيرا.

ثالثا : بين هذه الأكثرية وتلك الأقلية كانت هناك اختلافات ذات صلة بالوضع الاجتماعي لكل مجموعة، وليس باللغة، ولا الثقافة مادامت اللغة الوطنية، اللغة الرسمية – بصرف النظر عن اللهجات البربرية – كانت هي اللغة العربية التي دأب الأتراك أنفسهم على استعمالها، ابتداء من الانكشاري البسيط إلى الداي.

ولما كان بين الأكثرية والأقلية روابط الدين، واللغة، والثقافة، كانتا متفقتين على حفظ استقلال البلاد وسلامتها الترابية. أما الخلافات بينهما، فقد تعلقت بالطابع الاجتماعي والسياسي لنظام الحكم، وكان يمكن تجاوزه إما بتطور نحو الديموقراطية، وإما عبر ثورة كتلك التي قادها الأمير عبد القادر بنجاح أثناء فترة وجيزة. إن مثل هذه الخلافات موجودة في جميع البلدان سيما وأن فكرة تجانس الأمة تبقى دائما فكرة نسبية يُقصَد إليها وتظل بعيدة المنال لأنها لا تتماشى والحركة الجدلية لحياة لبشر التي تجد قوامها في التعقد، والتنوع، والتناقض.

أما النزاع الذي وقع بين الأقلية الأوروبية والشعب الجزائري في ما بعد في إطار السيطرة الاستعمارية، فقد كان ذا طبيعة وخطورة مغايرتين تماما. كانت هناك مجموعة تطمح إلى الاستقلال الوطني، بينما كانت المجموعة الأخرى المستفيدة من النظام القائم والمؤيدة له تريد الإبقاء على علاقة التبعية لفرنسا. وعليه، فقد اختلف كل طرف عن الطرف الآخر اختلافا تاما سواء بحكم المصلحة، أو الوضع الاجتماعي والسياسي، أو بحكم الأصل العرقي، واللغة، والثقافة، والدين. وقد بين المآل الذي آل إليه هذا النزاع في نهاية الأمر كم كانت تلك الفكرة التي أريد بها في وقت ما اعتبار الجميع عناصر في تلك "الأمة في طور التكوين" فكرة خرافية لم تعر أي اهتمام للمصير التاريخي للشعوب.

رابعا : يبدو لنا أنه من غير المتطابق مع الحقيقة التاريخية، ودور الإسلام في المجتمع الجزائري الجزم أن "اتحاد" الشعب الجزائري قد حصل بفضل "الشعور بالانتماء المشترك إلى الإسلام وإرادة الذود عنه من الكفار".

إن النظر إلى التضامن الوطني وكأنه قائم على مكافحة "الكفار" ليجعل منه، كما نرى، ظاهرة ثانوية، وشيئا سلبيا أو عارضا. فلو كانت هذه العلاقة بين العلة والمعلول صحيحة، لاتضحت قبل ذلك، أي خلال القرون التي خلت حينما اتخذت الهجمة المسيحية ضد المغرب فيها صورة حرب صليبية جديدة، ولا سيما في القرن السادس عشر إثر احتلال الأسبان لبعض النقاط على الساحل الجزائري. إن تطور العلاقات بين الجزائر والدول المسيحية منذ هذا القرن قد بين حرص الجزائر على التمييز في هذا الجزء من العالم المسيحي بين القوى الصديقة والقوى العدوة. كما أن معارضة الرأي العام الجزائري للسياسة الخارجية للدايات في أوائل القرن التاسع عشر لم تستهدف وجود علاقات سوية أو ودية مع الدول المسيحية، وإنما ثارت ضد تدخل بعض القوى الأجنبية في الشؤون الداخلية للجزائر.

هذا، وليس هناك، في حدود معرفتنا، أي معاصر للغزو الفرنسي نسب إلى المقاومة الجزائرية طابعا دينيا بحتا أو رئيسيا. نصوص بيجو التي سبق ذكرها ومقرر قرار مجلس الشيوخ الصادر سنة 1865 هي، في هذا السياق، واضحة تمام الوضوح. أكثر من ذلك، ينبغي التذكير أن بعض الزعماء الدينيين قد انضموا إلى فرنسا نذكر منهم على سبيل المثال الشيخ التيجاني الذي دمر الأمير عبد القادر منزله المحصن الكائن بعين ماضي، بالقرب من مدينة الأغواط، سنة 1838. وعلى العكس من ذلك، وغداة إبرام معاهدة التافنة التي تضمنت الاعتراف بوجود دولة جزائرية ذات سيادة ملغية بذلك الاستسلام الذي وقع سنة 1830، كان هناك زعماء دينيون لاموا الأمير عبد القادر على خيانته للمثل الأعلى للجهاد بإبرامه تلك المعاهدة، وكان من ضمنهم شيخ الدرقاوه الحاج موسى الذي اندفع ضد جيش الأمير حاملا الراية الخضراء مؤكدا لأتباعه قدرة "بركته" على حمايتهم من الرصاص. لو كانت له هذه "البركة"، أنا مستعد للالتحاق به، رد الأمير عبد القادر قبل

أن يجبرهم على الانصراف بقوة المدفع. غير أن الأمير كان في غاية الرأفة مع المتمردين، فأطلق سراح جميع أسراهم، بينما اختفى الحاج موسى عن الساحة السياسية نهائيا بعد فراره نحو الصحراء.

لقد كانت حربا تحريرية وليس حربا دينية. لكن لم يسع الإسلام إلا أن يكون له دور هام فيها وهو ذلك العنصر الأساسي في الشخصية الجزائرية. حقيقة، في هذه الحرب المشنة ضد غاز بذلك العدد والعدة، كان الإسلام وسيلة لتعبئة الطاقات وشحذ الهمم، لكن سنخطئ إن نحن نظرنا إلى دوره هذا من زاوية الخيار بين نظام ديني أو نظام علماني. بالنسبة إلى الوطنيين الجزائريين، كان الشعور الوطني غير قابل لفصله عن الشعور الديني، لكن من دون أن يذوب فيه. هذا، وينبغي ألا تفوتنا هنا ملاحظة شيء على غاية من الأهمية : لم تحدد الجزائر الحديثة هويتها فقط ضد التدخلات المسيحية، وإنما أيضا في علاقاتها مع البلدان المجاورة لها، والتي تجمعها بها أواصر الدم، والتاريخ، واللغة، والدين.

خامسا : القول إن 1830 كانت بمثابة مرحلة نحو "استكمال بناء أمة جزائرية" إنما فيه مغالاة في تبسيط المسار التاريخي، وتجاهل لما قام به النظام الاستعماري من جهود – على المستويين الثقافي والاقتصادي – في سبيل القضاء على القومية الجزائرية كما بينا. لم تكن السيطرة الاستعمارية بالنسبة إلى الأمة الجزائرية فترة تقدم متواصل نحو الوحدة بل كانت مرحلة عرفت فيها صعودا وهبوطا، وتجارب مريرة كادت أن تمحوها من الوجود، وتقضي على شخصيتها وهويتها لتلقي بها إلى عدمية ما قبل التاريخ، مثلما كان يتحرق على ذلك الكثير من المؤرخين.

سادسا : إنه لمن الغريب أن تذكرنا فكرة "الأمة غير المكتملة" سنة 1830 بنظرية "الأمة في طور التكوين" التي جاء بها أصدقاء أ. برونا ما بين 1939 و1954. ويبدو أن برونا لما رأى هذه النظرية وقد أدركها الزمان بفعل التطورات المستجدة أراد تغييرها بتبديل صيغتها إلى الماضي.

وحتى وإن كنا لا نشك في نوايا أصحاب هذه النظرية، إلا أنه بإمكاننا أن نرى فيها تصورا خطيرا من حيث عواقبه، وخاطئا من حيث مبدؤه.

وبالفعل، اعتبار الشعب الجزائري "أمة في طور التكون" في الوقت الذي كان يخوض فيه حربا تحريرية إنما كان بمثابة وضع شرط مسبق للاستقلال ليصبح مرهونا بوحدة وطنية غير ممكنة في ظل الظروف التي كانت سائدة آنذاك، وبالطريقة التي طرحت بها : الانصهار المعنوي للمجموعتين، الأقلية الأوروبية والأغلبية الجزائرية، في بوتقة واحدة. ثم كم شعبا صار مستقلا منذ السنوات الأخيرة يستطيع أن يستجيب لمقاييس الأمة المكتملة كما يتصورها منظرونا ؟

فكرة الأمة هذه، كما يبدو ذلك بوضوح، لها علاقة بمبدأ القوميات. لقد أسهم هذا المبدأ في تحرير بعض الشعوب الأوروبية في القرن السادس عشر في وقت لم تعرف فيه المثل الديموقراطية الرواج الذي تعرفه اليوم. وأمام الاتجاه العام السائد اليوم نحو إزالة الاستعمار، لا يمكن لمثل هذا المبدأ إلا أن يكون رجعيا أكل عليه الدهر وشرب، مبدأ الغاية منه وضع الحواجز لئلا تتحرر الشعوب. وكما هو معلوم، تم تحرير الشعوب المستعمرة ولازال يتم وفق مبدأ أكثر بساطة، وعمومية، وديموقراطية، ألا وهو مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها. وكما يعلمنا التاريخ ذلك، فإن الاستقلال، وإنشاء سلطة مركزية هما اللذان يمكن أن يسهلا بناء الأمة الواحدة حيثما دعت الحاجة إليه، هذا مع افتراض تشكل الأمة مرحلة ضرورية في كل مكان.

وفي نهاية المطاف، يكشف التفسير الذي أتى به برونا عن محاولة لتطبيق مبادئ وتصورات مأخوذة من تجربة وتاريخ قسم من أوروبا على واقع جزائري مغاير.

منذ أربعة قرون، استطاعت أوروبا أن تفرض هيمنتها في كافة المجالات، بدءا بالاقتصاد وانتهاء بالفكر. إسهامها في تراث الإنسانية لا يرقى إليه الشك، وهو عظيم. لكن ما أتت به في ميدان العلوم الإنسانية قد كان فيه من الانحياز والأفكار المسبقة ما يستدعي منظورا جديدا ومراجعة.

ومنذ أربعة قرون كذلك، اعتاد رجالات العلم على اعتبار أوروبا كما لو كانت مركز العالم، وقيمها كما لو كانت مقياسا تقاس به البشرية وأهمية الناس. هذا، ونجد بعضا من دعاة أممية الفكر البشري يعرفونها بحسب مقاييس الفكر الأوروبي، بل ويسمحون لأنفسهم بالمقارنة بين مختلف الحضارات على أساس مجموعة من القيم الغربية عنها، مقارنة لا تلبث أن تجعل منهم أوصياء على غيرهم، مؤمنين بالتفاوت الفطري بين الشعوب، وبفكرة سمو بعضها عن الباقي، وهذا هو المدخل إلى الاستعمار.

إن علم الاجتماع الفرنسي، يقول مارلو بونتي، "كان يفتقر إلى فهم الآخر، وهو ما يشكل جوهر علم الاجتماع". لكن مثل هذا الافتقار لا يعانيه علم الاجتماع الفرنسي فقط، وإنما تعانيه كافة العلوم الإنسانية التي راحت ضحية تمركز أوروبي حول الذات (eurocentrisme) الذي مآله الطريق المسدود، وسوء الفهم، ومن ثمة العنصرية في بعض الأحيان.

هذا التمركز حول الذات يتجلى في شكل تعصب في زمن ما انفكت العلاقات والمؤسسات الدولية تشهد تطورا متزايدا، وأفق الإنسان تتوسع توسعا منقطع النظير بدخول العديد من الشعوب والحضارات، المنسية في ما مضى بفعل الاستعمار، الساحة الدولية.

وحتى يمكن الخروج من هذا المأزق، تجب ثورة كوبرنيكية جديدة يتم بمقتضاها مراجعة أدوات التحليل الفكري حتى يكون هذا الأخير أكثر اتساعا وثراء. ينبغي تجديد المسلّمات، والأفكار والمفاهيم، والتعاريف، والنظريات، والقيم حتى يتسنى التعبير، وبنفس "التعاطف"، عن البشرية قاطبة، وعن تنوعها واختلافها.

هذا، ولابد أن تمر مثل هذه المراجعة، وعلى وجه الخصوص، عبر تحرير التاريخ وعلم الاجتماع من الاستعمار.

وحتى وإن كنا لا نشك في نوايا أصحاب هذه النظرية، إلا أنه بإمكاننا أن نرى فيها تصورا خطيرا من حيث عواقبه، وخاطئا من حيث مبدؤه.

وبالفعل، اعتبار الشعب الجزائري "أمة في طور التكون" في الوقت الذي كان يخوض فيه حربا تحريرية إنما كان بمثابة وضع شرط مسبق للاستقلال ليصبح مرهونا بوحدة وطنية غير ممكنة في ظل الظروف التي كانت سائدة آنذاك، وبالطريقة التي طرحت بها : الانصهار المعنوي للمجموعتين، الأقلية الأوروبية والأغلبية الجزائرية، في بوتقة واحدة. ثم كم شعبا صار مستقلا منذ السنوات الأخيرة يستطيع أن يستجيب لمقاييس الأمة المكتملة كما يتصورها منظورنا ؟

فكرة الأمة هذه، كما يبدو ذلك بوضوح، لها علاقة بمبدأ القوميات. لقد أسهم هذا المبدأ في تحرير بعض الشعوب الأوروبية في القرن السادس عشر في وقت لم تعرف فيه المثل الديموقراطية الرواج الذي تعرفه اليوم. وأمام الاتجاه العام السائد اليوم نحو إزالة الاستعمار، لا يمكن لمثل هذا المبدأ إلا أن يكون رجعيا أكل عليه الدهر وشرب، مبدأ الغاية منه وضع الحواجز لئلا تتحرر الشعوب. وكما هو معلوم، تم تحرير الشعوب المستعمرة ولازال يتم وفق مبدأ أكثر بساطة، وعمومية، وديموقراطية، ألا وهو مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها. وكما يعلمنا التاريخ ذلك، فإن الاستقلال، وإنشاء سلطة مركزية هما اللذان يمكن أن يسهلا بناء الأمة الواحدة حينما دعت الحاجة إليه، هذا مع افتراض تشكل الأمة مرحلة ضرورية في كل مكان.

وفي نهاية المطاف، يكشف التفسير الذي أتى به بروتا عن محاولة لتطبيق مبادئ وتصورات مأخوذة من تجربة وتاريخ قسم من أوروبا على واقع جزائري مغاير.

منذ أربعة قرون، استطاعت أوروبا أن تفرض هيمنتها في كافة المجالات، بدءا بالاقتصاد وانتهاء بالفكر. إسهامها في تراث الإنسانية لا يرقى إليه الشك، وهو عظيم. لكن ما أتت به في ميدان العلوم الإنسانية قد كان فيه من الانحياز والأفكار المسبقة ما يستدعي منظورا جديدا ومراجعة.

ومنذ أربعة قرون كذلك، اعتاد رجالات العلم على اعتبار أوروبا كما لو كانت مركز العالم، وقيمها كما لو كانت مقياسا تقاس به البشرية وأهمية الناس. هذا، ونجد بعضا من دعاة أممية الفكر البشري يعرفونها بحسب مقاييس الفكر الأوروبي، بل ويسمحون لأنفسهم بالمقارنة بين مختلف الحضارات على أساس مجموعة من القيم الغريبة عنها، مقارنة لا تلبث أن تجعل منهم أوصياء على غيرهم، مؤمنين بالتفاوت الفطري بين الشعوب، وبفكرة سمو بعضها عن الباقي، وهذا هو المدخل إلى الاستعمار.

إن علم الاجتماع الفرنسي، يقول مارلو بونتي، "كان يفتقر إلى فهم الآخر، وهو ما يشكل جوهر علم الاجتماع". لكن مثل هذا الافتقار لا يعانيه علم الاجتماع الفرنسي فقط، وإنما تعانيه كافة العلوم الإنسانية التي راحت ضحية تمركز أوروبي حول الذات (eurocentrisme) الذي مآله الطريق المسدود، وسوء الفهم، ومن ثمة العنصرية في بعض الأحيان.

هذا التمركز حول الذات يتجلى في شكل تعصب في زمن ما انفكت العلاقات والمؤسسات الدولية تشهد تطورا متزايدا، وأفق الإنسان تتوسع توسعا منقطع النظير بدخول العديد من الشعوب والحضارات، المنسية في ما مضى بفعل الاستعمار، الساحة الدولية.

وحتى يمكن الخروج من هذا المأزق، تجب ثورة كوبرنيكية جديدة يتم بمقتضاها مراجعة أدوات التحليل الفكري حتى يكون هذا الأخير أكثر اتساعا وثراء. ينبغي تجديد المسلّمات، والأفكار والمفاهيم، والتعاريف، والنظريات، والقيم حتى يتسنى التعبير، وبنفس "التعاطف"، عن البشرية قاطبة، وعن تنوعها واختلافها.

هذا، ولابد أن تمر مثل هذه المراجعة، وعلى وجه الخصوص، عبر تحرير التاريخ وعلم الاجتماع من الاستعمار.

الخلاصة

يبدو بعض مؤرخي الجزائر واعيين بهشاشة أطروحاتهم وتراكيبهم الفكرية، ولا يجدون حجة لذلك أو عذرا إلا في اتهام موضوع دراستهم.

بالنسبة إلى ش.أ. جوليان، لقد "خان" المغرب المؤرخين مثلما فعل مع الغزاة. لكن ماذا كان سيقوله هذا "الخائن" لو تسنى له الكلام ؟ يلوم ج. لاسوس J. Lassus بعض الشعوب على صمتها : "إن المؤرخين لمضطرون إلى استعمال الوثائق التي تركت لهم. فإن بقيت الشعوب صامتة، فقد يبقى التاريخ بدوره صامتا"[1].

ربما كان القرطاجيون والنوميديون، هم المستهدفين بهذا القول، أقل كلاما من غيرهم، لكن إصدار حكم بات كهذا في حقهم غير لائق إذ هل وقع القيام بحصيلة، ولو تقريبية، لكل ما ضاع بفعل الزمن، والنهب والتخريب المقصود أو غير المقصود؟ أما من جانب سكان شمال إفريقيا، فلا يسعهم إلا أن يتأسفوا على اختفاء أعمال الملكين هيمبسال Hiempsal ويوبا الثاني Juba II، وتدمير المكتبة الكبرى لجامع الزيتونة من طرف جيوش شارل الخامس سنة 1535.

ثم، هل نستطيع القول إن ما هو موجود، على الأقل، قد كان محل استعمال كاف من طرف المعنيين ؟ فهذا ج. لاسوس – الذي هو مؤرخ، لكن عالم آثار بالدرجة الأولى – يعتبر أن البحث الأثري بشمال إفريقيا "لازال في بداياته". حقيقة، وقعت، منذ سنة 1830، حفريات عديدة، غير أن جهود الباحثين انصبت على ذكريات روما التي تعتبر فرنسا نفسها وريثة لها على الأرض الإفريقية. إنهم لم يهتموا بالتراث النوميدي والقرطاجي لاسيما وأن إظهاره كان يتطلب التضحية بالآثار الرومانية المدفونة تحتها: "إننا لا نعرف الكثير عن أعمال السلم التي من الممكن أن يكون هؤلاء الملوك البربر قد قاموا بها.ومن المحتمل أن نعرف ذلك ذات يوم معرفة أكثر : الماضي

البربري لإفريقيا القديمة، مثل ماضيها القرطاجي، مدفون الآن. ففي هيبون مثلا، وفور الانتهاء من إظهار المدينة الرومانية بما فيه الكفاية، يمكن التضحية بجزء منها للبحث في باطن الأرض عن آثار ماضيها السحيق"[82]. ومع ذلك، هناك بعض الملاحظات لا تبعث على التفاؤل في هذا المجال : التخلي عن الحفريات التي شرع فيها بسيغا Siga التي كانت عاصمة سيفاكس ؛ أما شرشال، عاصمة الملوك الموريتانيين ويوبا الثاني، فلم يتم حفرها "إلا قليلا". وليس معنى ذلك أن الماضي العربي والإسلامي، الذي هو أكثر جدة وبروزا، قد حظي بعناية أكبر من طرف البحث الأثري الاستعماري. وماذا يمكن أن يقال عن آلاف المخطوطات العربية التي هي نائمة الآن على رفوف المكتبات الخاصة والعديد من المكتبات العمومية في أوروبا ؟ إنه تراث وماض عمد إلى دفنهما، ولو تمت دراستهما بروح الموضوعية والنزاهة لفقدت عبارة "القرون المظلمة" ربما علة وجودها. وحسبنا في هذا السياق أن نعطي مثلا على الطريقة التي عوملت بها الثقافة العربية إلى حد الآن : لقد تقرر أخيرا ترجمة يوميات الأمير عبد القادر الصوفية، المعروفة بـ"المواقف"، إلى اللغة الفرنسية، وهي عبارة عن مؤلف صدر سنة 1901 بالقاهرة، وبقي مدة ثلاثين سنة عند الراحل ماسينيو Massignon، المختص في التصوف الإسلامي، والمتقن للغة العربية.

وبناء على ما تقدم، يظهر كيف أن اشتكاء المؤرخين من عدم وفرة الوثائق لا مبرر له، وأنهم لا زالوا متشبثين بذلك التصور الذي تجاوزهم الزمن فيما يخص التاريخ، والقاضي بالاعتماد على الوثيقة المكتوبة. إن وثنيي الوثيقة المكتوبة هؤلاء هم بالذات الذين يقصدهم لوسيا فافر Lucien Fevre حينما يقول : "تتم كتابة التاريخ، من دون شك، بالاعتماد على الوثائق المكتوبة، عندما تكون موجودة. لكنها يمكن أن تتم، ويجب أن تتم بكل ما تسمح عبقرية المؤرخ باستعماله.أي بالكلمات، الإشارات، المناظر، حبات القرميد، أشكال الحقول والنباتات الضارة، خسوفات القمر، وأطواق حيوانات الجر، ودراسة الأحجار من طرف جيولوجيين، وتحليل السيوف المعدنية من طرف كيميائيين"[83]. إننا نعرف كم كان هذا التصور العصري والعلمي، ولا زال، مصدرا خصبا لأعمال جليلة أولت العناية للحياة الاجتماعية والاقتصادية للناس. ولا يسعنا إلا أن نتأسف عن عدم تمكن مثل هذا التجديد في التصور من مؤرخي شمال

إفريقيا الذين بقوا أوفياء لذلك التصور التقليدي الذي جعلهم، من دون شك، أقرب إلى تاسيت Tacite منهم إلى ل. فافر.

لكن هل يجب مع ذلك طرح أعمال هؤلاء المؤرخين جانبا، ونشرع في كتابة تاريخ جديد للجزائر قائم على قواعد أخرى ؟ أظن أن ذلك سيكون إجحافا. فحتى وإن اتسمت أعمال هؤلاء المؤرخين بعيوب شتى بسبب مسلماتها المتفاوتة من حيث تأييدها للاستعمار، وضعف مناهجها، إلا أنه من الممكن أن نجد فيها عناصر مقبولة ومفيدة. يمكن أن ننظر إلى حركة القضاء على الاستعمار كحركة حررت الضمائر والأذهان في نفس الوقت الذي حررت فيه الشعوب تحريرا قد يجعل بعض المتخصصين يأتون في المستقبل بأعمال ربما أكثر موضوعية وانفتاحا. ولا شك أن مثل هذه الحركة قد خلقت ظروفا ستسمح بتفاهم أحسن بين مختلف الشعوب.

ومن هذا المنظور، إن التعاون الثقافي والعلمي مدعو إلى تأدية دور متزايد الأهمية لما لهذا النوع من التعاون من قيمة عظيمة، ذلك أن الثقافة إن هي بقيت منطوية على ذاتها سرعان ما يعتريها الجمود والاختناق. غير أن التعاون، مثله مثل لغة أيسوب (Eusope) هو أحسن شيء في العالم وأسوأه. ويكون أسوأ شيء متى حمل معه بقايا العنصرية والاستعمار، واقتصر على ثنائية ضيقة، أو عمل كوسيلة لإمبريالية أيديولوجية غالبا ما تكون مرتبطة بمصالح اقتصادية وسياسية. بل ويمكن أن يتحول إلى ضده إن تم التفضيل فيه للتوجه الأيدلوجي عوض الأهلية التقنية في اختيار المتعاونين.

يعيش العالم اليوم تجربة واسعة في هذا المجال، تجربة تزودنا بدروس ينبغي الاستفادة منها إن نحن أردنا أن نضمن النجاح لما يمكن أن يكون إنجازا عظيما في اتجاه التفاهم والأخوة بين البشر. وهناك مثال بسيط لكنه يحمل دلالة كبيرة : يتعذر علينا أن نرى كيف يمكن لمؤلف –مكلف بمهمة على مستوى وزارة التعاون الفرنسية، اكتشف في العالم الأفرو–آسياوي "حضارات الحلم، وعدم اللامبالاة، والفوضى"[84] – أن يسهم إسهاما إيجابيا في هذا المجال. ومع ذلك، يبقى التعاون الثقافي أحسن شيء في العالم متى نزع نحو الإثراء المتبادل للأطراف المتعاملة مع احترام شخصية كل طرف، وكان مندرجا في إطار المجهود العام للبشرية الذي يتوخى الوحدة في ظل التنوع.

لكن هل معنى ذلك أننا نطلب من الفرنسيين أن يضعوا لنا تاريخا مقبولا للجزائر؟ وقد يجيبوننا وهم محقون أن ذلك لم يعد شأنهم، وأن هذه المهمة تعود إلى الجزائريين قبل سواهم بعد حصولهم على الاستقلال. ينبغي على الجزائريين البحث في ماضيهم لاسترجاع تراثهم وعددا من القيم التي تبقى شخصيتهم من دونها ناقصة، وذلك من أجل دفعة قوة لعملية بناء المستقبل. بالنسبة إليهم، كما بالنسبة إلى الشعوب الفتية، سوف يكون التاريخ، كما قال ك.إ.مارو M.I. Marrou، تلك: "المعرفة التي تسمح للإنسان بتحمل مسؤولية مصيره وعيناه مفتوحتان ووعيه كامل"[85].

القول إن الجزائريين مستعدون الآن على كتابة تاريخهم وفق مقاييس الصرامة العلمية فيه كثير من المغالاة. فمن جهة، ينبغي عليهم أولا أن يكوّنوا ما يلزم من الإطارات للقيام بمهام كثيرة ومختلفة في مجال التوثيق، واللسانيات، والآثار، والاقتصاد، والاجتماع، والتاريخ، وغيرها. وإن التعاون الثقافي القائم على اتفاقيات ثنائية أو على مساهمة مؤسسات دولية، يمكن أن يقوم بدور عظيم في تكوين هذه الإطارات. لكن ذلك لا يستبعد تلك المدرسة الكبيرة المتمثلة في تجارب الواقع إذ لا يمكن للحداد أن يتعلم صناعة الحدادة إلا إذا خاض في طرق الحديد، وهو بالذات ما ينطبق على المؤرخ من خلال قيامه بأبحاث في مواضيع دقيقة ومحددة. ومن جهة ثانية، لقد تسبب التاريخ الرسمي للفترة الاستعمارية في اعوجاج الأحكام حتى اتخذ البعض منه، في هذه الظروف الصعبة، علة للهروب إلى ماض نعتوه بالعهد الذهبي، بينما اعتبره البعض الآخر مادة تقوم على مجرد الحقائق المتعارف عليها. وبحرمانه لهم من تاريخهم، قضى الاستعمار لدى الشعوب التي أخضع على وعي المصير التاريخي إلى درجة أن صار رد فعل البعض منهم وجدانيا كلما تعلق الأمر بالماضي، ونسوا واقع أحوالهم؛ ومن هنا نشأ في أذهان عدد من الناس ارتياب حيال التاريخ. وعلى أية حال، من البديهي أن ينشغل الجزائريون في ظل الظروف الراهنة بالمهام المستعجلة المتصلة بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وببناء المستقبل، ويتركوا أمر الماضي إلى حين. هذا إنما هو، من دون شك، تصور مؤقت، لكنه مع ذلك خاطئ من حيث المبدأ. فنسيان الماضي قد يكون من شأنه أن يحرم مهام بناء المستقبل من أي منظور، ويجعلها رهينة للحاضر الشارد. ثم إنه لمن المستحيل أن نلغي الماضي بنسياننا

لأننا نحمله دوما فينا تركة بصرف النظر عما إذا كانت تركة جيدة أو سيئة. إنه يتحكم في مصيرنا. وعندما ننساه، يصير حتمية تستعبد الإنسان، وتعيق تقدمه. وكما قال غوته Goethe وردّدته الألسنة بعده، إن الإنسان ليتحرر من الماضي بمعرفة هذا الماضي؛ أو كما قال ه.إ مارو H.I. Marrou بكلمات جميلة: لقد قيل إن وعينا لمصيرنا الماضي يترتب عليه تنفيس، وتخلص من ذلك العبء الثقيل الذي أثقلت به تركة الماضي كواهلنا من حيث لا ندري. فمنذ اللحظة التي يعي الإنسان فيها تراثه التاريخي، يصبح حرا في حكمه عليه: فإما أن يقبله، وإما أن يرفضه"[86].

بعدما انتهجت الجزائر بعد استقلالها نهجا اشتراكيا دعت إليه ظروف موضوعية، وجدت نفسها أمام تركة تاريخية لا تبدو على وعي بها. إن ما قام به الاستعمار من اغتصاب للأملاك، وهجوم على الملكية الجماعية، وقضاء على أطر المجتمع الجزائري، وترحيل لملايين السكان من الأرياف أثناء حرب التحرير، قد تسبب في ظهور نزعة فردية تميل في بعض الأحيان إلى الانتقام الشخصي، أو على الأقل إلى الأنانية المفرطة، مصدر عدم الانضباط والجشع الرأسمالي. هذا، ولم تستطع هذه النزعة الفردية – التي ظهر شيء منها في المدن من قبل – الحديثة العهد نسبيا التأثير في الذهنية الجزائرية تأثيرا كبيرا لأنها لا تتنافى فقط مع الأخلاق الاشتراكية، وإنما أيضا مع التقاليد الجزائرية العريقة التي لا زالت حية، والقائمة على الإشادة بروح التضامن الاجتماعي، والاندماج الكلي للفرد داخل الجماعة.

وهنا يطرح السؤال التالي: إلى أي مدى يمكن للمستقبل رفض تركة ماض قريب بالاعتماد على ماض بعيد؟ إنها مسألة تتعلق بالتربية، والثقافة، وبناء المؤسسات اللازمة.

لا تتمثل معرفة التاريخ في تحرير الإنسان من الماضي فقط، وإنما تساعده أيضا في فهم مشاكله الحالية، وإدراك مصيره. هذا، ولا يمكن تفسير مأساة الفلاحين الجزائريين ودورهم الثوري فقط على ضوء الأغراض التي توخاها الاستعمار المعاصر والطرق التي استعملها في بلوغها. إن لها جذورا ضاربة في أعماق تاريخ الجزائر الغابر منذ حركات التمرد الشعبية التي ظهرت في العهد الروماني لتثور على النظام القائم بسبب ما كانت تتعرض له على يده من ظلم وقضاء على سبل عيشها.

لقد اتُّهِمت هذه الحركات من طرف الكاثوليكيين، المدافعين على الإمبراطورية، ولم يعرها التاريخ الرسمي أي اهتمام حتى أضحى عناصرها يعتبرون مجرد قطاع طرق أو لصوص مؤن «rôdeurs de celliers» (من هنا جاءت لفظة «circoncellions». لكن يبدو هؤلاء المتمردون في روايات البعض من خصومهم ثوريين حقيقيين، ولا أدل على ذلك مما قاله عنهم اثنان من خصومهم الكاثوليكيين، ألا وهما أوبتات وميلاف : "قبل صدور أمر الوحدة[87]، وحينما كان هؤلاء الأشخاص يتسكعون من مكان إلى آخر، ويحصل كل من أكسيدو وفازير من هؤلاء الحمقى على لقب القديس، لم يكن أحد ليطمئن على أملاكه، ولم يكن دائن يجرؤ على المطالبة بحقه لأن إقرارات الدين لم تكن لها أية قيمة يومئذ. كان كل الناس آنذاك يعيشون حالة من الرعب بعد أن وصلتهم رسائل ممن كانوا يدعون أنهم سادة القديسين. وإذا تأخر المرء في الإذعان لأوامرهم، سارعت إليه عصابة هائجة لتسمعه كل أنواع الوعيد. وهكذا، فعوض أن يشكر الدائن على دينه صار تحت طائلة الموت هو المتوسل المهان. كان كل دائن يسارع إلى التخلي عن حقه مهما عظم، ويعتبر النجاة بجلدته ربحا. كما أن الطرقات لم تعد آمنة حيث كان يُلقى بالأسياد من على عرباتهم فيركضون كالعبيد أمام أنظار خدامهم وهم يجلسون في أماكنهم. لقد قرروا أن تنقلب الأوضاع رأسا على عقب فيصبح السيد عبدا والعبد سيدا !"[88]

لقد كان في حركات التمرد هذه («circoncellions») التي شهدتها نوميديا في القرنين الرابع والخامس نوع من الروح الثورية. فلم تكن، إذاً، مجرد تمرد أعمى إذ استهدفت الطبقات الاجتماعية المتحالفة مع النظام الروماني والمستفيدة منه. ولما كان عمل هذه الحركة مقتصرا على القضاء على المظالم، فقد بدا وكأنه شكل من الانتقام الاجتماعي. لقد افتقرت هذه الحركة في عملها إلى منظور سياسي، وما كان حتى بإمكان حلفائهم الدوناتيين من توفيره لهم بسبب الرعب الذي كانوا يشعرون به من جانبهم، بالإضافة إلى انشغالهم بصراعهم الديني ضد الكاثوليك.

إن كلا من الطرق، والمشاكل، والحلول تتغير مع الزمن. كما أن التاريخ لا يعيد نفسه، وإنما يتقدم لأن هناك نوعا من الاستمرار في التطلعات الأساسية للبشر. بطبيعة الحال، هناك بون شاسع بين الفلاح الجزائري في القرن العشرين وسلفه في عهد «circoncellions»، لكن الصلة بينهما تبقى ماثلة في تعطشهما المشترك إلى العدالة الاجتماعية، وفي مقتهما أن يروا الإنسان يستغل أخاه الإنسان.

ملحق النصوص الأصلية

1. La Méthode : hors de toute chronologie.

« *Les renseignements que nous obtenons des auteurs anciens restent, je l'ai dit, très fragmentaires; on les complète en transposant dans l'Antiquité des remarques faites de nos jours. La méthode est moins précaire qu'il n'y paraît et les recoupements sont assez nombreux pour qu'on puisse lui prêter foi. Stéphane Gsell a pu ainsi tracer un tableau des Berbères — hors de toute chronologie — qui a été depuis complété, mais pas profondément modifié.* »

Jean Lassus.

(*Histoire de l'Algérie*, par Lassus, Marçais, Barbes, Mouilleseaux et Boyer, 1962, p. 15.)

2. Le dilemme de l'Afrique du Nord.

« *Civilisation et servitude, ou liberté et barbarie.* »

Gaston Bouthoul.

(Introduction à la 2e édition de la traduction des *Prolégomènes* d'Ibn Khaldoun.)

3. Son inaptitude congénitale à l'indépendance.

« Aussi loin que l'on remonte dans l'histoire de l'Afrique du Nord, on constate que tout se passe comme si elle était frappée d'une inaptitude congénitale à l'indépendance. »

C. A. Jullien et C. Courtois.

(Histoire de l'Afrique du Nord, 2e éd., 1951, p. 48.)

4. Son incapacité à s'unir.

« L'incapacité historique de l'Afrique du Nord à réaliser son unité ne date pas d'hier. L'absence d'un nom universellement admis (comme le disait E.F. Gautier) en est la conséquence. Berbérie, Maghreb ou Afrique du Nord, ce pays paraît divisé dès le VIIIe millénaire... »

Gabriel Camps.

(Monuments et Rites funéraires, 1961, introd. p. 7.)

5. Les éternels conquis.

« Aussi loin que nous remontons dans le passé, nous voyons une cascade ininterrompue de dominations étrangères : les Français ont succédé aux Turcs qui avaient succédé aux Arabes qui avaient succédé aux Byzantins qui avaient succédé aux Vandales qui avaient succédé aux Romains qui avaient succédé aux Carthaginois. Et notez que le conquérant, quel qu'il soit, reste le maître du Maghreb jusqu'à ce qu'il soit expulsé par le conquérant nouveau, son successeur. Jamais les indigènes n'ont réussi à expulser leur maître. »

E.F. Gautier.

(Le Passé de l'Afrique du Nord, p. 21.)

6. La malchance géographique.

« Le morcellement en compartiments autonomes a compromis l'unité politique, mais favorisé en Kabylie et en Aurès, par exemple, la formation de groupements originaux qui « ont résisté jusqu'à aujourd'hui à l'érosion de l'histoire.

C.A. Julien et C. Courtois.

(Ouvr. cité, p. 12.)

« A vrai dire, c'est la steppe, dont la prépondérance s'est peut-être légèrement accentuée durant les derniers millénaires, qui joue le rôle primordial dans l'évolution humaine de l'Afrique du Nord.

« Suivant qu'elle s'affirme avec plus ou moins de rigueur, elle impose des conditions diverses de vie. Tantôt elle écarte, ou presque, les hommes; tantôt elle les oblige à une vie mouvante qui rythme la mécanique des saisons; tantôt elle exige d'eux une patiente résignation devant le défilé des vaches maigres. »

C.A. Julien et C. Courtois.

(Ouvr. cité, pp. 14 et 16.)

7. L'Afrique du Nord : colonisée depuis la fin de la préhistoire.

« Dès la fin de la préhistoire, les relations qui s'établissent entre les Berbères et les autres pays méditerranéens plus privilégiés prennent un aspect colonial... »

Gabriel Camps.

(Ouvr. cité, p. 7.)

8. les temps protohistoriques ne paraissent pas révolus.

« *Les relations établies entre la Berbérie et les pays voisins permirent l'élaboration d'une civilisation rurale, type méditerranéen, préparée par les acquisitions néolithiques. Cette civilisation allait être aussi durable que la population berbère. Malgré les siècles chargés d'événements, elles restèrent, l'une et l'autre, sans changement. Les cultivateurs, cantonnés aujourd'hui dans les massifs telliens, nous font connaître le genre de vie des sédentaires qui, avant les temps historiques, cultivèrent les rudes terres du Maghreb; les nomades arabisés au cours des derniers siècles n'ont guère changé non plus. Les temps protohistoriques ne paraissent pas révolus.* »

Gabriel Camps.
(*Ouvr. cité*, p. 7.)

9. Un cas d'immobilisme racial.

« *Les Berbères sont « de tous les riverains de la Méditerranée les plus tenaces, les plus obstinés dans leur état social.* »

Stéphane Gsell.
(*Histoire ancienne de l'Afrique du Nord*, t. V, p. 25.)

« *Le Berbère n'ayant point assimilé est incapable de continuer tout seul dans la voie où il avait semblé s'être laissé guider. La domination étrangère disparue, le Berbère est prêt à adopter les mœurs d'un nouveau maître aussi vite qu'il a oublié ceux des anciens; s'il est livré à lui-même, à la période de civilisation étrangère succède une nouvelle période de barbarie.* »

Henri Basset.
(*Essai sur la littérature des Berbères*, p. 29.)

« *Cette permanence [berbère] surprend et émeut. Elle est certes un élément de ralentissement, et résiste à tout renouvellement, donc à tout progrès. Mieux, les Berbères peuvent être recouverts par les civilisations extérieures, enveloppés et comme conquis par elles, et garder leurs traditions ancestrales, ou les retrouver dès que les conquérants sont repartis.* »

Jean Lassus.
(*Ouvr. cité*, p. 18.)

« *Nulle part dans le monde méditerranéen la campagne ne fut aussi conservatrice, aussi fermée aux séductions urbaines que le bled nord-africain.* »

Gabriel Camps.
(*Ouvr. cité*, p. 8.)

« *Tout se passe comme si le Berbère n'a d'existence propre que dans les formes élémentaires d'organisation sociale et de conceptions agricoles dont le monde méditerranéen eut connaissance dès la fin des temps préhistoriques; au niveau supérieur, c'est Carthage, c'est Rome, c'est l'Islam.* »

Gabriel Camps.
(*Massinissa ou les débuts de l'histoire*, 1961, pp. 301-302.)

10. La personnalité négative du Maghreb.

« *Le Maghrébin, parmi les races blanches méditerranéennes, représente assurément le traînard resté loin en arrière... Cette race n'a aucune individualité positive.* »

E.F. Gautier.
(*Ouvr. cité*, pp. 5 et 25.)

15. L'Afrique du Nord vue de l'Arabie.

« Vue de l'Arabie, l'Afrique du Nord apparaissait comme une terre fertile de champs et de vergers, productrice de troupeaux et de montures réputées, abondante en villes bonnes à piller et en populations rurales faciles à réduire en esclavage. »

G. Marçais.
(Ouvr. cité. p. 92.)

16. Une explication de l'islamisation et de l'arabisation du Maghreb.

« On reproche à la France sa politique de peuplement, soit encore ; mais que dire alors de l'invasion, au XIe siècle, des Beni-Hilal et des Beni-Solaym, « semblables à une nuée de sauterelles et détruisant tout sur leur passage », comme l'écrit Ibn Khaldoun, traînant après eux femmes et enfants, qui brisa la tentative d'unification maghrébine, que les Berbères çanhadjiens étaient sur le point de réussir, et implanta au Maghreb plus d'un million de bédouins étrangers ? C'est cette effroyable catastrophe qui favorisa l'arabisation, puis l'islamisation du pays, mais au prix de ruines dont il ne se releva pas. »

C.A. Julien.
(L'Afrique du Nord en Marche, 1953, p. 291.)

17. L'Algérie moderne en quelques phrases.

L'histoire de l'Odjeak « comprend trois périodes inégales qui n'ont de commun que l'obscurité, l'anarchie, les expédients sans vergogne, le meurtre politique, la loi du plus fort et du plus cruel. »

Léo Barbes.
(Histoire de l'Algérie, par J. Lassus, G. Marçais, Léo Barbes, pp. 162-163.)

« Léo Barbes vient de nous le dire, l'Algérie est devenue au XVIe siècle un « Odjeak » où les reïs et les janissaires détiennent le pouvoir absolu, tandis que la population participe activement, et d'ailleurs avec volupté, aux activités concomitantes du banditisme maritime. »

Pierre Boyer.
(Ouvr cité, p. 187.)

18. Civilisations du rêve, de l'insouciance et du désordre.

« ... Les hommes de Barbarie auraient ainsi manqué à l'instant nécessaire de l'énergie indispensable ou de la capacité d'adaptation et d'organisation, de la volonté d'innover hors de la tradition qui, non renouvelée, n'est que routine, et aliéné en une véritable abdication leur pouvoir de décision d'eux-mêmes et de leur temps. L'histoire semble ainsi pareillement vouer au sous-développement certaines civilisations orientales du rêve et tropicales de l'insouciance. Certains aspects du devenir historique des pays arabes, arabisés, voire islamisés paraissent y figurer de même une civilisation du désordre... »

Jean Monlaü.
(Les Etats barbaresques, 1964, p. 116.)

19. La mauvaise conscience de l'archéologue.

« ... L'acharnement mis à tirer, de documents peu nombreux et d'une pauvreté insigne, des enseignements ou des conclusions qui peuvent paraître abusives, ne doit pas rebuter le lecteur. Ce livre est un livre d'archéologie... »

Gabriel Camps.
(Monuments et rites funéraires, p. 8.)

الهوامش

1 - A. Bernard et Lacroix, Evolution du nomadisme en Algérie, p. 292
2 - P. Batail, Dépêche Algérienne du 18 Janvier 1904 .
3 A. Bernard et Lacroix, ouvr. Cité .
4 Introduction à Histoire et Historiens de l'Algérie, 1930
5 Voir en particulier les «Conclusions» de certains ouvrages (Julien, Camps, etc..)
6 Nouschi, Lacoste et Prenant , Paris 1960.
7 Louis Rinn, Histoire de l'nsurrection de 1871 en Algérie, p.80
8 Bédouins ou campagnards
9 adresse du 29 avril 1871 (rinn, pp214-216
10 Rinn, p.95
11 Rinn,p.91
12 P.Azan, L'Emir Abdelkader, Du fanatisme musulman au patriotisme français
13 Rinn, P 109, note 1
14 D'après le général Daumas, cité par P.azan, p.239
15 Azan. P.278
16 Histoire de l'Algérie Contemporaine T.1 (Bibliographie)

* ترجمة د. محمد هناد

17 C.A. Julien, L'Afrique du Nord en marche, 1953.

18 ولاسيما J. Lassus و Berthier.

19 C.A. Julien ، المرجع المذكور.

20 جريدة Le Monde الصادرة في شهر نوفمبر 1954.

21 C.A. Julien ، المرجع المذكور .

22 نفس المرجع، ص 290–291.

23 -G. Marçie *Histoire de la Berbèris musulmane*, p. 45 ,

24 نفس المرجع.

25 ألقيت المحاضرة بتاريخ 2 ماي 1952 بالنادي الفرنسي–الإسلامي بمدينة الجزائر.

26 – The Donatist Church: A movement of protest in Roman North Africa, Oxford, Claredon Press, 1952.

* ترجمة د. محمد هناد

27 لقد أخذنا المقاطع حول البدو الرحل وبني هلال من دراستنا بعنوان: «Les Historiens français et l'histoire du Maghreb، المؤرخون الفرنسيون لتاريخ المغرب)، صدرت بجريدة Algérie d'abord التي يديرها عمر وزغان، وفرض عليها الحظر من طرف السلطات الفرنسية بعد صدور عددها الرابع (صيف 1954).

28 انظر في بداية هذا الكتاب "مقاطع من عند مؤرخين".

29 انظر:

Bernard et Lacroix, L'évolution du nomadisme en Algérie, 1908.

30 Eloge du Sahara (traduction Daumas)

* هذه، إنما هي ترجمة لترجمة. لذلك فقد تختلف عما ورد بالضبط على لسان الأمير عبد القادر - المترجم.

31 يُذكر أن ابن خلدون قد قصد بهذه العبارة بني هلال، أي البدو الرحل في سياق كلامه، وليس العرب.

32 A. Bernard et Lacroix، المرجع المذكور.

33 كما ذكره A. Bernard et Lacroix، نفس المرجع، ص 294.

34 انظر في الفصل السابق.

* ليس هذا هو النص الذي أورده المؤلف في الأصل، وإنما نص آخر قريب منه عوضته به بسبب تعذر عثوري عليه. أخذ النص المستعاض من: ابن خلدون، المقدمة، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة، بيروت، 1982، ص 265.

35 La Méditerranée et le Monde méditerranéen à l'époque de Philipe II, p. 185

36 Histoire de la Berbérie musulmane, p. 157.

37 Histoire de l'Algérie, 1962, p. 118.

38 و لاسيما ترحيل بعض القبائل الهلالية إلى المغرب.

39 Les Arabes en Berbérie, pp. 720-21 (كما هو مذكور في: Algérie : Passé et présent)

* ترجمة د. محمد هناد

40 Histoire de l'Afrique du Nord, 1ère édition.

41 Henri Garrot, Histoire génrale de l'Algérie, Alger 1910, p. 648.

41a سنة 1823، استولى القراصنة الأسبان على المنجنيقة الفرنسية "الكسندر".

42 بلغ تعداد الإسناد الثاني 8 سفن حربية بـ 4000 رجل انطلقت من الجزائر في شهر جويلية 1826.

43 Marquis de Bartillat, Relation de la Campagne d'Afrique en 130-1833 كما هو مذكور في(*L'Algérie : Pasé et présent*)

43 a Archives historiques de la Guerre, Carton I كما هو مذكور في (*L'Algérie : Pasé et présent*)

44 Revue encyclopédique, mai 1830 كما هو مذكور في(*L'Algérie : Pasé et présent*)

45 يتعلق الأمر بمنشآت «Bastion de France»، الذي وقع تدميره عدة مرات بعد قطع العلاقات بين الدولتين، وكان يعاد بناؤه في كل مرة بعد الصلح شريطة ألا يكون مسلحا.

46 لاحظ وهم الوصاية التركية على بلد سيد منذ سنة 1710.

47 وهما مفتاح الجهاد و نفير اسكندر.

48 يشاع عن الداي حسين نفسه أنه قد جمع ثروة كبيرة إذ بالإضافة إلى أموال ومجوهرات لم تحدد قيمتها، كان يملك، في سنة 1830، 10 محلات تجارية، و7 بيوت للإيجار بمدينة الجزائر، ومزرعة بالقرب من سطوالي، وأخرى بالقرب من وادي الحراش.

49 كانت حركة تمرد اتسمت بطابع اجتماعي انضوى فيها فلاحو القطاع القسنطيني تحت لواء الدرقاوة، بينما هرع أسيادهم إلى نجدة نظام الحكم.

50 ولاسيما تسليم الأسرى المستعملين في رفع القمامة بمدينة الجزائر. وقد أدى رحيلهم المفاجئ إلى وقوع اضطراب في هذه العملية انجر عنه وباء طاعون.

* ترجمة د. محمد هناد

51 أُخذت بعض المقاطع حول الإدماج الإداري والاقتصادي من دراستنا:

"De l'assimilation à l'integration : Une mystification politique", Temps Modernes, nov. 1955

52 أثناء المناقشات التي تمت في إطار عصبة الأمم حول نزع السلاح، استندت فرنسا إلى "المزاج الحربي" للمغاربة من أجل الإبقاء على 160.000 جندي بشمال إفريقيا، في حين اكتفت بريطانيا بـ 50.000 جندي بشبه القارة الهندية.

53 في مقال صدر له بمجلة France-Obervateur.

54 De la Colonisation de l'Algrie.

55 Enéqute sur la colonisation officielle.

56 المقدرة مساحتها بـ 136.000 كم^2

57 De la Colonisation de l'Algrie.

58 نفس المرجع.

59 كان الحديث أثناء الحرب العالمية الثانية يجري عن وجود مخطط عرف بـ "مخطط ميير" على مستوى الحكومة العامة بالجزائر اقترح فيه ترحيل الجزائريين جنوبي خط يمتد من تلمسان إلى بسكرة. للإشارة، كانت لهذه الفكرة صلة بفكرة الأوروفريقيا عند هيتلر.

60 رسالة من بيجو إلى الجنرال دو لا رو (de La Rue 5 مارس 1846).

61 المرجع المذكور، ص 293.

62 التقرير الموجه إلى الإمبراطور.

63 لقد تم إعفاء المعمرين من الضريبة العقارية ما بين 1830 و1900.

64 أثناء أحداث ماي 1945، وقع الحكم على مدرس جزائري بعقوبة سنتين سجن بحجة نظرته الساخرة إلى نائب عامل (sous-préfet).

65 مؤتمر المعمرين المنعقد بتاريخ 21 مارس 1908.

66 Les Musulmans français de l'Afrique du Nord, p. 190.

67 نفس المرجع، ص 212.

68 Congrès de l'Afrique du Nord (1909).

69 المرجع المذكور، ص 308.

70 إن الجزائر المستقلة هي الآن بصدد البرهنة على إمكانية حل هذه القضية في بضع سنوات.

71 وبالمقابل، تتفق الآراء عموما على أن استغلال المعمرين للغابات قد قلص من مساحتها بنحو مليون هكتار منذ سنة 1830.

72 نفقات تعيين الحدود التي بلغت 7 فرنكات للهكتار، كانت على عاتق دافعي الضرائب الجزائريين (الذين سلبوا هكذا مرتين) في شكل إضافة بعض السنتيمات على ما عرف بالضرائب العربية.

73 في هذا المجال، لو تم تطبيق الشريعة الإسلامية التي تحمي ملك الشيوع لاستحال الاغتصاب ذلك أن حق الشفعاء الذي تنص عليه يخول الشركاء في الملكية استبعاد المضارب مقابل ردهم ثمن شرائه إليه.

74 المرجع المذكور، ص 298.

75 De Peyerimhoff، المرجع المذكور، ص 929.

76 فيخته Fichte، خطاب إلى الأمة الألمانية.

* ترجمة د. محمد هناد.

77 رسالة إلى وزير الحربية مؤرخة في جانفي 1844.

78 رسالة إلى الجنرال دو لا رو مؤرخة في 5 مارس 1846.

79 قرار محكمة مدينة الجزائر المؤرخ في 4 جانفي 1879

80 Algérie : Passé et présent

81 المرجع المذكور، ص 9.

82 نفس المرجع، ص 33.

83 كما ذكره :
H.I. Harrou, L'Histoire et ses méthodes, Encyclopédie de la Pléiadi, Paris, 1961, p. 1512

84 Monlaü, Les Etats barbaresques.

85 المرجع المذكور، ص 1476.

86 المرجع المذكور، ص 1478.

87 عن الإمبراطور كونستان Constant سنة 347، الذي نظم، تحت غطاء المصالحة بين الكاثوليك والدوناتيين، قمع هؤلاء الأخيرين.

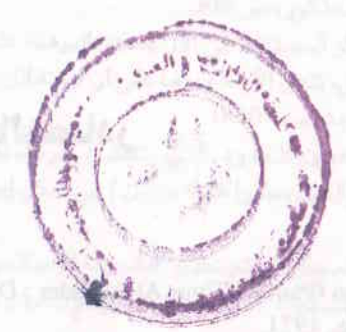
88 ترجمه إلى الفرنسية من اللاتينية :
J.P. Brisson, Autonomisme et Christianisme dans l'Afrique romaine p. 327.

قائمة مختصرة بالمصادر

Azan (Paul), L'Emir Abdelkader : Du fanatisme musulman au patriotisme Français, Paris, 1921.
Bernard (A.) et Lacroix, Evolution du nomadisme en Algérie, 1909.
Braudel (F.), La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II, 1949.
Brisson (J.P.), Histoire et historiens de l'Algérie, 1958.
Bugeaud (T.R.,maréchal), De la Colonisation de l'Algérie, 1847.
Camps (G.), Aux origines de la Berbérie, rites et monuments funéraires, 1961.
__________, Massinissa ou les débuts de l'histoire, 1961.
Collection du Centenaire, Histoire et historiens de l'Algérie, 1930.
Congrès de l'Afrique du Nord, 1908.
Encyclopédie de la Pléiade, L'Histoire et ses méthodes, 1961.
Gautier (E.F.), Le Passé de l'Afrique du Nord (anciennement : Les siècles obscurs du Maghreb).
Germain (R.), La politique indigène de Bugeaud, éd. Larose.
Gsell (Stéphane), Histoire ancienne de l'Afrique du Nord (8 vols.), 1913-1929.
Hamet (I.), Les musulmans français de l'Afrique du Nord.
Julien (C.A.), Histoire de l'Afrique du Nord, 1ère éd., 1931.
__________, __________________, 2ème éd.1951 (revue par Courtoixet Le Tourneau).
__________, L'Afrique du Nord en marche, 1953.
__________, Histoire de l'Algérie contemporaine, t.I, Paris, 1964.
Lefébure et Estoublon, Code de l'Algérie annoté (1830-1905).
Marçais (G.), Lassus (J.) et al., Histoire de l'Algérie, 1962.
Marçais (G.), Les Arabes en Berbérie.
__________, Histoire de la Berbérie musulmane.
Monlaü, (J.), Les Etats barbaresques, 1964.
Nouschi (A.), Prenant et Lacoste, Algérie : passé et présent, 1960.
Peyerimhoff, Enquête sur la colonisation officielle, 1905.
Rinn (Louis), L'Insurrection de 1871 en Algérie, Alger, 1891.







الفهرس



عيد البناء و ذكرى الأمجاد



ردمك : 6 - 336 - 64 - 9961